TNB الوطني

THE NATIONAL BANK | البنك الوطني

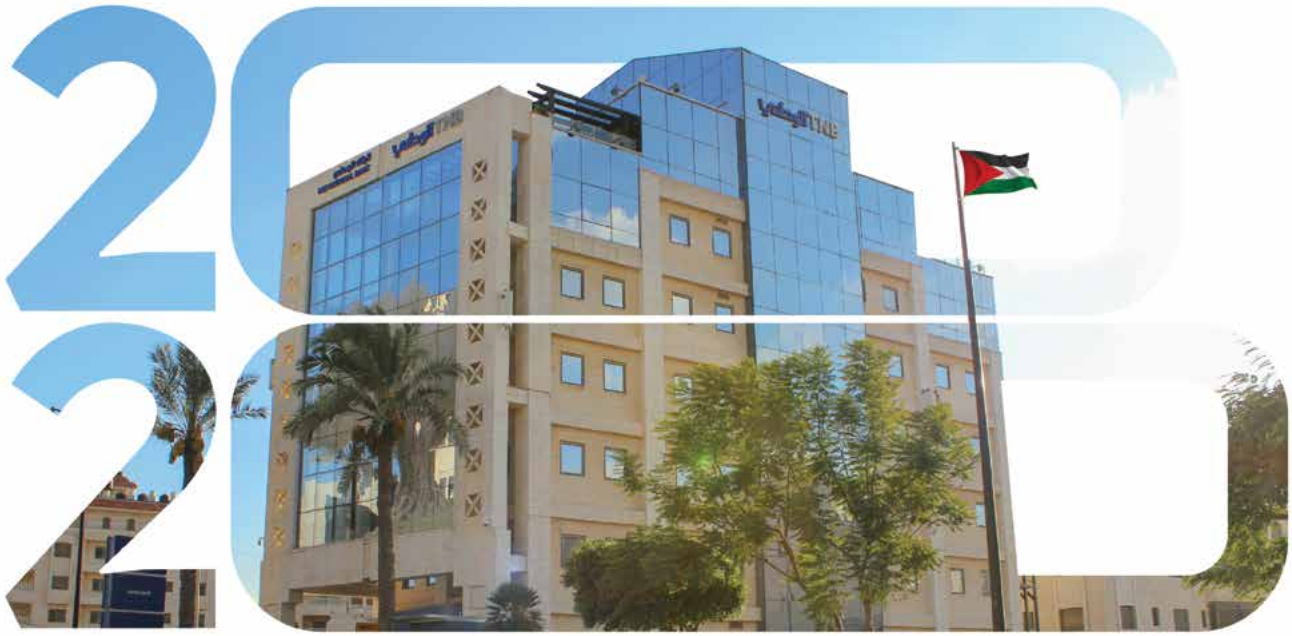

ANNUAL REPORT

التقـرير السـنوي

جدول المحتويات

04	جدول الأعمال
06	رؤية ورسالة البنك
08	تعريف عن البنك
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	إنجازات البنك للعام 2020
17	الخطة الاستراتيجية للبنك
18	نتائج الأعمال للعام 2020
19	تحليل المركز المالي للبنك
20	الخدمات المصرفية
24	منتجات البنك
29	الوضع التنافسي
30	أكبر خمسة عشر مساهماً
32	أعضاء مجلس الإدارة كما بتاريخ 2020-12-31
34	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
46	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
50	الإدارة التنفيذية
52	الهيكل التنظيمي للبنك
53	سياسة ومنهجيات إدارة المخاطر
55	الحوكمة
55	أنظمة الضبط والرقابة
57	الامتثال
58	سياسة التأهيل والتدريب
61	عدد العاملين في البنك كما بتاريخ 2020-12-31
62	التحصيل العلمي للعاملين في البنك
62	ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وذوي الصلة لأسهم البنك كما بتاريخ 2020-12-31
63	المعاملات مع جهات ذات العلاقة
63	ملخص منافع الإدارة العليا (بالدولار الأمريكي)
63	مدقق الحسابات
63	الأتعاب المهنية للتدقيق الخارجي
64	نشاط التداول على أسهم البنك
65	المسؤولية الاجتماعية
72	الشبكة المصرفية: فروع البنك وشبكة الصراف الآلي
77	شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين
78	البيانات المالية الموحدة للعام 2020

جدول الأعمال

جدول أعمال الاجتماع العادي

أولاً : عرض تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2020/12/31 والمصادقة عليه.

ثانياً : عرض تقرير مدقق الحسابات عن السنة المنتهية في 2020/12/31 والمصادقة عليه.

ثالثاً : إبراء ذمة مجلس الإدارة حتى 2020/12/31.

رابعاً : انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية 2021، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

خامساً : المصادقة على تعيين عضو مجلس إدارة ممثل عن السادة شركة البنك التجاري الأردني/ الأردن.

رؤيتنـــا

الحفاظ علـى مكانتنا البـارزة في القطاع المصرفي في فلسـطين، والنمو بطريقة حصيفة ومربحة.

رسـالتنا

الالتزام بـأن نكون البديـل الوطني لكافة الفلسـطينيين الذيـن يبحثون عـن مزود خدمـات قـوي وآمـن ومواكـب للتطور والحداثة.

البنك الوطني في سطور

البنك الوطني (TNB) هو ثاني أكبر مجموعة مصرفية فلسطينية، والبنك الأسرع نموا في الوطن. اثبت البنك منذ انطلاقته انه أحد أفضل مزودي الخدمات المصرفية الوطنية المتكاملة والشاملة والأكثر ابتكارا لقطاعي الشركات والأفراد، بالإضافة إلى تقديمه للخدمات الاستثمارية والخزينة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. تم تصنيف البنك من قبل سلطة النقد الفلسطينية كبنك ذو أهمية نظامية على مستوى البنوك في فلسطين، حيث جاء التصنيف ضمن الحزمة الأولى من أصل خمس حزم معتمدة.

تحت شعار "بخطى واثقة". يقدم البنك الوطني أجود الخدمات المصرفية وأكثرها حداثة وتطورا في السوق المصرفي الفلسطيني، ويسعى إلى أن يكون الخيار الوطني للمواطنين الذين يبحثون عن مزود خدمات مالي قوي وآمن ومواكب للتطور والحداثة. يضع البنك نصب عينيه تقديم خدمات مصرفية متطورة مواكبة لأحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا المصرفية العالمية، حيث دأب على تطوير باقة من الخدمات والحلول الرقمية التي تطرح لأول مرة في فلسطين أو حتى في منطقة الشرق الأوسط.

يبلغ رأس مال البنك المدفوع حوالي 92 مليون دولار، وتم رفع رأس ماله المصرح به الى 100 مليون دولار في العام 2019. يدار البنك الوطني من قبل مجلس إدارة يضم مجموعة من كبرى الشركات الفلسطينية، ومجموعة من أبرز رجال وسيدات الأعمال والكفاءات، ويتمتع بقاعدة مساهمين هي الأكبر بين المصارف في الوطن والتي تتجاوز 8000 مساهم ومساهمة.

يعتبر البنك الوطني من أكثر البنوك في فلسطين تنفيذا لعمليات الاستحواذ والاندماج، كان آخرها الاستحواذ على البنك التجاري الأردني في فلسطين مطلع العام 2020. في العام 2018، قاد البنك ائتلاف مساهمين للاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الاسلامي الفلسطيني من خلال صفقة هي الأكبر في تاريخ بورصة فلسطين فاق حجمها 70 مليون دولار أمريكي. وسبق ذلك الاستحواذ على أصول والتزامات بنك الاتحاد الاردني في فلسطين في العام 2015، لتكون هذه أول عملية استحواذ لبنك فلسطيني على بنك أردني.

يقدم البنك الوطني خدماته المصرفية لأكثر من 145 ألف عميل وعميلة، من خلال شبكة فروعه المنتشرة في مختلف محافظات الضفة الغربية وشبكة صرافاته الآلية المتواجدة في أكثر الأماكن حيوية. كما يقدم البنك خدماته ايضا من خلال قنواته الإلكترونية الحديثة مثل الصيرفة الإلكترونية Online Banking وتطبيق TNB Mobile للهواتف المحمولة الذكية اضافة الى مركز الخدمات الرقمية Digital Service Center الذي يعد الأول من نوعه في الشرق الأوسط. في العام 2017، وبعد غياب المصارف الفلسطينية عن العمل في القدس لخمسين عاما، كان البنك الوطني السباق لافتتاح اول فرع لبنك فلسطيني داخل الجدار لخدمة سكان المدينة. الحفاظ على البيئة والعمل بطاقة نظيفة صديقة للبيئة هي أحد اهم القيم التي يطبقها البنك الوطني، حيث كان السباق بين البنوك في فلسطين بالاستثمار بالطاقة الشمسية عن طريق شراء حصة في محطة "نور أريحا" لسد ما يقارب 85% من احتياجاته من الطاقة.

مساهماً ومساهمة	فرعاً ومكتباً	صـرافاً آلـياً	عميل وعميلة	مـوظـفـاً وموظفة
8,813	36	45	أكثر من 145,000	أكثر من 700

التأسيس

تم تأسيس البنك بتاريخ 20-8-2005 كشركة مساهمة عامة من قبل مساهمين من رجال الأعمال والشركات الفلسطينية بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتوفير الخدمات المصرفية المتميزة، حيث تم تأسيس البنك برأس مال بلغ 30 مليون دولار وتم اكتتاب ما نسبته 38% من قبل مؤسسي البنك وطرح الفرق للاكتتاب العام حيث توزعت الأسهم المتبقية على أكثر من 18,000 مساهم.

في العام 2011، قامت شركة الاتصالات الفلسطينية بتملك حصة استراتيجية في أسهم البنك الوطني من خلال اكتتاب خاص بقيمة 5 مليون دولار، لتصبح إجمالي حصتها في البنك 7 مليون دولار وليرتفع رأس مال البنك اثر ذلك إلى 35 مليون دولار.

في العام 2012 دخلت شركة مسار العالمية للاستثمار شريكا استراتيجيا جديدا ليرتفع رأس مال البنك على اثر ذلك إلى 40 مليون دولار. وفي نهاية العام 2012 تم إطلاق البنك الوطني بحلته وهويته الجديدتين، تطبيقا لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال مدفوع بلغ 50 مليون دولار ليشكل بذلك كيانا مصرفيا وطنيا جديدا قويا قادرا على تغطية كافة الاحتياجات المصرفية لشرائح المجتمع الفلسطيني بشتى قطاعاته الاقتصادية.

في مطلع العام 2015، استحوذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الاتحاد الأردني في فلسطين، وترتب على الصفقة دخول بنك الاتحاد شريكا استراتيجيا في البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع والذي ارتفع ليصل إلى 75 مليون دولار، وليصبح البنك الوطني بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال. في العام 2018، قاد البنك الوطني ائتلاف مساهمين للاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB)، ليتملك عن طريق الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات –التابعة له– نسبة 45% من أسهم البنك. في العام 2019 صادقت الهيئة العامة على رفع رأس المال المصرح به الى 100 مليون دولار امريكي، وتم رفع رأس مال البنك المدفوع ليصبح 78 مليون دولار من خلال توزيع أسهم مجانية بنسبة 4%. في منتصف عام 2020، استحوذ البنك الوطني على أصول والتزامات البنك التجاري الأردني في فلسطين، ليدخل الأخير شريكا استراتيجيا في البنك الوطني اثر طرح اكتتاب خاص لصالحه بقيمة 13.76 مليون سهما وتملكه نسبة 15% من رأس المال بعد رفعه الى حوالي 92 مليون دولار.

تـطـور رأس الـمـال

ملايين الدولارات

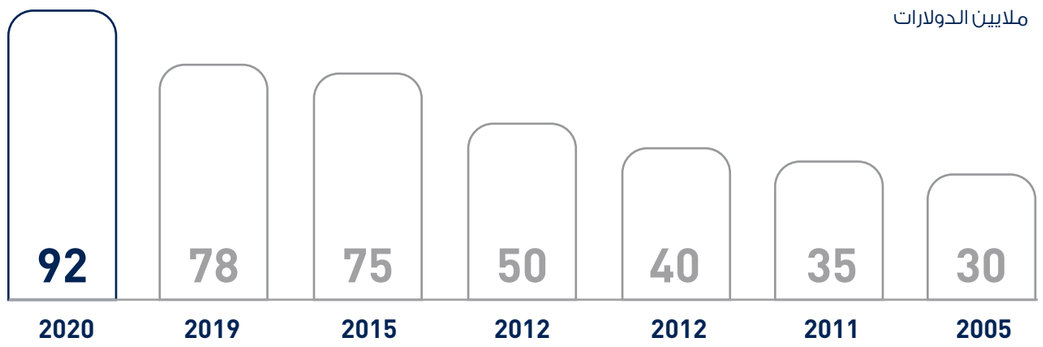

الجوائز

جائزة البنك الأكثر ابتكارا للعام 2018 من قبل مجلة International Finance العالمية.

الريادة في التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل اتحاد المصارف العربية 2017

البنك الأفضل لتمكين المرأة في الشرق الأوسط

جائزة أفضل إدارة خزينة 2014

البنك الأسرع نموا في فلسطين 2014, 2016, 2017

البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين 2015

جائزة أمان للنزاهة في العام 2012

استمرارا لدوره الريادي والمتميز في شتى الحقول استطاع البنك الوطني أن يحظى باهتمام على المستوى المحلي والإقليمي ويحصد جوائز عديدة في مختلف المجالات ومنها:

- جائزة البنك الأكثر ابتكارا للعام 2018 من قبل مجلة International Finance العالمية.
- جائزة البنك الأسرع نموا في فلسطين للأعوام 2014، 2016، 2017 من مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، كما وصنفته المجلة في إصدارها رقم 100 بالبنك الأسرع نموا على مستوى بنوك الشرق الأوسط.
- جائزة البنك الأفضل لتمكين المرأة في الشرق الأوسط، من مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، في العام 2017.
- جائزة الريادة في التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل اتحاد المصارف العربية، في العام 2017.
- جائزة أفضل إدارة خزينة من قبل مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، في العام 2014.
- جائزة البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين من قبل اتحاد المصارف العربية، في العام 2015.
- جائزة أمان للنزاهة في العام 2012.

الشركات التابعة والحليفة

شركة وطن للاستثمار WatanInvest

يمتلك البنك الوطني ما نسبته 100% من "شركة وطن للاستثمار المساهمة الخصوصية"، والتي ضمها البنك تنفيذاً لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وبناء عليه تم تغيير الصفة القانونية لشركة البنك العربي الفلسطيني للاستثمار واسمها وأصبحت ملكاً بالكامل للبنك الوطني.

شركة وطن للاستثمار هي من أوائل الشركات الاستثمارية الريادية في فلسطين، والتي تقدم مجموعة متكاملة وشاملة من الخدمات والحلول الاستثمارية والمالية المبتكرة للمستثمرين لتغطي احتياج كافة القطاعات الاقتصادية من شركات أو أفراد.

تتنوع المنتجات والخدمات الاستثمارية التي تقدمها الشركة لتشمل، المنتجات والخدمات التقليدية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى الخدمات الاستشارية لمختلف مراحل دورة الأعمال الاستثمارية، ورفد الخبرات في دراسة وإدارة عمليات الاندماج والاستحواذ وإعادة الرسملة والهيكلة وأسواق رأس المال والخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية.

الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات NIIC

يمتلك البنك الوطني في الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات 54%، حيث ومن خلالها قاد البنك تحالفا للاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB) وصلت 45% من أسهم البنك. تأسست الشركة في العام 2018 كشركة مساهمة خصوصية بمجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء.

وتجدر الإشارة أن البنك الوطني ومن خلال صفقة الاستحواذ على 45% من أسهم البنك الإسلامي الفلسطيني، قام بتوحيد البيانات المالية للبنكين بعد أخذ الموافقات القانونية اللازمة من سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية بالتوافق مع المدقق الخارجي للبنك الوطني.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

طلال ناصر الدين
رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة
مساهمي البنك الوطني المحترمين،

ارحب بكم جميعا في الاجتماع السنوي للهيئة العامة للبنك الوطني. ويسعدني أن أضع بين أيديكم نتائج أعمال مصرفكم للعام المالي المنتهي 2020، العام الذي شهد فيه الاقتصاد على مستوى العالم انكماشاً وتحديات صعبة إثر التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا. ولم يكن الاقتصاد الفلسطيني بمعزل عن ذلك، فشهد العام الماضي تحديات مضاعفة بين ازمة المقاصة من جهة والوباء الصحي من جهة أخرى، الأمر الذي انعكس على تراجع ربحية قطاع الأعمال والشركات في فلسطين بشكل عام.

على الرغم من ذلك، الا ان البنك الوطني استطاع تحقيق إنجازات خلال العام، بتعزيز موقعه التنافسي كثاني أكبر بنك فلسطيني، فشهد العام 2020 استحواذنا على أعمال البنك التجاري الأردني في فلسطين وتملك وضم أصوله والتزاماته الى محفظتنا، وترتب على ذلك دخوله شريكا استراتيجيا معنا بنسبة 15% من رأس المال المدفوع، بعد رفعه الى ما يقارب 92 مليون دولار من خلال اكتتاب خاص لصالح البنك التجاري الأردني، وحصوله على تمثيل بمقعد واحد في مجلس ادارتنا.

وفيما يخص الأداء المالي، شهدت قائمة المركز المالي للبنك الوطني نموا في معظم بنودها وصل بعضها الى نسب نمو فاقت 20%. فمع نهاية العام 2020 بلغت موجوداتنا 2.84 مليار دولار لتنمو بحوالي 18% عن ما حققته نهاية العام 2019 بعد ان كانت قد بلغت 2.42 مليار دولار حينها. ونمت ودائع عملاء البنك لتتعدى حاجز المليارى دولار وتبلغ 2.33 مليار دولار لتنمو بحوالي 18% مقارنة مع نهاية العام 2019 حيث كانت قد سجلت 1.97 مليار دولار. أما محفظة التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة فنمت بنسبة 22.7% بزيادة بلغت 324 مليون دولار، لتسجل 1.75 مليار دولار نهاية العام 2020 اذ ما قورنت بما حققته نهاية العام 2019 حيث بلغت وقتها 1.43 مليار دولار. هذه الأرقام ونسب النمو تدل بلا شك على متانة المركز المالي للبنك وملائته المالية. أما قائمة الدخل فشهدت في العام 2020 تراجعا في بنودها، حيث حقق المصرف خسائر طفيفة بلغت 713 الف دولار وذلك نظرا للأزمة الاقتصادية لجائحة كورونا، وزيادة التحوط لمواجهة ذلك بتجنيب مخصصات تدني تسهيلات ائتمانية. ومن المتوقع ان يعود جزء من هذه المخصصات الى بند الأرباح تدريجيا خلال العام 2021 ان شاء الله.

اخوتي وأخواتي،

كان البنك الوطني السباق خلال العام 2020 بالاستجابة لجائحة كورونا، بتوفير سيولة من خلال شركاء دوليين لتمويل القطاعات المتضررة اثر الجائحة، حيث وقعنا اتفاقية مع بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) بقيمة 50 مليون دولار دعما لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سبقها بوقت قصير توقيع اتفاقية مماثلة مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (EBRD) بقيمة 10 مليون دولار مع إضافة المشاريع متناهية الصغر أيضا الى هذا التعاون. اهتمامنا بهذا القطاع في هذه الظروف يأتي ايمانا منا لحاجته الى الدعم والانعاش، خاصة في ظل تأثره المباشر بجائحة كورونا، وكونه يشكل العامود الفقري للاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويساهم بأكثر من 55% من اجمالي الناتج المحلي، إضافة الى أهمية هذا التمويل في الحفاظ على الوظائف القائمة وخلق أخرى جديدة في سوق العمل الفلسطيني.

استمرارا في رحلة التحول الرقمي التي بدأها البنك، وفي ظل جائحة كورونا، تنامى اعتماد العملاء على القنوات والخدمات الالكترونية التي نقدمها أكثر من أي وقت مضى، حيث تم خدمة اكثر من 73 ألف عميل من خلال مركز الخدمات الرقمية خلال العام 2020 بنمو بلغت نسبته 85% عن العام 2019. حاليا، نحن بصدد إطلاق خدمتي الوطني أونلاين وموبايل بحلتين جديدتين وبمزايا وخدمات متطورة تمكن العملاء من القيام بخدمات إضافية والتحكم بحساباتهم وارصدتهم من أي مكان وفي أي وقت دون الحاجة للتوجه الى الفروع. إضافة الى ذلك ومن ضمن استراتيجيتنا الرقمية نخطط لإطلاق المزيد من الحلول والخدمات الرقمية وتطوير انظمتنا وقنواتنا الالكترونية الحالية وسيشعر عملائنا بهذه التغيرات قبل نهاية عام 2021 بإذن الله.

فيما يخص الشمول المالي للمرأة، استكملنا دورنا الريادي الذي بدأنا به منذ العام 2015، فبلغت نسبة النساء من قاعدة عملائنا 35% كما في نهاية العام 2020، اما نسبة المُدخرات الاناث مقابل الذكور ففاقت نسبتهن نسبة الذكور حيث بلغت النسبة 58%. نحن فخورون جدا بهذه النسب، فهي من النسب الأعلى في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وسنواصل مسيرتنا بتمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا وتمييزها إيجابيا واشراكها اكثر في العملية الاقتصادية لتعزيز دورها بالمساهمة في الناتج الإجمالي المحلي وبالتالي تنمية اقتصادنا الوطني.

فيما يخص التوسع والانتشار، انضمت الى شبكة فروعنا 8 فروع جديدة اثر الاستحواذ على اعمال البنك التجاري الأردني في فلسطين، إضافة الى افتتاحنا لفرع جديد آخر في مدينة سلفيت لتصبح شبكة فروعنا مكونة من 36 فرعا ومكتبا منتشرا في مختلف محافظات الضفة الغربية والقدس الشريف. نخطط هذا العام لافتتاح فرعين إضافيين، تماشيا مع توجهاتنا بالتواجد في كافة المحافظات الفلسطينية لخدمة سكانها.

وفي الختام، نسأل الله ان يكون لقاءنا القادم واياكم بحال أفضل، وان تكون الأحوال الصحية والاقتصادية لوطننا الحبيب قد تحسنت، ونواصل مسيرة انجازاتنا التي بدأناها سويا لنسطر نجاحات جديدة في مشوار مصرفنا. واسمحوا لي بالإنابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن أتوجه لمساهمينا وعملائنا الكرام بخالص الشكر والامتنان على دعمهم المتواصل لمصرفنا وثقتهم بنا، والشكر موصول كذلك لسلطة النقد الفلسطينية على الدور الهام الذي تقوم به من أجل ضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني. وانتهز هذه الفرصة كذلك لأتوجه بوافر الشكر لموظفاتنا وموظفينا الذين أثبتوا تفانيهم واخلاصهم على الرغم من تحديات ظروف العمل في ظل جائحة كورونا، ونسأل الله ان يوفقنا جميعا في خدمة وطننا.

والله ولي التوفيق،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طلال ناصر الدين
رئيس مجلس الإدارة

إنجازات البنك للعام 2020

الاستحواذ على أصول والتزامات البنك التجاري الأردني (JCB) في فلسطين

استحوذ البنك الوطني على أعمال البنك التجاري الأردني في فلسطين ضمن صفقة ضم وتملك على التزاماته واصوله مقابل حصول التجاري الأردني على نسبة 15% في البنك الوطني ومقعد واحد في مجلس ادارته. لتنضم بذلك محفظته المالية، وشبكة فروعه لصالح البنك الوطني.

تعزيز الموقع التنافسي كثاني أكبر البنوك الفلسطينية

على الرغم من الأثر الاقتصادي المرتبط بتفشي جائحة كورونا، استطاع البنك الوطني ان يعزز من موقعه التنافسي في الجهاز المصرفي الفلسطيني بتمتين موقعه كثاني أكبر بنك فلسطيني وثالث اكبر البنوك العاملة في فلسطين، فمع نهاية العام 2020، نمت أصول البنك بنسبة 17.63% لتبلغ 2.84 مليار دولار، ولتنمو ودائع عملائه كذلك بنسبة 18.13% لتبلغ 2.33 مليار دولار.

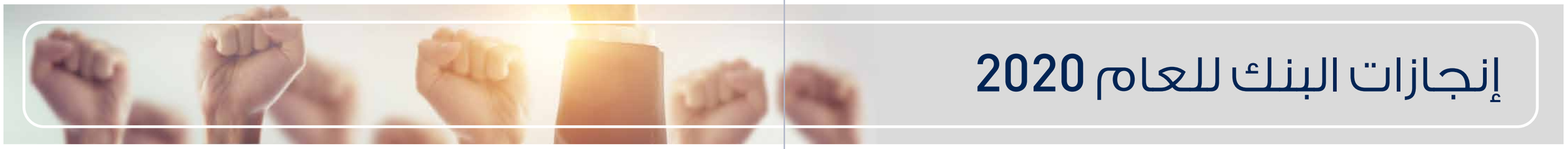

رفع رأس مال البنك المدفوع الى حوالي 92 مليون دولار

اثر صفقة الاستحواذ على أصول والتزامات البنك التجاري الأردني في فلسطين، رفع البنك الوطني رأس ماله المدفوع ليصل الى حوالي 92 مليون دولار اثر طرحه لاكتتاب خاص بقيمة 13.76 مليون سهما لصالح البنك التجاري الأردني ودخوله شريكا استراتيجيا بنسبة 15% من رأس المال بعد الزيادة.

إضافة 9 فروع ومكاتب الى شبكة البنك المصرفية ليصبح في جعبته 36 فرعاً ومكتبا منتشرا في المحافظات الرئيسية في الضفة الغربية والقدس

مع تنفيذ صفقة الاستحواذ على أصول والتزامات البنك التجاري الأردني في فلسطين، انضم الى شبكة فروع البنك الوطني 8 فروع ومكاتب جديدة منتشرة في المحافظات الرئيسية في الضفة الغربية. وافتتح البنك الوطني أيضا فرعا جديدا له في مدينة سلفيت لتصبح شبكته المصرفية مكونة من 36 فرعا ومكتبا منشرا في كافة ارجاء الضفة الغربية والقدس.

استجابة لجائحة كورونا

توقيع اتفاقية مع بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقيمة 50 مليون دولار

كجزء من الدعم الذي رصده الاتحاد الأوروبي للتصدي للآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، وقع البنك الوطني وبنك الاستثمار الأوروبي اتفاقية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقيمة 50 مليون دولار، ويأتي على شكل تسهيلات ائتمانية سيعمل البنك الوطني على اقراضها لهذا القطاع، الذي يعد الأكثر تضررا جراء الجائحة. وتعد هذه الشراكة الأولى من نوعها لبنك الاستثمار الأوروبي مع بنك في القطاع المصرفي الفلسطيني.

توقيع اتفاقية مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (EBRD) دعما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المتضررة من جائحة كورونا بقيمة 10 مليون دولار

وقع البنك الوطني والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (EBRD)، اتفاقية بقيمة 10 مليون دولار لدعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المتضررة جراء أزمة كورونا. ويعد هذا التعاون الثاني بين البنك الوطني والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية لدعم هذا القطاع حيث يبلغ حجم التعاون بين الجهتين 16 مليون دولار، مليون دولار منها لتمويل التجارة الخارجية.

الشمول المالي للمرأة لدى البنك للعام 2020

البنك الوطني مساهم فعال في تعزيز الشمول المالي للمرأة الفلسطينية

منذ العام 2015، يسعى البنك الوطني إلى المساهمة في تحقيق الشمول المالي للمرأة الفلسطينية وخاصة بعد إطلاقه أول منتج توفير مخصص لها، وتخصيصه لقروض مشاريع إنتاجية بقيادتها بما مجموعه 3.5 مليون دولار دون فوائد لتمكينها اقتصاديا. ودأب البنك الوطني منذ تلك الفترة إلى الآن على نشر الوعي المصرفي بين هذه الشريحة الواسعة من المجتمع، عن طريق التركيز على الريف الفلسطيني والوصول إلى المناطق المهمشة.

في العام 2020، وعلى الرغم من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، الا ان البنك الوطني استطاع الحفاظ على نسب الشمول المالي للمرأة الفلسطينية، بتحقيق نسبا مرتفعة في هذا المجال، لتشكل الإناث من مجمل عملائه 35%. وعلى صعيد الحسابات، شكلت نسبة الإناث اللواتي يمتلكن حسابات جارية 21% من نسبة العملاء بينما بلغت النسبة في فلسطين 11.4% حسب الدراسة التي أجراها معهد ماس الاقتصادي بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية. فيما يخص حسابات التوفير، أظهرت النتائج زيادة في نسبة المدخرات لدى البنك في نهاية العام 2020 لتسجل 58% مقارنة بالمدخرين من الذكور والتي بلغت نسبتهم 42%. بينما بلغت نسبة الاناث اللواتي يمتلكن حسابات توفير في فلسطين 6.4% فقط.

الخطة الاستراتيجية للبنك

اتسمت الخطة الاستراتيجية للبنك الوطني للأعوام 2018-2020 بأهداف طموحة للنهوض بخدمات البنك والحفاظ على مكانتنا البارزة في القطاع المصرفي في فلسطين، والنمو بطريقة حصيفة ومربحة.

حيث تكمن أهداف الخطة الاستراتيجية للبنك الوطني بالآتي:

- تحسين كفاءة الموارد، بهدف تحقيق عائد أعلى على الاستثمار للمساهمين.
- ضمان النهوض بجودة الخدمات المقدمة، وتوفير منتجات مصرفية تنافسية مسؤولة تلبي احتياجات عملائنا.
- تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ورقمية حديثة، وتزويد العملاء بتجربة مصرفية رقمية متطورة.
- تحقيق مستوى ربحية مرضٍ لطموحات مساهمي البنك الوطني، وتغيير ترتيبه التنافسي ليصبح في موقع متقدم في القطاع المصرفي الفلسطيني.
- تطوير ورفع كفاءة رأس المال البشري العامل في البنك، ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل.
- الاستعداد لحقبة التكنولوجيا الرقمية، باستغلال النظام البنكي لدعم القنوات الالكترونية لتلبية تطلعات الجيل الشاب.
- الاستعداد لخطة التفرع الجغرافي خارج حدود فلسطين.
- انتهاج برنامج مسؤولية اجتماعية فاعل ومستدام يركز على دعم الاقتصاد الوطني والقطاعات الاجتماعية والبيئية.

ولتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية عمل البنك الوطني على:

- التركيز على الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات المصرفية.
- الانتشار المدروس والاعتماد على القنوات الرقمية في تقديم الخدمات والوصول الى الأماكن غير المخدومة.
- العمل على تطوير منتجات مصرفية مسؤولة مبنية على الاحتياج المالي الفعلي للقطاعات الاقتصادية المستهدفة.
- التركيز على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة التمويل لهذا القطاع.
- التركيز على قطاع الأفراد بتطوير منتجات جديدة وفريدة من نوعها.
- التميز في نوعية وجودة الخدمات المقدمة للعملاء.
- تدريب وتأهيل الكادر البشري في البنك الوطني بشكل أكبر مما يرفع من كفاءته وقدرته على تقديم الخدمات للعملاء بالشكل الأمثل.

كما سيعمل البنك الوطني خلال عام 2021 باعتماد خطة استراتيجية جديدة، علماً ان الخطة الاستراتيجية للعام 2021 هي امتداد للخطة الاستراتيجية الحالية نظراً لعدم القدرة على تحقيق كافة مستهدفات الموازنة بسبب جائحة كورونا.

نتائج الأعمال 2020

تأثرت الشركات والمصارف الفلسطينية في العام 2020 بانعكاسات الظروف والقيود التي فرضتها جائحة كورونا تماما كحال اقتصادات العالم، الا ان التحديات كانت مضاعفة اثر أزمة المقاصة التي ترتب عليها انقطاع رواتب القطاع العام مما ضاعف التحديات أمام المصارف الفلسطينية وادى الى تراجع ربحيتها.

على الرغم من ذلك، استطاع البنك الوطني المحافظة على موقعه التنافسي كثاني أكبر بنك فلسطيني، إضافة الى تحقيقه لنمو ملحوظ في بنود قائمة المركز المالي فاق 18%. الامر الذي يؤكد على متانة المركز المالي للبنك وملائته المالية.

قفزت ودائع العملاء في نهاية العام 2020 حاجز المليارين دولار لتبلغ 2.33 مليار دولار محققة نسبة نمو بلغت 18% عن السنة السابقة والبالغة 1.972 مليار دولار؛ حيث أضيفت محفظة ودائع البنك التجاري الأردني بعد إتمام عملية الاستحواذ على أصوله وموجوداته، إضافة الى استقطاب عملاء جدد من قطاعي الأفراد والشركات.

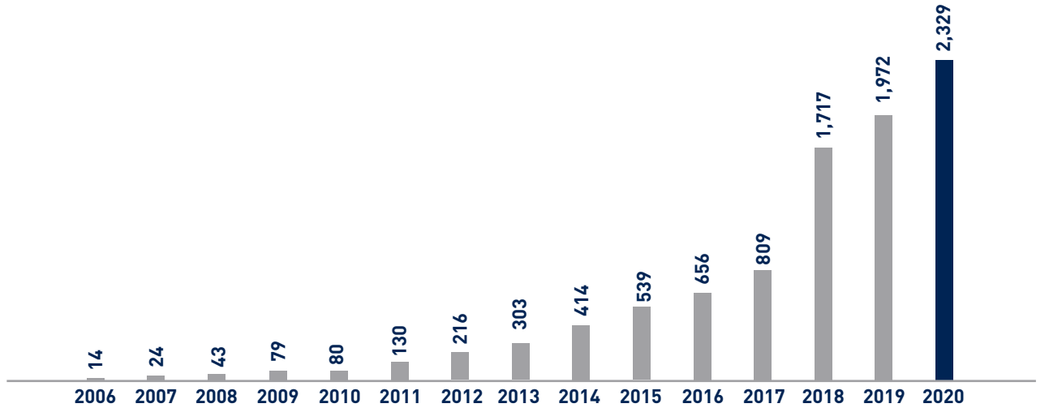

ودائع العملاء (ملايين الدولارات)

ونمت محفظة التسهيلات الائتمانية والتمويلات المباشرة كما في تاريخ 31-12-2020 بشكل ملحوظ، حيث بلغت الزيادة الفعلية في قيمة المحفظة 324 مليون دولار، فقد نمت بنسبة 23% لتسجل حوالي 1.751 مليار دولار أمريكي مقارنة مع حوالي 1.426 مليار دولار في نهاية عام 2019. ويعزى هذا النمو في المحفظة الى عملية الاستحواذ على البنك التجاري الأردني وضم اصوله والتزاماته في العام 2020.

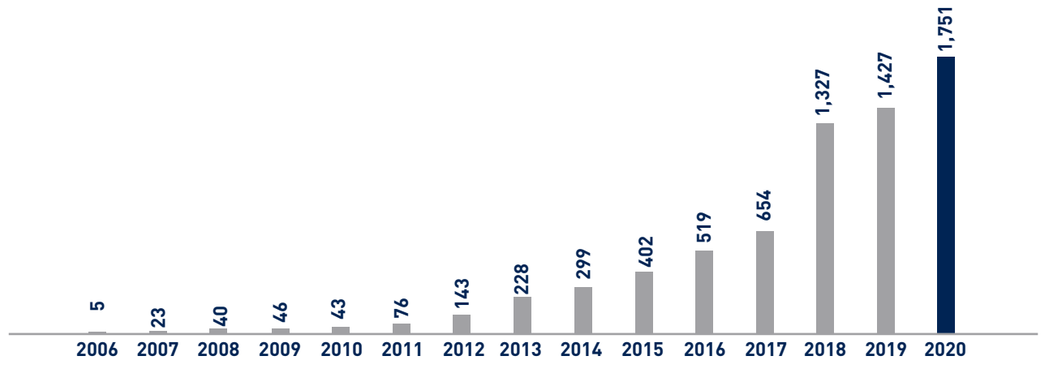

تسهيلات العملاء (ملايين الدولارات)

شهد العام 2020 كذلك نموا في موجودات البنك لتصل إلى 2.84 مليار دولار أمريكي مرتفعة بنسبة 18% مقارنة مع 2.42 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019. بالرغم من الزيادة الملحوظة في قائمة المركز المالي، الا ان قائمة الدخل اشارت الى تراجع في بنودها، فقد انخفض الدخل التشغيلي عن العام السابق بما يقارب 2.7% حيث بلغت صافي الفوائد والعمولات وأرباح فرق العملة للبنك حوالي 92.9 مليون دولار في نهاية العام 2020، وتراجعت أرباح البنك كذلك لتبلغ صافي خسائره 0.713 مليون دولار للعام 2020.

أما القيمة السوقية للبنك في نهاية عام 2020 فبلغت حوالي 137.65 مليون دولار، حيث وصل سعر السهم الى 1.5 دولار للسهم الواحد في تاريخ 31-12-2020 مقارنة مع 1.90 دولار للسهم في نهاية 2019. والجدير بالذكر ان سهم البنك الوطني سجل أعلى سعراً له تاريخيا خلال العام 2020، حيث وصل سعره في شهر شباط الى 2.15 دولار أمريكي.

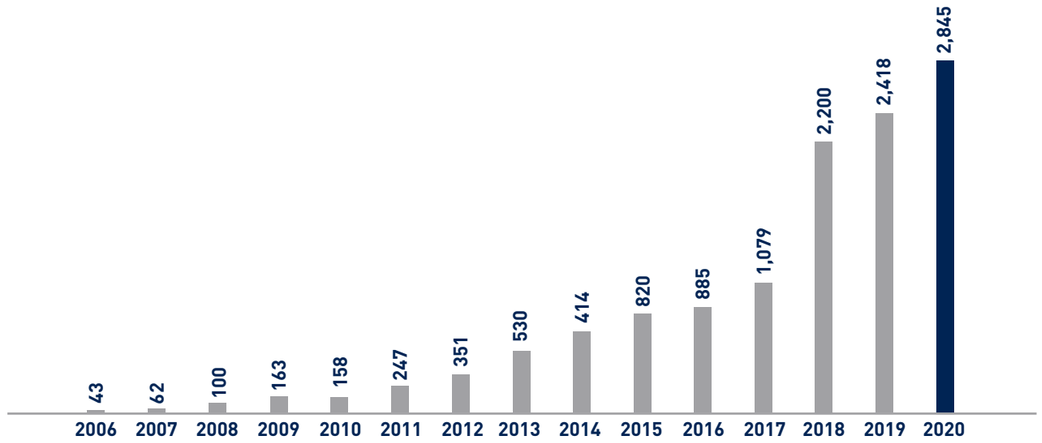

صافي الموجودات (ملايين الدولارات)

تحليل المركز المالي للبنك الوطني

	2020	2019	2018	2017	2016	2015
ROA	%0.0251 -	%0.75	%0.92	%0.85	%0.84	%0.66
ROE	%0.32 -	%9.18	%10.75	%9.43	%8.00	%6.06
التسهيلات/الودائع	%75.2	%72.34	%79.0	%80.84	%79.2	%74.6
نسبة كفاية رأس المال	%12.61	%13.24	%13.59	%15.95	%14.36	%17.51
EPS	%6.34 -	%10.45	%13.5	%12.27	%9.87	%7.26
P/E	23.81 -	18.18	12.6	14.9	19.3	21.9
القيمة الدفترية	1.30	1.24	1.21	1.30	1.23	1.20

*وفقاً للبيانات المالية الموحدة

خدماتنا المصرفية

يسعى البنك الوطني الى تقديم الحلول المصرفية الشاملة والأكثرها جودة وتطوراً لكافة القطاعات الاقتصادية والتي تشمل قطاع الشركات والأفراد والخدمات الإستثمارية والخزينة بالإضافة إلى تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال دوائره المختلفة التي يشغلها كادر مهني متخصص ومتعدد الخبرات يعمل على تقديم الخدمة للعميل وتلبية احتياجاته بأعلى معايير الجودة.

خدمات الأفراد

- القروض الشخصية
- قروض الإسكان
- قروض السيارات
- حساب الجاري مدين
- البطاقات الائتمانية ماستركارد وفيزا
- بطاقات الخصم الفوري Debit Cards
- خدمة كبار العملاء Platinum
- "حياتي" أول برنامج مصرفي متكامل للمرأة الفلسطينية

دائرة خدمات الشركات

- الخدمات التمويلية التجارية والصناعية والعقارية
- تمويل الأصول الثابتة
- حسابات الجاري مدين الثابت والمتحرك
- خطابات الضمان
- الاعتمادات المستندية
- الكفالات البنكية
- بوالص التحصيل
- الإستشارات المالية

دائرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

- التمويل بضمان الذهب
- تمويل مشاريع إنتاجية
- تمويل المشاريع المنزلية والنسوية
- تمويل إحتياجات الموسم
- تمويل المجموعات
- تمويل الحاسوب الشخصي
- تمويل سيارات العمومي
- تمويل مشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة
- تمويل المشاريع الشبابية
- تمويل مشاريع تمكين المرأة

خدمات الخزينة والاستثمار

- الاستثمار بالسندات المحلية والعالمية
- خدمة العقود الآجلة وعقود الخيار لأغراض التحوط
- خدمة سوق السلع والمعادن الثمينة
- خدمة الصناديق الاستثمارية
- خدمة الحفظ الأمين

سوق تبادل العملات

- العمليات الآنية (Spot Rate): هي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة فورية.
- العمليات الآجلة (Forward Rate): وهي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة مستقبلياً وفي تاريخ محدد متفق عليه
- عمليات المقايضة (Swap Rate): وهي مقايضة عملة بعملة أخرى ولفترة محددة متفق عليها

خدمات أخرى

• خدمة ويسترن يونيون

أرسل واستقبل الأموال بأمان وسرعة من خلال خدمة ويسترن يونيون من البنك الوطني حيث تقدم لك هذه الخدمة إمكانية إرسال واستقبال الأموال دون الحاجة لوجود حساب ومن أي مكان في العالم.

• تسديد الفواتير آلياً

لأننا نهتم براحة عملائنا ولتحقيق أفضل معايير الخدمة فإن البنك الوطني يقدم لكم خدمة تسديد الفواتير آلياً للخدمات العامة بكافة أشكالها، دون الحاجة الى اهدار وقتكم والانتظار في طوابير طويلة لدفع الفواتير.

• دفع الضرائب

لكي لا تهدر الوقت والجهد، يقدم لك البنك الوطني خدمة دفع الضرائب بأنواعها من خلال فروعنا المنتشرة.

الخدمات الإلكترونية

• الوطني اونلاين

حرصا منا على راحتكم وتقديم تجربة مصرفية مختلفة لعملائنا بآخر ما توصلت اليه التكنولوجيا الرقمية وبأعلى معايير الأمان، نقدم لكم الخدمة المصرفية عبر الإنترنت "الوطني اونلاين" بخصائص ومميزات جديدة ومتطورة، تمكنكم من انجاز معاملاتكم البنكية والتحكم بحساباتكم براحة ويسر في أي وقت وأينما كنتم دون الحاجة الى زيارة الفروع.

• الوطني موبايل

من خلال تطبيق الوطني موبايل تستطيع الآن انجاز معاملاتك المصرفية بفاعلية أكبر اينما كنت وفي أي وقت عبر هاتفك النقال، ودون الحاجة الى زيارة الفرع. تتمتع الخدمة بأعلى معايير الأمان والجودة ومميزات عالية التطور والحداثة. والتطبيق متوفر من خلال Google Play و App Store.

• استخدام الصراف الآلي بدون بطاقة

من خلال خدمة Cardless أو استخدام الصراف الآلي بدون بطاقة، التي تعد الأولى من نوعها في فلسطين، والتي تمكن عملائنا من الإستفادة من خدمات الصرافات الآلية بدون الحاجة لحمل بطاقة الصراف الآلي.

تحل هذه الخدمة بشكل أساسي مشكلة نسيان العملاء للبطاقة، أو حاجتهم لاستخدام الصراف الآلي بشكل طارئ، حيث يمكن لعملاء البنك من خلال هذه الخدمة إنجاز العمليات البنكية البسيطة من خلال الصرافات الآلية مثل الاستعلام عن الرصيد، وسحب نقدي، وإيداع نقدي في الصرافات الآلية التي تستقبل الإيداع، وطلب كشف حساب مصغر والتحويل بين حسابات العميل، بدون الحاجة لحمل البطاقة.

• كشف الحساب الإلكتروني

من خلال هذه الخدمة سيتمكن العملاء من الحصول على كشف حساب بشكل شهري لحساباتهم البنكية الموجودة في البنك الوطني، ودون الحاجة لزيارة الفرع، عن طريق إرسال كشف الحساب على شكل رسالة إلكترونية تصل العملاء على بريدهم الإلكتروني المسجل لدى البنك الوطني.

• مركز الخدمات الرقمية

من خلال مركز خدمات الجمهور الرقمية، بإمكان عملائنا التواصل مباشرة مع موظفي أو موظفات البنك ، ودون الحاجة لزيارة فروع البنك في كل مرة. حيث يتميز مركز الخدمات الرقمية بتوفير العديد من الموظفين والموظفات المتفرغين فقط للإجابة عن أسئلتكم واستفساراتكم وتقديم العديد من الخدمات المصرفية لكم، ودون الإعتماد على "روبوتات" الدردشة التقليدية، عن طريق منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك مسنجر وواتس آب أو البريد الإلكتروني أو الموقع الإلكتروني للبنك.

مع تفشي جائحة كورونا في فلسطين ولحماية العملاء من مخاطر مغادرة منازلهم، وجّه البنك الوطني عملائه الى استخدام القنوات الالكترونية لإنجاز معاملاتهم المصرفية عوضا عن التوجه للفروع. ونتيجة لذلك، نمت نسبة العملاء الذين تلقوا خدمات مصرفية من خلال مركز الخدمات الرقمية عبر منصات التواصل الاجتماعي ٨٥٪ عن العام ٢٠١٩، حيث بلغ عدد العملاء الذين خدمهم المركز ٧٣،٥٠٠ عميل وعميلة.

الحملات والمنتجات

حسابات توفير الوطني

حساب توفير الوطني مصمم لكافة الأفراد الفلسطينيين باختلاف أعمارهم،
وهدفه توفير مكان آمن للادخار، يشجعكم على توفير ما تستطيعون توفيره اليوم وبشكل دوري، لتجدوه غداً عند الحاجة له.

مميزات حساب توفير الوطني:

- يمكن لجميع الفئات العمرية الاستفادة من حساب توفير الوطني
- يمكن فتح حساب توفير الوطني للطفل/ة بولاية والدهم أو والدتهم أو الوصي عليهم
- لا يخضع حساب التوفير لعمولات
- لا يخضع حساب التوفير لأية فوائد
- لا يشترط فتح حساب جاري عند فتح حساب توفير الوطني
- لا يوجد حد أدنى لفتح حساب توفير الوطني (ولكن يوجد حد أدنى للدخول في السحب على جوائز الحساب في حال سريان حملة جوائز لحسابات التوفير)
- إمكانية الاستفادة من الخدمات الإلكترونية المرتبطة بحساب التوفير (بطاقة صراف آلي، الإنترنت البنكي، خدمة الرسائل القصيرة، إلخ.)
- إمكانية الاستفادة من مركز خدمة العملاء الرقمية في الاستفسار عن حسابكم ومتابعته
- إمكانية تحويل المال بين حساب توفير الوطني وحسابكم الجاري في البنك الوطني في حال توفره
- على الرغم من أن هدف حساب التوفير هو الادخار، إلا أنه يمكنكم سحب المال من حساب التوفير من الصراف الآلي (من خلال بطاقة الصراف الآلي) عند الحاجة

اللي منوفره اليوم... مِنلاقيه بُكرة

برنامج المكافآت

يقدم البنك الوطني التطبيق الابتكاري TNB Rewards لمكافأة عملائه من مستخدمي بطاقات البنك الوطني الائتمانية الفضية والذهبية وبلاتينيوم، والذي يتيح لمستخدمي البطاقات تجميع نقاط مكافأة عند كل استخدام للبطاقات الائتمانية – سواء حركات المشتريات عبر أجهزة نقاط البيع أو أي من حركات التسوق عبر الإنترنت، بالإضافة إلى التمتع باستبدال النقاط عبر مختلف القنوات الإلكترونية في أي وقت ومن أي مكان حول العالم.

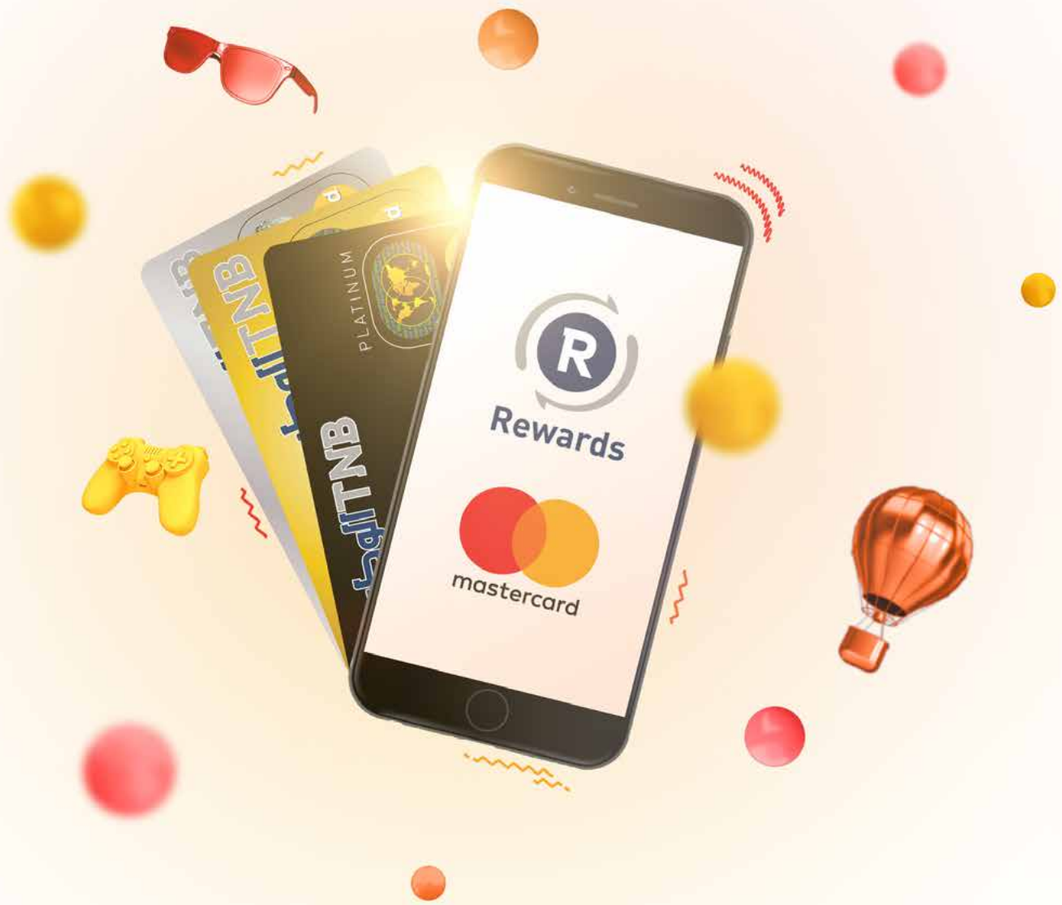

بطاقة Visa Signature

بطاقة Visa Signature من البنك الوطني تمنحكم العديد من المنافع والمزايا التي تلائم أسلوب حياتكم وتغني تجربة سفركم أينما كانت وجهتكم حول العالم!

تعد بطاقة Visa Signature الرفيق الأمثل لسفركم من خلال مزايا ومكافآت حصرية لحاملي البطاقة، بالإضافة إلى تقديمكم كعملاء ذوي امتياز في الأماكن التي يتم استخدام البطاقة فيها. تمتعوا بمنافع تشمل تأمين سفر لرحلات متعددة، بالإضافة لحماية مشترياتكم، وخدمات إحالة طبية وقانونية في حالات الطوارئ، وخدمات عالمية لمساعدة العملاء. كما وتوفر خدمة عملاء ٧/٢٤ لضمان راحة بالكم أثناء سفركم واستخدامكم للبطاقة.

رفـــيق السفر
المـثالـــــي

خدمة بلاتينيوم

تماشياً مع سياسة البنك الوطني والتي تستهدف تقديم خدمات متميزة وجديدة للعملاء وللارتقاء بجودة الخدمات والحلول المصرفية لأعلى المستويات، عمل البنك على إنشاء دائرة "البلاتينيوم" ليحظى عملائه النخبة المميزين بأقصى درجات الاهتمام والتقدير عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات الاستثنائية التي تلبي متطلباتهم الشخصية والمالية بصورة مهنية وسريعة.

بطاقة ماستر كارد «بلاتينيوم»

بطاقة ماستركارد "بلاتينيوم" مُبتكرة خصيصاً لتواكب أسلوب حياتك ولتمنحك الرفاهية، حيث تمكنك من الوصول إلى أرقى وأفضل الخدمات المتميزة بسهولة ويسر في أي مكان في العالم، وتمنح لحاملها حزمة من المزايا والخيارات الاستثنائية للسفر والتسوق ويتمتع حاملها بالقدرة على الدخول إلى صالات رجال الأعمال في عدة مطارات في الشرق الأوسط.

PLATINUM
YOU DESERVE لأنك تستحق

بطاقات ماستركارد الوطني

البطـاقات (الفضية، الذهبية)

ماستركارد الوطني التي تعد إحدى قنوات البنك الآلية التي تعمل على مدار 24 ساعة، من أي مكان بالعالم والتي تمكنك من الحصول على خدمات مصرفية متعددة من خلال استعمالها للسحب النقدي على أجهزة الصراف الآلي أو تسديد أثمان مشترياتك وخدماتك محلياً وعالمياً من خلال مواقع مبيعات الانترنت وأجهزة نقاط البيع.

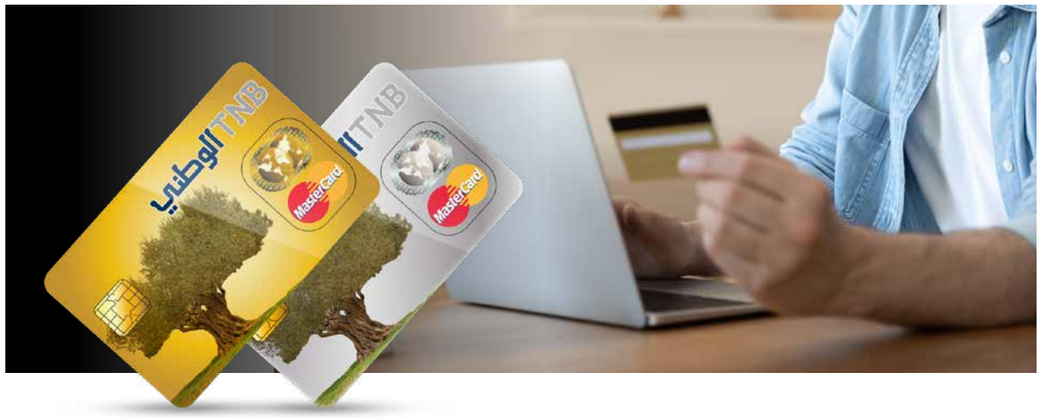

بطاقة الدفع المباشر (Debit Card)

استخدم أكثر من 500 صراف آلي تابع لمختلف البنوك العاملة في فلسطين للسحب بدون عمولات.

برنامج حياتي

حَياتي | برنـامج المرأة الفلسطينية

قام البنك الوطني خلال عام 2017 بإعادة إطلاق برنامج "حياتي" وتحويله إلى برنامج مصرفي متكامل مخصص لتلبية الاحتياجات المالية الشاملة للمرأة الفلسطينية ليكون بذلك الأول من نوعه في السوق المصرفي الفلسطيني. بحيث يقدم البرنامج كافة الخدمات البنكية والتي تشمل الحسابات بأنواعها وكافة أنواع القروض بالإضافة إلى البطاقات الائتمانية والخصم الفوري، بتسهيلات مختلفة على هذه الخدمات وأسعار فوائد تفضيلية بالإضافة إلى تمييز المشتركات بدفاتر شيكات وبطاقات بتصاميم خاصة تحمل لون وشعار البرنامج.

البنك الأفضل
لتمكين المرأة في
الشرق الأوسط

الوضع التنافسي

النتائج المالية للبنك الوطني والتي جاءت نتيجة لتطبيق خطته الإستراتيجية الطموحة مكنّت البنك من تعزيز ترتيبه التنافسي بين البنوك ومحافظته على موقعه كثاني أكبر بنك فلسطيني، اذ حقق البنك الوطني تقدما ملحوظا في زيادة حصته السوقية على صعيد الودائع والتسهيلات حيث بلغت حصة البنك الوطني من إجمالي ودائع العملاء في البنوك الفلسطينية ما نسبته 26.6% في نهاية العام 2020.

يعمل البنك الوطني حالياً من خلال ستة وثلاثين فرعاً ومكتباً منتشرا في كل من القدس، ورام الله، ونابلس، والخليل، وجنين، وبيت لحم، وطولكرم وسلفيت، إضافة الى الفروع المنتشرة في البلدات والريف الفلسطيني تعزيزا للمساهمة بزيادة الشمول المالي لسكانها مثل الفروع والمكاتب المنتشرة في عرابة، ودير جرير، ودورا، وعقربا وحزما، والعيزرية، وسنجل، والرام. ويخطط البنك لافتتاح فرعين جديدين في العام 2021.

مؤشرات النمو مقارنة مع القطاع المصرفي:

نمو في ودائع العملاء

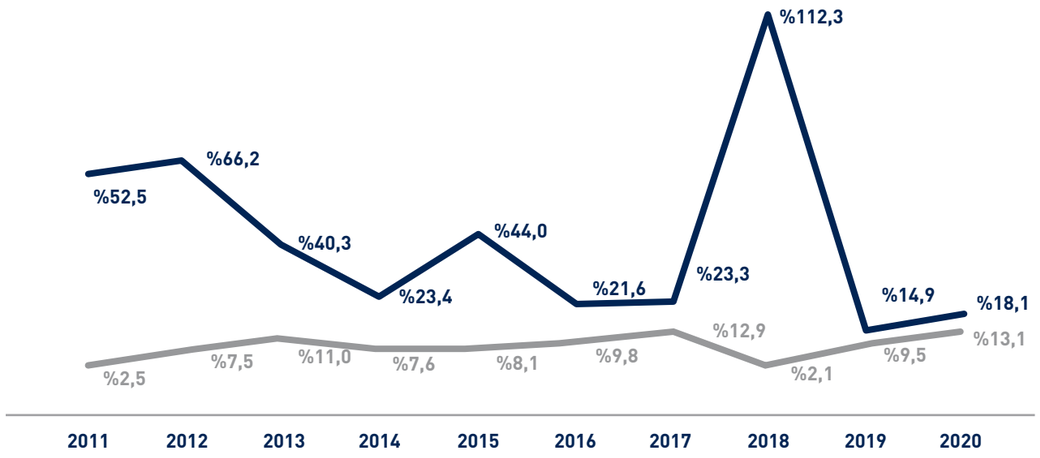

نمو في إجمالي التسهيلات

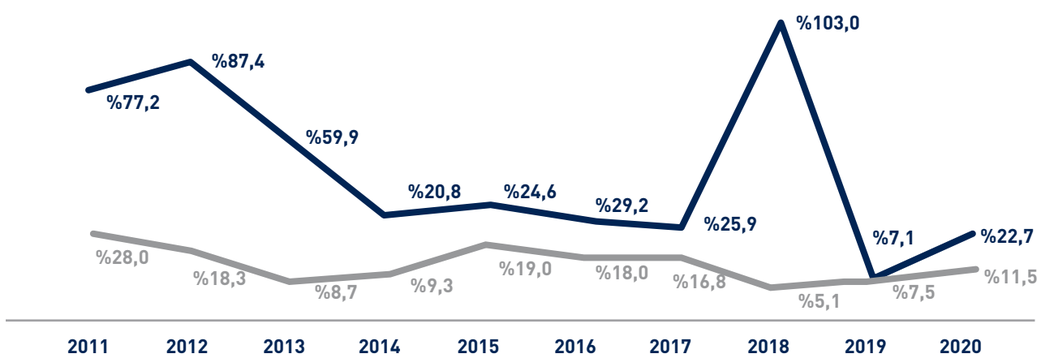

أكبر خمسة عشر مساهماً

أكبر خمسة عشر مساهماً كما بتاريخ 2020-12-31

الاسم	عدد الاسهم	النسبة%
ENTERPRISE INVESTMENT COMPANY	14,459,837	%15.76
شركة البنك التجاري الاردني	13,764,706	%15.00
شركة الاتصالات الفلسطينية	13,055,450	%14.23
بنك الاتحاد/الاردن	7,800,000	%8.50
سمير هلال محمد زريق	7,736,930	%8.43
منال عادل رفعت زريق	7,726,273	%8.42
شركة بيرزيت للادوية	3,897,479	%4.25
شركة اوركيد الاستثمارية	2,686,414	%2.93
عمر منيب رشيد المصري	2,496,000	%2.72
ش مجموعة الرواد العربية للتنمية والاستثمار	2,341,157	%2.55
SIRAJ PALESTINE FUND I ,LTD	1,707,680	%1.86
SIRAJ PALESTINE FUND I HOLDING	1,647,566	%1.80
شركة مسار العالمية للاستثمار م.خ	1,179,691	%1.29
شركة السنابل للتجارة والاستثمار	780,000	%0.85
صندوق الادخار لموظفي البنك الوطني	770,000	%0.84
المجموع	82,049,183	%89.4

امتثالاً للممارسات الفضلى في حوكمة الشركات والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 10 للعام 2017 وتطبيقاً لمدونة حوكمة الشركات الصادرة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تم إعادة تشكيل مجلس الأدارة ليضم 3 أعضاء مستقلين وعضواً ممثلاً عن صغار المساهمين.

تعريف العضو المستقل:

هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يخضع لأية تأثيرات خارجية تحد من قدرته على اتخاذ القرارات الموضوعية لصالح البنك.

تعريف العضو الممثل عن صغار المساهمين:

هو عضو مجلس إدارة يمثل صغار المساهمين في البنك بحيث لا تزيد مساهمته او مساهمة اقربائه حتى الدرجة الثانية عن (2 بالألف) من أسهم البنك.

أعضاء مجلس الإدارة
كما بتاريخ 31-12-2020

نبذة أعضاء مجلس الإدارة

السيد طلال ناصر الدين

رئيس مجلس الإدارة

يشغل السيد طلال ناصر الدين منصب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني ويعتبر من أحد مؤسسيه منذ العام 2005 عندما كان يعرف ببنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة، ويشغل بالإضافة إلى ذلك منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي العام لشركة بيرزيت للأدوية.

يشغل ناصر الدين كذلك عدة مناصب حيوية، حيث انه رئيس مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمارات العقارية، وشركة بتروبال للزيوت المعدنية، ولوتس للاستثمارات المالية، ورئيس المجلس الاستشاري لمؤسسة قرى الأطفال في فلسطين. إضافة إلى ذلك فهو عضو مجلس إدارة في كل من : مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2004، والشركة الفلسطينية للكهرباء، إضافة إلى كونه عضو مجلس أمناء في مستشفى مار يوسف بالقدس.

ومن الجدير ذكره أن ناصر الدين كان عضواً في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني بين الأعوام 2002-2006. وكان يشغل منصب رئيس لجنة فض النزاعات، وعضو لجنتي الاستثمار والترشيحات، وفي نفس الفترة كان كذلك عضواً في مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية. أسس ناصر الدين اتحاد الصناعات الفلسطينية وترأسه حتى العام 2003، وساهم في تأسيس مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) في العام 1997، كما وساهم في تأسيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينية في العام 1998. يحمل ناصر الدين شهادة ماجستير في الكيمياء من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1974.

عمر منيب المصري

نائب رئيس مجلس الإدارة

عمر منيب المصري رجل أعمال معروف على مستوى العالم العربي ويمتلك خبرة 27 عاما في القطاع النفطي والمصرفي. يشغل منصب المدير التنفيذي لشركة Edgo منذ العام 2006، وهي شركة إقليمية رائدة في مجال النفط والغاز والطاقة والبنية التحتية والمياه. أسس المصري عام 1996 مجموعة أطلس الاستثمارية التي تعنى بالاستثمار المصرفي والاستشارات المالية على مستوى إقليمي وتولى إدارتها. في العام 2004 استحوذ البنك العربي على المجموعة وضمها لتصبح الذراع الاستثماري له التي تعرف اليوم بـ (AB Invest)، وعلى اثر ذلك تم تعيين المصري كأول رئيس للاستثمارات المصرفية العالمية لدى البنك العربي. قام المصري أيضا بتمثيل البنك العربي بعدة شركات شقيقة ومملوكة من قبله، ومن ضمنها البنك العربي الوطني في السعودية. يعتبر المصري أول الحاصلين على رخصة مستشار مالي ووسيط مالي ومدير استثمار من قبل هيئة الأوراق المالية في الأردن. تم دعوة المصري في عام 2004 ليساهم في تأسيس Dubai International Financial Exchange من خلال عضوية في DIFX Practitioner Commission.

في عام 2002 قام عمر بتأسيس جمعية CFA بالأردن كما تولى رئاستها وهي جمعية تضم الخبراء بالاستثمارات المحلية والاستشارات المصرفية. في أوائل التسعينيات، عمل المصري مديرا للاستثمارات المالية لدى Foreign & Colonial Emerging Markets في المملكة المتحدة، حيث أسس وأدار أول صندوق استثماري للشرق الأوسط في العالم والذي تم إدراجه في بورصة نيويورك.

يحمل المصري شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابع مسيرته الأكاديمية بإكمال دورة تدريبية مكثفة لمدة سنتين في التسهيلات الائتمانية في Philadelphia National Bank/Wharton Business School في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثره عمل على إدارة محفظة التسهيلات لـ Philadelphia National Bank في اليابان و تايلاند. انضم المصري إلى Young Presidents' Organization في العام 2001، وتم اختياره في عام 2009 كأفضل قيادي شاب من قبل منتدى الاقتصاد العالمي.

نبذة أعضاء مجلس الإدارة

سمير زريق

عضوا

رجل أعمال بارز، ومستثمر فلسطيني له استثمارات واسعة في قطاعات عديدة في فلسطين والخارج. لديه مهارات فريدة في التفاوض ويمتاز بتفكير تحليلي وخبرة بارعة في اداره الأصول.

يشغل حاليا منصب رئيس مجلس إدارة شركة فلسطين للاستثمار والإنماء، شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين ورئيس مجلس إدارة شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية، شركة وساطة وخدمات استثمارية فلسطينية رائدة، كذلك يشغل منصب عضو مجلس اداره البنك الوطني (TNB) البنك الأسرع نموا ليجنّد بذلك تفانيه في رفع معايير الخدمات المالية في فلسطين. وأشرف على استثمارات مجموعة كبيرة من الشركات الخاصة في القطاع المالي وبخبرته الاستثمارية التي تجمع بين قوة المعرفة وبراعة المهارات قاد العديد من الشركات للتفوق في أدائها مقارنة بأقرانها.

وشغل السيد زريق منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين، ونائب رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب، ويولي اهتماماً واسعاً في قضايا التنمية المستدامة للقطاع الخاص الفلسطيني من خلال تعزيز عناصر النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، فشغل عضوية الفريق الوطني للتنمية الاقتصادية في فلسطين، وعضوية مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي ورئيس لجنة الاستثمار فيه، وعضوية الفريق الوطني لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية.

ميشيل الصايغ

عضوا ممثلا عن البنك التجاري الأردني

يشغل السيد ميشيل صايغ منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ والتي تضم تحت مظلتها 33 شركة منتشرة في الوطن العربي وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة في مختلف المجالات كالكيماويات والهندسة والأدوات المنزلية والعقارات والخدمات المصرفية والاعلام. وتضم المجموعة في كوادرها 5000 موظف وموظفة. السيد الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها: رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ، رئيس مجلس إدارة دهانات ناشونال في كافة فروعها، عضو في مجلس أمناء جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحر والريادة، الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي- الفحيص، عضو في المجلس المركزي الأرثوذكسي، مؤسس ونائب رئيس اللجنة التنفيذية في الجمعية الأرثوذوكسية، عضو مجلس أمناء جمعية الشؤون الدولية، مؤسس وعضو هيئة المديرين لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات، عضو في الاتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات، عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين، عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للبحث العلمي، عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني/ السودان، رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين، عضو مجلس أمناء الجامعة الهاشمية، رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات لاستثمار التجاري، رئيس مجلس إدارة شركة البحر الاحمر لتجارة الغاز، عضو فخري في جمعية الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، رئيس مجلس إدارة جمعية المحبة اليافوية. يحمل الصايغ شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام1971.

نبذة أعضاء مجلس الإدارة

عصام سلفيتي

عضوا ممثلا عن بنك الاتحاد الأردني

يشغل السيد عصام سلفيتي منصب رئيس مجلس إدارة "بنك الاتحاد" منذ عام 1997، وقد استطاع أن يقدّم خلاصة خبراته الممتدة على مدار 48 عاماً في القطاعين الاقتصادي والمصرفي للمساهمة في إثراء استراتيجية البنك وخططه للنمو والتطوّر، علماً أنه كان قد شغل منصب مدير عام البنك ما بين عامي 1989 و2008.

في عام 2006، قام بتأسيس شركة فرعية تابعة ومملوكة كاملة لبنك الاتحاد باسم "الاتحاد للوساطة". إلى جانب ذلك يتولّى السيد سلفيتي حالياً رئاسة مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية، وهو عضو في مجلس إدارة كل من مؤسسة الملك الحسين، وشركة زارا للاستثمارات، ومؤسسة التعليم لأجل التوظيف الأردنية حيث يشارك أيضا في عضوية مجلس الأمناء للمؤسسة، ولم يغفل سلفيتي عن اهتمامه بالجانب التعليمي فهو عضو في مجالس إدارة مدرسة البكالوريا ومدرسة اليوبيل.

وكان قد شغل في السابق مناصب عدة أبرزها عضوية مجلسي إدارة مجلس التعليم العالي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وشركة سلفيتي وأولاده للصرافة في عمّان وبيروت، وشركة الاتحاد لتطوير الأراضي، وشركة مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر، وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، ونادي الأعمال الأردني السويسري، والجمعية الأردنية البريطانية، ومعهد البحر الأحمر للفنون السينمائية، إضافة إلى منصب نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية، كما كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد السياحية التكاملية، وقد كان عضو في مجالس أمناء الجامعة الأردنية.

ولد السيد سلفيتي في فلسطين في مدينة يافا عام 1944. وقد حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1967. ويعتبر سلفيتي شخصية اقتصادية مرجعية في السوق الأردني، وله العديد من الإنجازات الداعمة للاقتصاد الأردني بشكل عام وللقطاع المصرفي بشكل خاص. هذا ولم يغفل عن دوره في دعم المجتمع وضرورة تقديمه لرسالة سامية ترنو للنهوض به، فشارك في فعاليات مختلفة داعمة للتعليم والثقافة في المملكة، ومن ذلك تولّيه لرئاسة مجلس إدارة مهرجانات الأردن الذي أقيم عام 2010.

منال زريق

عضوا

هي سيدة أعمال لديها خبرة كبيرة في مجال الاعمال التنفيذية، فهي ماهرة في أساليب التواصل، وقد أثبتت قدراتها في مجال بناء فريق العمل وتنمية قدرات الموظفين. تشغل حالياً العديد من المناصب في عدة شركات فلسطينية خاصة في مجالات مختلفة فهي رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل للتطوير التربوي (مدرسة المستقبل)، ورئيسة مجلس إدارة شركة زووم للدعاية والإعلان، وعضو مجلس إدارة شركة سهم للاستثمار والاوراق المالية. بالإضافة الى عضويتها في شركات مساهمة عامة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، فهي عضو مجلس إدارة الشركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء (PID)، وعضو مجلس إدارة البنك الوطني (TNB). وقد لعبت دوراً ريادياً كشريك ومدير تنفيذي لأكثر من 23 عاماً في تأسيس ودعم المشاريع الاستثمارية لمجموعة شركات مسار العالمية، وشركات صندوق سراج، وشركة بيتي للاستثمار العقاري (الشركة المطورة لمدينة روابي) وأسست أكاديمية روابي الإنجليزية عام 2016، وشغلت منصب عضو مجلس بلدي لمدينة روابي لدورتين متتاليتين. كذلك عملت على تأمين الاشراف المالي والاداري لمبادرات جديدة للأعمال في مجال الصحافة والاعلام، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، والعقارات ووسائل الإعلام.

شاركت في تأسيس منتدى سيدات الاعمال الفلسطينيات، الذي أنشأ عام 2006 وتولت بالانتخاب منصب أول رئيسة للمنتدى ولا تزال عضو مجلس إدارة لغاية اليوم، وكذلك عضو مجلس إدارة مؤسسة شركاء في التنمية المستدامة. وعضو مجلس إدارة مؤسسة القادة الشابة في فلسطين (YPO). وعضو لجنة استشارية في YMCA رام الله. وقد تم تعينها من قبل رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله عام 2017 عضو في مجلس إدارة صندوق إقراض الطلبة في مؤسسة التعليم العالي الفلسطيني.

علاوة على ذلك، فهي زميله في مبادرة قيادة الشرق الأوسط المنبثقة من شبكة آسبن للقيادة العالمية (Aspen Global Leadership Network)، وقد نالت جائزة التمكين الاقتصادي العالمية لعام 2013 من مؤسسة الاصوات الحيوية الأمريكية المرموقة. كما شاركت في العديد من المؤتمرات المحلية والعالمية.

دينا منيب المصري

عضوا

السيدة دينا منيب المصري هي عضو مجلس إدارة للعديد من شركات القطاع الخاص والعام المعروفة في فلسطين. ومعروفة على الصعيد المحلي بنشاطها في دعم المجالات الخيرية والمبادرات التي تعزز التنمية الثقافية وتمكين الفلسطينيين من خلال مؤسسة منيب رشيد المصري للتنمية.

عملت المصري في التسعينات في بنك Manufacturers Hanover في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 3 سنوات، ثم انتقلت إلى بريطانيا لإدارة مكتب العائلة هناك. في العام 1995 انتقلت المصري إلى فلسطين حيث شاركت عائلتها في إنشاء العديد من الشركات في مختلف القطاعات والتي شملت شركات السلع الاستهلاكية، والمشروبات، والبناء بالإضافة إلى شركات تجارة السيارات.

تحمل المصري شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وشهادة بكالوريوس في الدراسات البيئية من جامعة جورج واشنطن، في الولايات المتحدة الأمريكية.

نبذة أعضاء مجلس الإدارة

سلامة خليل

عضوا ممثلا عن شركة الاتصالات الفلسطينية

يشغل السيد سلامة خليل منصب رئيس الإدارة المالية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2013، ويتولى مهمة إدارة الشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية والمشتريات والإشراف عليها ووضع الخطط الاستراتيجية الخاصة بها. ويشغل السيد خليل عضوية مجالس إدارة العديد من الشركات التابعة لمجموعة الاتصالات الفلسطينية كشركة جوال، وشركة بوابة أريحا وشركة بالفست، إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك الوطني منذ العام 2013.

تمتد خبرة السيد خليل العملية لأكثر من 20 عام في مجال التدقيق والمحاسبة وادارة الشؤون المالية حيث شغل السيد خليل في السابق مناصب عدة وأبرزها تعيينه نائب الرئيس للشؤون المالية في مجموعة بلوم القابضة في أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تضمن دوره تحديد الخطط المالية والاستراتيجية المالية وإدارة الحسابات والخزينة وتمويل عمليات المجموعة ومشاريعها وضبط أنظمة الرقابة واعداد الموازنات والميزانيات، وقد عمل قبل ذلك مديراً للتدقيق في شركة أرنست ويونغ للتدقيق على الحسابات في مدينة رام الله، حيث أدار عمليات تدقيق كبرى الشركات المحلية والمنظمات الدولية كالمفوضية الأوروبية والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كما قام السيد خليل بإدارة مشاريع دولية لصالح وزارة المالية الفلسطينية متعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية والموازنة وإدارة المخاطر وبناء القدرات المؤسسية القومية.

يحمل السيد خليل شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت في فلسطين منذ عام 2000 إلى جانب ذلك، يحمل العديد من الشهادات الدولية المهنية المتخصصة في المجالات المالية والمحاسبية وتضم شهادة محاسب عام معتمد (CPA) وشهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) واخصائي تمويل مشروع معتمد (CPFS) ومراقب مالي رئيسي (MFC).

معن ملحم

عضوا ممثلا عن شركة الاتصالات الفلسطينية

السيد معن ملحم هو المدير العام لشركة الاتصالات الفلسطينية "Paltel"؛ رائدة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين والمزود الرئيسي لخدمات النطاق العريض والهاتف الثابت وخدمات الحلول التكنولوجية المتكاملة ومراكز البيانات ، والتي تأسست عام 1997 كشركة مساهمة عامة، شغل السيد ملحم منصب المدير العام لشركة الاتصالات الفلسطينية في تشرين الأول من العام 2014، بهدف المساهمة في تحسين وتطوير أداء الشركة في مختلف مجالات عملها؛ ومنذ توليه ادارة الشركة حرص ملحم على تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز تجربة المشتركين وإطلاق عدد من الحملات والمبادرات المميزة بالإضافة إلى إطلاق سرعات خط نت فائقة تقدم لأول مرة للمنزل الفلسطيني. وعمل ملحم خلال الأعوام الماضية على زيادة الاستثمار بالشبكة وزيادة انتشارها من خلال استخدام أكثر التقنيات تطوراً لتزويد المشتركين بخدمات اتصالات بجودة عالية، بالإضافة إلى زيادة انتشار شبكة الألياف الضوئية المنزلية في عدد من المدن وتوفير سرعات جديدة تلبي احتياجات مشتركيها منها سرعة 500 ميجا وسرعة 1000 ميجا، حيث أصبحت شبكة بالتل جاهزة لتقديم خدمات الالياف الضوئية لكل منزل فلسطيني. وفي عام 2017 قام ملحم بخطوة استثمارية تعد الأولى من نوعها في فلسطين وهي البدء بإنشاء مراكز بيانات في كل من مدينتي نابلس والبيرة؛ والتي تم تجهيزها وفق أعلى معايير مراكز البيانات العالمية لتقديم خدمات نوعية لقطاع الأعمال الفلسطيني وبعدها عمل ملحم على افتتاح مركز بيانات البيرة الأكثر تطوراً في المنطقة. مراكز البيانات مكّنت "بالتل" من إطلاق مجموعة من خدمات الحلول التكنولوجية المتكاملة Services ICT التي مكّنت أكثر من 500 مؤسسة وشركة كبرى من القطاعين العام والخاص في فلسطين إمكانية إدارة أعمالهم والوصول الى البيانات والملفات بأي وقت ومن أي مكان بأعلى معايير الأمان والخصوصية. نجح ملحم بإحداث ثورة تكنولوجية في عالم التطبيقات من خلال إطلاق مجموعة من التطبيقات المميزة التي عملت على تحويل تجربة مشتركي بالتل الى تجربة رقمية بكافة المعايير من خلال تنفيذ مشروع Customer Experience لإثراء تجربة المشترك بناءً على أفضل الممارسات العالمية ومن أهم مخرجات هذا المشروع إعادة إطلاق تطبيق Ana Paltel بمزاياه ونسخته الجديدة. قبل انضمامه إلى شركة بالتل؛ عمل السيد ملحم مديراً عاماً لشركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال) وخلال أربع سنوات من الخدمة، قام ملحم وفريقه بتنفيذ خطة عمل شاملة حققت أعلى جودة للخدمة ورضا المشتركين، مما مكّن جوال من الحفاظ على مكانتها في قمة قطاع الاتصالات على الرغم من دخول مشغل للهاتف المحمول منافس في فلسطين عام 2009. بدأ ملحم حياته المهنية في شركة جوال حيث شغل العديد من المناصب الإدارية بما في ذلك مدير المبيعات ومدير التسويق قبل توليه منصب المدير العام للشركة. السيد ملحم حاليا عضو في اللجنة التنفيذية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، وهو أيضًا عضو مجلس إدارة في شركة مطاحن القمح الذهبي، وترأس السيد ملحم أيضًا اتحاد الرياضة للجميع في العام 2013 كما ترأس اتحاد رياضات الألعاب الالكترونية والذهنية في العام 2021 والذي يقع على عاتقه تمثيل فلسطين في كافة المحافل الدولية. السيد ملحم حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت وبكالوريوس في المحاسبة والمالية من جامعة الخليل، فلسطين.

نبذة أعضاء مجلس الإدارة

د. غريس خوري

عضوا مستقلا

الدكتورة غريس الخوري أستاذ مشارك في الإدارة شغلت عدة مناصب إدارية في جامعة بيرزيت منها منصب عميد كلية الأعمال والاقتصاد من 2015-2018 ومدير برنامج الماجستير في إدارة الأعمال ورئيسة دائرة إدارة الأعمال وبرنامج العلوم المالية والمصرفية. لديها أكثر من ثلاثين عاما من الخبرة كأستاذة جامعية وباحثة ومستشارة. عملت مديرة للتسويق في شركات عائلية ومستشارة ومدربة للعديد من المنظمات الخاصة والعامة. حاصلة على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سوفولك، الولايات المتحدة الأمريكية، ودكتوراه في إدارة الموارد البشرية من جامعة برادفورد، المملكة المتحدة. شاركت كعضو في مجلس الجامعة والمجلس الأكاديمي وعدد من لجان الجامعة والمجتمع. حصلت على شهادات في إدارة المشاريع وإدارة علاقات العملاء. وقد نشرت عدد من الحالات الدراسية الإدارية والمقالات والبحوث في العديد من المجلات الأكاديمية وأشرفت على العديد من رسائل الماجستير. شاركت أيضاً في تحرير كتاب بعنوان حالة الارتقاء إلى مستوى التحدي الرقمي: دروس من شركات البحر الأبيض المتوسط (2005). و تأليف كتاب "الإداري الفلسطيني: قيادة في ظل ظروف التحدي"، جاور، المملكة المتحدة (2012). و أيضا شاركت في تحرير كتاب بعنوان "حالات إدارية في الإدارة والسلوك التنظيمي في السياق العربي"، أي جي أي غلوبال الولايات المتحدة (2014) . د. الخوري تقوم بتقييم بحوث في الإدارة للعديد من المجلات العلمية الدولية وهي عضو هيئة التحرير لمجلة المنظمة المتعلمة (إيمرالد). د. الخوري حصلت على جائزة الأستاذ المتميز في جامعة بيرزيت عام 2013 وجائزة زمالة للبحث العلمي من مؤسسة التعاون عام 2015 كما قضت جزء من إجازة تفرغ علمي عام 2019/2018 وقامت بالتدريس بجامعة ولاية فلوريدا –الولايات المتحدة.

عزيز عبد الجواد

عضوا مستقلا

يشغل السيد عزيز عبد الجواد منصب رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية، وعمل سابقا مستشارا لمجلس ادارتها منذ العام 2013 وحتى العام 2019. كما ويعمل رئيسا لمجلس إدارة شركة أبراج الوطنية منذ العام 2014. شغل السيد عبد الجواد سابقا عضوية مجلس إدارة لكل من مصرف الصفا، وغرفة التجارة الدولية ICC. في العام 2009 استلم منصب الرئيس التنفيذي لشركة التأمين الوطنية لمدة عامين، بعد أن كان مديرا عاما للشركة لمدة 15 عاما. خبرة عبد الجواد ممتدة منذ العام 1967، إذ بدء مشواره المهني في شركة الكويت للتأمين حيث تقلد عدة مناصب فيها، كان آخرها نائب مدير عام الشركة. في العام 1994 اختير السيد عبد الجواد ممثلا لسوق فلسطين في مجلس إدارة الاتحاد العام العربي للتأمين واستمر بتمثيل سوق فلسطين هناك حتى العام 2007. شغل عبد الجواد عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات والمؤسسات ومن ضمنها: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، شركة النخبة للخدمات والاستشارات الطبية، شركة مستشفى جبل داوود، والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق. كما ترأس في العام 2008 مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين. يحمل عبد الجواد شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة.

أيوب زعرب

عضوا مستقلا

السيد أيوب زعرب هو عضو مستقل في مجلس إدارة البنك الوطني وشخصية مرموقة في القطاع المالي والتأمين على المستوى الإقليمي، حيث تمتد خبرته لأكثر من 20 عاما في هذا المجال عمل خلالها على توسيع نطاق الشركات والاتحادات ذات الصلة وتطويرها في فلسطين والأردن. يشغل زعرب منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة المشرق للتأمين، إضافة الى كونه الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة التأمين الأردنية الفرنسية، حيث دعّم زعرب هذه الشركات برؤى مبتكرة لتعزيز موقعها كلاعب رئيسي في السوق. شغل زعرب في وقت سابق عضوية مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، حيث ساهم في تطوير الحاكمية المؤسسية للهيئة بشكل فعال. زعرب من الأشخاص المتبنيين للرقمنة داخل القطاع المالي، ومتخصص في إدارة المخاطر والتخفيف منها، وخبير في تأثير معايير اعداد التقارير المالية الدولية لشركات الخدمات المالية. علاوة على ذلك، أسس زعرب العديد من الشركات اللوجستية منذ العام 2003، حيث ادار مشاريع متنوعة منذ ذلك الحين على المستوى الإقليمي وفي فلسطين. في العام 2014، وسع زعرب اعماله ليدخل على قطاع العقارات، حيث يتولى لغاية الآن منصب رئيس مجلس إدارة الشركة العقارية التجارية الاستثمارية.

يشغل زعرب عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات التي تعتمل ضمن قطاعات الخدمات المالية والاستثمار، ومنها شركة سداد المختصة بخدمات الدفع الالكترونية. إضافة الى ذلك، فهو نائب رئيس مجلس الإدارة في كل من الشركة الأردنية للإدارة والاستشارات، وشركة ميدسيرفس. وعمل سابقا رئيسا لمجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، وعضوا في اللجنة الوطنية للشمول المالي.

يحمل زعرب شهادة البكالوريوس في العلوم المالية وإدارة المخاطر من جامعة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية.

نبذة أعضاء مجلس الإدارة

كمال أبو خديجة

عضوا ممثلا عن صغار المساهمين

يشغل السيد كمال ابو خديجة منصب مدير عام شركة راسل اكسبريس وهو شريك رئيسي فيها، ويزخر تاريخه العملي بترأسه لعديد من المناصب في شركات فلسطينية رائدة، إذ عمل أبو خديجة كنائب رئيس تنفيذي وكمدير مالي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية.

كما وشغل أبو خديجة منصب المدير المالي لكل من شركة التوريدات الطبية وشركة يونيبال وشركة المشروبات الوطنية-كوكا كولا. وخلال عمله مع هذه الشركات، قاد أبو خديجة العديد من عمليات إعادة الهيكلة والشراء والبيع والاندماج الهامة التي حدثت فترة عمله. خدم أبو خديجة كعضو مجلس إدارة في عديد من الشركات الفلسطينية مثل بريكو، وبوابة أريحا، وفيتيل وغيرها. بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارة بعض المؤسسات الأهلية. يحمل أبو خديجة شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيلوغ الأمريكية التابعة لجامعة نورثوستيرن بولاية شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.

اجتماعات مجلس الإدارة

تم عقد سبعة اجتماعات لمجلس الإدارة خلال العام 2020 كما في التفاصيل الواردة أدناه:

الأعضاء	المنصب	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور
السيد طلال ناصر الدين	رئيس المجلس	7	%100
السيد عمر المصري	نائب رئيس المجلس	7	%100
السيد سمير زريق	عضوا	7	%100
السيد ميشيل الصايغ[1]	عضوا	1	%14
السيدة دينا المصري	عضوا	6	%86
السيد سلامة خليل	عضوا	7	%100
السيد كمال ابو خديجة	عضوا	7	%100
السيد معن ملحم	عضوا	7	%100
السيدة منال زريق	عضوا	7	%100
السيد عصام سلفيتي	عضوا	5	%71
الدكتورة غريس خوري	عضوا	7	%100
السيد عزيز عبد الجواد	عضوا	7	%100
السيد ايوب زعرب[2]	عضوا	4	%57

[1] تم تعيين السيد ميشيل الصايغ كعضو مجلس ادارة ممثل عن البنك التجاري الاردني – الاردن بتاريخ 13-9-2020

[2] تم تعيين السيد ايوب زعرب عضو مجلس ادارة مستقل، بتاريخ 30-4-2020

تلتزم الشركة بتوصيات لجنة المكافات والحوافز بخصوص بدل نفقات حضور اعضاء مجلس الادارة على تلك التوصيات مع العلم بأنه يتم تحديد مبلغ بدل نفقات الحضور كالتالي:

- تحدد رسوم ثابتة بدل عضوية رئيس مجلس الادارة بقيمة 24000 دولار، ورسوم ثابتة بدل عضوية لكل عضو من اعضاء مجلس الادارة بقيمة 14000 دولار، على ان يتم دفع 1000 دولار مقابل حضور كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة.
- يتم دفع ما قيمته 625 دولار للعضو عن كل جلسة من جلسات اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة بحد اقصى 12 جلسة، بحيث يكون الحد الاعلى الذي سيتم دفعه لعضو اللجنة الواحدة عن جميع اجتماعات اللجنة 7500 دولار، باستثناء لجنة التسهيلات بحيث يكون الحد الاعلى الذي يدفع عن جميع اجتماعات اللجنة 10000 دولار.

نظراً لجائحة كورونا والاوضاع المالية الصعبة، قرر المجلس ان يتم دفع بدل حضور جلسات المجلس واللجان وفقاً لما ورد اعلاه على ان لا يتم دفع رسوم العضوية الثابتة لرئيس المجلس وكافة الاعضاء للعام 2020.

ممارسات مجلس الإدارة وتضارب المصالح

تنطوي الحاكمية المؤسسية لدى البنك الوطني على أبعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية فيما يتعلق بممارسات المجلس وتضارب المصالح من خلال قيام كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي في البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوجود أو إمكانية وجود تضارب بين مصالحه ومصالح البنك، بذل كافة الجهود اللازمة التي تضمن عدم تضارب المصالح الشخصية مع مصالح البنك لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين في البنك، كما يجب على كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي الإفصاح عن ذمته المالية ومصالحه الشخصية بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما لم يشهد عام 2020 اي حالة امتناع عن التصويت ناتجة عن تضارب المصالح، ولم يتم انفاذ أي عقود او معاملات تشمل تضارب المصالح بموجب قانون الشركات وقانون المصارف.

الإقرارات التي تم اتخاذها خلال العام 2020

يقر مجلس إدارة البنك الوطني بأنه لا توجد أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل المصرف، كما ويؤكد ويقر صحة الأمور التالية:

- صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المالية الواردة في التقرير السنوي.
- وجود نظام رقابة فعال في المصرف وأنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك ويؤكد على المحافظة على هذه الأنظمة.
- وجود إطار عمل مستخدم لتقييم فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.

كما وتم اتخاذ معظم القرارات خلال العام 2020 بالتصويت عليها بالإجماع من قبل مجلس إدارة البنك.

اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة

لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة

- الدكتورة غريس خوري – رئيساً للجنة
- السيدة منال زريق – عضوا
- السيد طلال ناصر الدين – عضوا
- السيد عمر المصري – عضوا
- السيد عزيز عبد الجواد – عضوا

لجنة التسهيلات

- السيد سمير زريق – رئيساً
- السيد طلال ناصر الدين – عضواً
- السيدة دينا المصري – عضواً
- السيد كمال أبو خديجة – عضواً

لجنة الاستثمار

- السيد عمر المصري – رئيساً
- السيد طلال ناصر الدين – عضواً
- السيد سلامة خليل – عضواً
- السيد سمير زريق – عضواً
- السيد عصام السلفيتي – عضواً

اللجنة التنفيذية

- السيد طلال ناصر الدين – رئيساً
- السيد عمر المصري – عضواً
- السيد سلامة خليل – عضواً
- السيد سمير زريق – عضواً
- السيد ايوب زعرب – عضواً

لجنة تكنولوجيا المعلومات

- السيد عمر المصري – رئيساً
- السيد معن ملحم – عضواً
- السيد عصام سلفيتي– عضوا

لجنة المراجعة والتدقيق

- السيد عزيز عبد الجواد – رئيساً
- السيدة منال زريق – عضواً
- السيد معن ملحم – عضواً

لجنة ادارة المخاطر

- السيد ايوب زعرب – رئيساً
- السيدة منال زريق – عضواً
- السيد معن ملحم – عضواً

اللجان التنفيذية

لجنة التسهيلات

تتألف لجنة التسهيلات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة التسهيلات المهام والصلاحيات التالية:

1. دراسة ملفات التسهيلات وإقرار منح التسهيلات التي تتجاوز 750 ألف دولار أمريكي.
2. إطلاع مجلس الإدارة بشكل واف ودوري على وضع المحفظة الائتمانية للبنك من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل. ويفترض باللجنة إعلام مجلس الإدارة بشكل فوري بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المحفظة الائتمانية للبنك.
3. وضع السياسة الائتمانية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات لجنة التسهيلات في الإدارة العامة ولجان التسهيلات في الفروع، بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد وقرارات وتوصيات لجنة إدارة المخاطر والمعايير البنكية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة، كما تترتب على اللجنة مسؤولية مراجعة السياسات الائتمانية دورياً وتحديثها بما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسية والبنكية والتغيرات في وضع البنك.
4. إقرار الخطط التسويقية المعدة من الإدارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها.
5. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة.
6. دراسة طلبات منح و/أو تجديد التسهيلات والتمويل المرفوعة من لجنة التسهيلات في الإدارة التنفيذية واتخاذ القرار المناسب بشأنها وفق الصلاحيات والسقوف المناطة باللجنة، ورفع التوصيات على طلبات التسهيلات ذات المبالغ التي تزيد عن صلاحيات اللجنة مشفوعة بالتنسيبات اللازمة لمجلس إدارة البنك.
7. دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات سلطة النقد إضافة لتقديم التوصيات المتعلقة بإعدام هذه الديون.

دورية اجتماع اللجنة: أسبوعي

لجنة الاستثمار

تتألف لجنة الاستثمار من خمسة أعضاء من الإدارة وله أن يعززها بأعضاء من الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية على أن تكون أغلبية أعضائها من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة الاستثمار المهام والصلاحيات التالية:

1. الإطلاع على جميع التقارير والدراسات المتعلقة بوضع التوظيفات الخارجية واستثمارات البنك الحالية وأوضاع الأسواق المالية المحلية والدولية وجميع البيانات التي تمكن اللجنة من أداء مهامها بكفاءة ومهنية.
2. إطلاع مجلس الإدارة وبشكل دوري على وضع محافظ البنك الاستثمارية، وإطلاعه دون تأخير بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع هذه الاستثمارات.
3. وضع السياسة الاستثمارية للبنك ومراجعتها وتحديثها دورياً والتأكد من توافقها مع القوانين والتعليمات السارية والمعايير البنكية، وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها، على أن تحدد السياسة بشكل واضح آلية اتخاذ القرارات الاستثمارية وسقوف الصلاحيات وسقوف المراكز المختلفة بما يتوافق مع توصيات وقرارات لجنة إدارة المخاطر.
4. الموافقة على الاستثمار وامتلاك الأوراق المالية المختلفة وفقاً للصلاحيات المحددة للجنة من قبل مجلس الإدارة ورفع التوصيات لمجلس الإدارة حول القرارات الاستثمارية التي تتجاوز صلاحية اللجنة.
5. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ القرارات الاستثمارية وبالسقوف والصلاحيات المحددة من اللجنة.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع كل شهرين

لجنة تكنولوجيا المعلومات

تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء وتقوم اللجنة بمراجعة الخطة التكنولوجية للبنك Digitization Strategy وتعديلها والاشراف على تطبيقها من قبل الإدارة التنفيذية وتقوم اللجنة بالاطلاع على كافة الأمور التي من شانها تحديد التوجهات الاستراتيجية والجوانب التكنولوجية للبنك بهدف وضع البنك بمصاف البنوك العالمية المتطورة تكنولوجيا وضمن أفضل الممارسات والتقنيات المستخدمة لوصول لهذه الغاية

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع بشكل ربعي

اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من 5 اعضاء، حيث يتم اختيار وتشكيل اللجنة من قبل مجلس ادارة البنك ويشترط ان يكون رئيس مجلس الإدارة رئيسا للجنة وعضوية نائب الرئيس واي ثلاثة اعضاء يتم انتخابهم من قبل المجلس، ويترتب على اللجنة المهام والمسؤوليات التالية:

1. رسم السياسة العامة للبنك (الاستراتيجيات والأهداف وسياسات العمل) ووضع اطار واضح من السياسات والأهداف في كافة المجالات التي يجب أن تعمل إدارة البنك في نطاقها والعمل على اعتماد السياسات والإجراءات والبرامج والتعليمات بكافة مجالات عمل البنك ورفع التوصيات لمجلس الادارة لاعتمادها.
2. رفع التوصيات لمجلس الادارة لاعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها والهياكل الإدارية لهذه الشركات، واعتماد دليل للحاكمية المؤسسية على مستوى المجموعة مع مراعاة

التعليمات الصادرة بهذا الشأن عن البنوك المركزية او الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة .

3. دراسة الهيكل التنظيمي للبنك والوصف الوظيفي بحيث يشمل على كافة المهام والوظائف في البنك وبما يحقق منع الازدواجية أو تداخل المهام ويعكس التسلسل الإداري السليم بما ينسجم مع الصلاحيات المفوضة ورفع التوصيات لمجلس الادارة بالخصوص .
4. فحص ودراسة أية مقترحات تتعلق بإعادة التنظيم وإعادة الهيكلة بعناية ودقه، وأن تتخذ كافة القرارات الرئيسية في هذا المجال ورفع التوصيات لمجلس الإدارة.
5. إخطار مجلس الإدارة بالموضوعات التي تحتاج إلى تدخل فوري وعاجل وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات العلاجية المناسبة.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع بشكل شهري ، ويمكن عقد اجتماعات اسبوعية إذا اقتضى الامر ذلك ، وبطلب من رئيس اللجنة

اللجان الرقابية

لجنة الترشيح والمكافئات والحوكمة

تتألف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت في البنك من خمسة أعضاء، وتتولى هذه اللجنة اجراءات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين، وعمليات تقييم المجلس والمدراء التنفيذيين، ووضع خطط الإحلال الوظيفي، كما تقوم هذه اللجنة بتحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بما يشمل الرواتب والمكافآت وغيرها، وتتولى هذه اللجنة أية مسؤوليات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة من حيث التدريب المستمر والوصول إلى المعلومات والدعم الفني بالإضافة الى الاشراف على تطبيق اطار سياسة الحوكمة بما يتوفق مع دليل الحوكمة والتعليمات الصادة عن سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى المهام التالية :

1. تتولى اللجنة مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل البنكي. وتحقيقاً لذلك يقوم البنك بتشجيع أعضاء مجلس إدارته على حضور الندوات والمناسبات التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
2. توصي اللجنة بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والميزات الأخرى) للمدير العام. كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي أعضاء الإدارة التنفيذية.
3. تقديم التوصيات للمجلس بشأن مستوى ومكونات ومكافأت وبدلات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
4. تتولى اللجنة، مسؤولية التأكد من ان سياسة المكافآت لدى البنك تضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وبما يتماشى مع المكافآت والرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.
5. التأكد من ان سياسية المكافآت والحوافز تتوافق مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للبنك الوطني، بالإضافة الى اجراء تقييم دوري للسياسة لضمان تحقيق أهدافها.
6. اعداد المعايير التي يتم اعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة من حيث المهارات والخبرة واية عوامل أخرى تراها مناسبة
7. تقديم التوصيات للمجلس حول التغييرات التي تعتقد انها مطلوبة بالنسبة لعدد أعضاء مجلس الإدارة او أي من اللجان المنبثقة عنها
8. وضع الخطط المناسبة لضمان إحلال رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة
9. الاشراف على سياسة الموارد البشرية بشكل عام
10. الاشراف على تطبيق إطار سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الإدارة ولجنة التدقيق
11. تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناءاً على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى التزام البنك الوطني بدليل حوكمة المصارف ومقترحات لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى
12. تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل مستمر

دورية اجتماع اللجنة: اجتماعين خلال العام

لجنة المراجعة و التدقيق

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة البنك الوطني ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في مجال المحاسبة والإدارة المالية، كما تقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات الجهات الرقابية بالإضافة إلى أفضل الممارسات وإرشادات لجنة بازل وتتولى اللجنة المهام التالية:

1. تقوم اللجنة بتقديم التوصيات حول ترشيح المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، وتقييم استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته ومراجعة خطة المدقق الخارجي والتأكد من احتوائها على كافة أنشطة البنك.
2. مراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية للبنك ومناقشتها مع الإدارة والمدقق الخارجي بالإضافة للأحكام والتقديرات المتعلقة بالقوائم المالية.
3. الإشراف المباشر على دائرة التدقيق الداخلي والتأكد من توفر النزاهة والموضوعية في عمل التدقيق الداخلي من حيث قدرة التدقيق الداخلي على تنفيذ مهامه بحرية كاملة وبعيداً عن أي تحيز من خلال:
4. تقديم التوصيات بخصوص اختيار وتعيين وإنهاء خدمة مدير التدقيق الداخلي والموازنة المخصصة للتدقيق وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم السنوية، وأعمال مراقبة الامتثال ومتابعة مدى استجابة الادارة لتوصيات اللجنة والنتائج التي تتوصل إليها.
5. تقييم مدى كفاءة العاملين في التدقيق الداخلي واجراءات الرقابة الداخلية ومراقبة الامتثال وأية أنظمة لإدارة المخاطر وأية تغييرات فيها.
6. مراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية وميثاق التدقيق
7. مراجعة التقارير المعدة من دائرة التدقيق الداخلي ومتابعة تصويب المخالفات
8. الإشراف على التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية

9. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية ومتابعة الإجراءات المتخذة والتأكد من تنفيذها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.
10. مراجعة التقارير التي يعدها مراقب الامتثال في البنك ومتابعة التزامه بدليل إجراءات العمل ومدى شمول التقارير لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والأنظمة والممارسات المصرفية السليمة.
11. تحرص اللجنة على تطبيق نظام يتيح للموظفين الإبلاغ بشكل سري عن مخاوفهم بشأن المخالفات المحتملة وبطريقة تجعل من الممكن التحقيق في هذه المخالفات بشكل مستقل ومتابعتها دون تعرضهم للعقاب من رؤسائهم أو المعاملة السيئة من زملائهم وتتولى لجنة التدقيق المتابعة والتحقق من الملاحظات التي تردها بموجب الآلية المعتمدة من المجلس.

دورية اجتماع اللجنة: تجتمع لجنة التدقيق لمناقشة المواضيع المتعلقة بالتدقيق والامتثال ومكافحة غسل الاموال أربعة إجتماعات بالسنة على الاقل وتقوم بصورة منتظمة بتقديم تقارير عن أعمالها إلى مجلس الادارة.

لجنة المخاطر

لجنة ادارة المخاطر

تتألف لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة البنك الوطني ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في ادارة المخاطر والممارسات والقضايا المرتبطة بها، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات الجهات الرقابية بالإضافة إلى أفضل الممارسات وإرشادات لجنة بازل وتتولى اللجنة المهام التالية:

1. تقديم المشورة وتقديم التقارير اللازمة الى مجلس الادارة حول الوضع الحالي والمستقبلي لشهية المخاطر وثقافة المخاطر لدى البنك، إضافة الى مهمة الاشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة وأية مخاطر ذات علاقة بنشاطات وأعمال البنك للتأكد من أنها متوافقة مع شهية المخاطر المعتمده، والاشراف على تنفيذ الادارة العليا لإطار شهية المخاطر.
2. الحصول ومن خلال دائرة المخاطر على التقارير اللازمة حول ملف المخاطر الخاص بالبنك وثقافة المخاطر والحدود المسموحة وأية خروقات لها إضافة الى خطط تخفيض المخاطر.
3. تحديد المخاطر المصاحبة لاعمال البنك ووضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول درجة تحمل المخاطر والحد منها والإشراف على تنفيذ الادارة التنفيذية العليا لتلك الاستراتيجية.
4. تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها أو قد يتعرض لها البنك، كما يتوجب عليها إطلاع المجلس بأية تغيرات جوهرية تطرأ على وضع البنك دون تأخير.
5. التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر في البنك بحيث يشمل ذلك دراسة مدى ملائمة الهيكل التنظيمي للبنك ووجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر الأساسية التي تواجه البنك، وفق نظام واضح لإدارة المخاطر، على أن يوفر هذا النظام بالحد الأدنى ما يلي:

أ. توفر المراقبة الملائمة للمخاطر من قبل المجلس والإدارة العليا.
ب. تحديد وقياس وضبط كافة المخاطر المرتبطة بالأنشطة البنكية.
ت. إيجاد السبل الملائمة لتخفيض مستوى المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها.
ث. الاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.

6. وضع سياسات إدارة المخاطر في البنك مع مراعاة أن تشمل هذه السياسات أهداف محددة، وإستراتيجيات، وإجراءات عمل واضحة لإدارة المخاطر وأن تحدد هذه السياسات الحدود العليا للتعرض للمخاطر التي يتوجب على الإدارة التنفيذية الالتزام بها بما يتوافق مع التعليمات السارية والمعايير البنكية ذات الصلة.
7. مراجعة سياسات ادارة المخاطر بشكل دوري لضمان توافقها مع التطورات التنظيمية والبنكية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها والتحقق من التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر ومدى نجاحها في تحقيق النتائج والأهداف .
8. مراجعة التقارير الصادرة عن دائرة ادارة المخاطر ورفع تقارير للمجلس بخصوصها.

دورية اجتماع اللجنة: تجتمع اللجنة لمناقشة المواضيع المتعلقة بالمخاطر أربعة اجتماعات في السنة الواحده على الأقل وتقوم بصورة منتظمة بتقديم تقارير عن أعمالها إلى مجلس الإدارة.

الإدارة التنفيذية كما هي بتاريخ 2020/12/31

زاهر معلا

القائم بأعمال الرئيس التنفيذي

يشغل السيد زاهر معلا منصب القائم بأعمال الرئيس التنفيذي في البنك الوطني، حيث التحق به بعد عملية الاستحواذ على البنك التجاري الأردني في فلسطين حيث كان يشغل منصب المدير الإقليمي هناك منذ العام 2018. يمتلك معلا خبرة مصرفية متنوعة وواسعة تمتد لأكثر من 20 عاماً على المستوى المحلي والعربي والدولي في مجالات التسهيلات التجارية، وقطاع الأفراد، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتخطيط الاستراتيجي، إضافة الى إدارة المشاريع والتطوير، وبناء النظم التحليلية وتحليل البيانات ومجالات أخرى. يشغل معلا كذلك عضوية مجلس إدارة شركة MEPS Palestine.

بدأ معلا مشواره العملي من الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2000، حيث عمل في عدة مصارف هناك ومنها JP Morgan Chase Bank : و Washington Mutual Bank و UBS/PaineWebber.

في العام 2007، التحق معلا بمجموعة البنك العربي وامتدت سنوات خبرته هناك 11 عاماً، تدرج خلالها في عدة مناصب رفيعة ومن ضمنها نائب الرئيس في الادارة العامة، وأدار معلا خلال هذه الفترة مجموعة محافظ لشبكة فروع البنك حول العالم.

يحمل معلا شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة Marygrove College في ديترويت، في الولايات المتحدة الأمريكية.

عنان الزاغة

مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستثمار

يشغل السيد عنان الزاغة منصب رئيس الإدارة المالية في البنك الوطني منذ أواخر العام 2020. بدء مشواره العملي في شركة أرنست وينغ (EY) في فلسطين، حيث ادار التدقيق لكبرى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

لاحقا، التحق للعمل بفروع شركة (EY) في بلجيكا كمدير رئيسي، حيث تابع أعمال التدقيق لكبرى الشركات هناك بالإضافة إلى متابعة جودة عمليات التدقيق على مستوى كافة الفروع. من خلال خبرة تمتد لحوالي 11 عاما، اكتسب الزاغة مهارات واسعة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتدريب بالمواضيع ذات العلاقة.

يحمل الزاغة شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت، حيث تخرج منها في العام 2010. إضافة الى ذلك، يحمل الزاغة شهادات دولية متخصصة في المجالات المالية والمحاسبية مثل (CPA) .

هيثم النجار

مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية

يشغل السيد هيثم النجار منصب رئيس إدارة التخطيط الاستراتيجي في البنك الوطني، ويمتلك خبرة تصل الى 14 عاما في مجال الاستثمار والتخطيط الاستراتيجي. التحق النجار في البنك الوطني في العام 2011 وتدرج في البنك ليشغل عدة مناصب ومنها: مدير دائرة الاستثمار والمؤسسات المالية، ومدير دائرة التخطيط الاستراتيجي. كان للنجار دورا أساسيا في التخطيط والإدارة لعمليات الاستحواذ والاندماج التي نفذها البنك على أعمال بنك العربي الفلسطيني للاستثمار، بنك الاتحاد الأردني، البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك التجاري الأردني إضافة الى إدارة وصياغة خطط المؤازرة (Synergy) بين البنكين، بعد الاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني. قبل ذلك، عمل النجار مديرا للأبحاث في شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية لمدة عامين كان مسؤولا فيها عن اصدار أوائل التقارير التحليلية الاستثمارية متخصصة في بورصة فلسطين. وتشمل خبرة النجار أيضا الجانب الأكاديمي، حيث عمل في العام 2009 محاضرا لمساقات الإدارة المالية والمحافظ الاستثمارية لطلبة كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية.

بدأ النجار حياته العملية في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث عمل هناك لأربعة أعوام في شركتي فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، والتنمية للأوراق المالية كمحلل مالي رئيسي، ومستشار استثمار ووسيط مالي تباعا.

يحمل النجار شهادة الماجيستير في العلوم المالية والادارية من جامعة نيويورك للتكنولوجيا، إضافة الى شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة النجاح الوطنية في فلسطين. ويعد النجار من أوائل الحاصلين على رخصة مستشار مالي ووسيط مالي من هيئة الأوراق المالية في الأردن.

غسان الجيوسي

مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية

يشغل السيد غسان الجيوسي منصب مساعد المدير العام لشؤون العمليات المصرفية والإجراءات في البنك الوطني وكان له دورا أساسيا ورئيسيا بتأسيس البنك منذ انطلاقته عام 2006. عمل سابقا في بنك القاهرة عمّان مراقبا ومسئولا عن عده دوائر وأقسام بالفروع والعمليات المصرفية وكان له دورا بارزا بإنشاء وتأسيس الدائرة هناك.

يحمل الجيوسي شهادة بكالوريوس في العلوم المالية والمحاسبة من جامعة الجزائر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

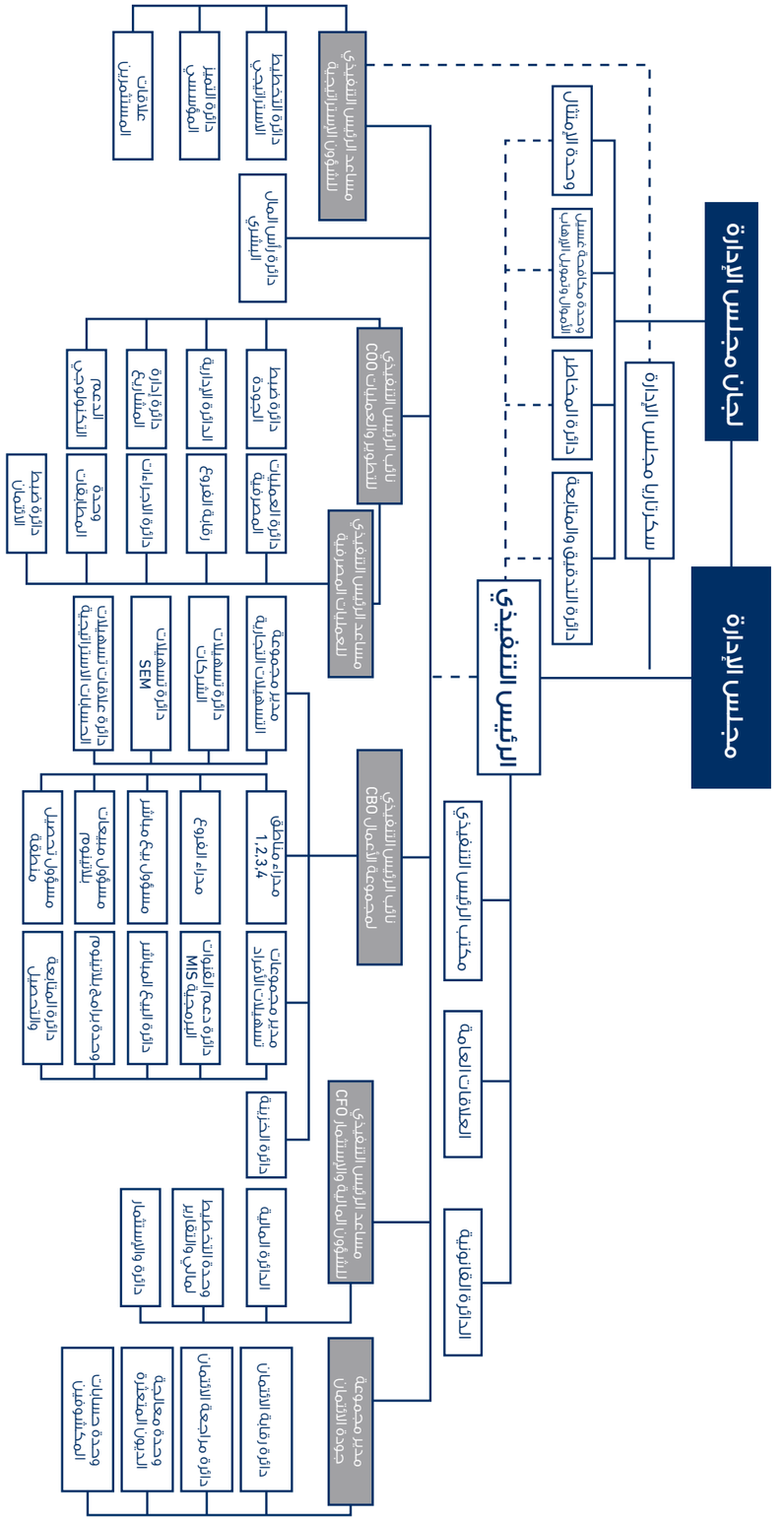

سياسة ومنهجية المخاطر

تعمل إدارة المخاطر في البنك الوطني بشكل دائم ومستمر على تحقيق اهدافها والمتمثلة بتحديد وقياس جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك، وبالتالي يقوم البنك بإدارة المخاطر ضمن إطار كلي وذلك استناداً للممارسات والأعراف المتعارف عليها بحيث يتم الفصل ما بين دائرة المخاطر ودوائر الأعمال والعمليات التنفيذية، وبالتالي يتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر من خلال دائرة مستقلة تابعة للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال السقوف والنسب المحددة والمعتمدة سواءً من قبل مجلس الإدارة أو سلطة النقد الفلسطينية، كما يتم التأكد من فعالية الضوابط الداخلية وإجراءات السلامة والأمن التي تعمل على التقليل من التأثير على أنشطة البنك.

تم تشكيل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابة داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه.

كما تقوم الإدارة وبمشاركة دائرة المخاطر في البنك بتحليل القوائم المالية للبنك من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتحديد حجم المخاطر المختلفة واتخاذ القرارات اللازمة لإدارتها بما ينسجم مع تطلعات الإدارة في تحقيق العوائد الكافية والمناسبة مع الاحتفاظ بمستويات مقبولة ومسيطر عليها من المخاطر.

ونشير إلى انه يتم تطبيق تعليمات سلطة النقد كأحد وسائل قياس المخاطر الممكن التعرض لها من خلال فحص التحمل Stress Testing المبني على أساس سيناريوهات مفترضة يتم تطبيق أثرها على بيانات البنك خلال فترات زمنية معينة وقياس ردة الفعل الناجم عنها وبالتالي وضع الخطط المناسبة لمواجهتها.

اضافة الى تصنيف البنك الوطني كبنك ذو اهمية نظامية على المستوى المحلي، وذلك بناءً على مؤشرات ومحددات خاصه منها حجم البنك وحجم اعماله وغيرها من المؤشرات، ونظرا لهذا التصنيف وما يعنيه من اهمية للبنك الوطني على الصعيد المحلي للقطاع المصرفي والاقتصاد المحلي لفلسطين وتأثير اي ازمة قد يتعرض لها البنك الوطني على المستوى المحلي فقد قام البنك باتباع ووضع اجراءات رقابية اضافية لمراقبة والمخاطر والتنبؤ المسبق بها وذلك من خلال سياسة نظام للإنذار المبكر التي يتم من خلالها مراقبة المؤشرات ذات العلاقة بالمخاطر الخاصة بأعمال البنك ونشاطاته والتي قد يتعرض لها البنك، اذ يتم مراقبتها وفحصها بشكل دوري ومستمر. اضافة الى وضع سياسة فحوصات التحمل الخاصة بالبنك والتي يتم من خلالها وضع سيناريوهات وفرضيات متفاوتة الشده وقياس ردة الفعل الناجم عنها وقياس مدى أثرها على كفاية رأسماله واستمراريته، ووضع الخطط اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر من خلال سياسة خاصة بإدارة الازمات التي قد تنتج عن هذه المخاطر ووضع خطط الانعاش والحلول اللازمة لضمان العودة الى الاوضاع الطبيعية بأسرع وقت ممكن وبأقل الخسائر في حال تحقق اي ازمة.

مما سبق تتبع دائرة المخاطر منهجية مبنية على أساس وقائي يقوم على أساس الحد من المخاطر قبل وقوعها أي منهج Preventive Action بدلاً من العلاجي Corrective Action، كما أن تطبيق المعيار المحاسبي الجديد(IFRS9) من شأنه تعزيز هذه المنهجية خصوصاً وأن مبدأ على قياس المخاطر والتحوط لها منذ البداية، وبالتالي هذه المنهجية تقوم على أساس منع التهديدات من الحدوث علماً بأن تطبيق متطلبات بازل 2 و3 يتماشى مع هذه المنهجية أيضاً فيما يتعلق في تطبيق الدعامة الثانية Supervisory Review، وفي سبيل تنفيذ ذلك يتم متابعة ومراجعة الضوابط الداخلية ويتم رفع تقارير دورية من قبل دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس بعد عرضها على الإدارة التنفيذية العليا، حيث يتم من خلال هذه التقارير تناول جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وبيان واقع الحال الخاص بالبنك من خلال هذه التقارير.

وتتلخص المخاطر التي يتعرض لها البنك فيما يلي:

مخاطر التشغيل:

هي عبارة عن المخاطر التي تحمل خسارة ناجمة عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري، والانظمة والأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر النظامية والتي سيتم توضيحها بالتفصيل لاحقاً.

مخاطر التشغيل عبارة عن الإخفاقات في أنظمة المعلومات (التوثيق، التجهيز، التسويات المحاسبية للعمليات المالية)، أو الإخفاق في الرقابة الداخلية والتي تؤدي إلى خسائر غير متوقعة. تظهر مخاطر التشغيل من الفشل في الرقابة المناسبة على عمليات التوثيق، التجهيز، التسويات المحاسبية للعمليات المالية، وبشكل أكثر توسعاً، جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك او المؤسسة المالية نتيجة الأعمال التي يقوم بها.

هذه المخاطر مرتبطة بالأخطاء البشرية، فشل الانظمة وعدم كفاية الإجراءات والرقابة. وهذه المخاطر يمكن ان تتفاقم في حالات معينة مثل المشتقات المالية بسبب التعقيد في طبيعة هيكليات الدفع واحتساب القيم الخاصة بها.

ويعمل البنك على التقليل من حدوث هذه المخاطر بأقصى قدر ممكن من خلال التأكد من قوة ومتانة إجراءات وسياسات الضبط بما في ذلك التأكد من الفصل في الصلاحيات والرقابة الثنائية على الأنشطة.

مخاطر السوق:

طبيعة أنشطة البنك تعرضه إلى مخاطر تتعلق بأسعار الصرف والفائدة، وفي هذا الإطار يعمل البنك وللسيطرة على هذه المخاطر على تنويع استثماراته، كما يتم متابعة مخاطر السوق من خلال التقارير الدورية التي تقوم بإعدادها الدوائر المختصة ويتم عرضها من خلال الاجتماعات الخاصة بلجنة الموجودات والمطلوبات ALCO.

مخاطر أسعار الفائدة:

هي المخاطر الناجمة عن تقلبات اسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على ايرادات البنك ورسماله، حيث ان البنك الوطني يواجه هذه المخاطر من منطلق كونه وسيط مالي ولذلك فان مخاطر اسعار الفائدة قد تنطوي على تهديد كبير لأرباح البنك ورسماله الامر الذي يتطلب من البنك ادراًه مخاطر سعر الفائدة من خلال المحافظة على مستويات مقبولة من العملات بالنسبة للبنك. وهناك اوجه متعددة من مخاطر سعر الفائدة اهمها اختلاف مواعيد الاستحقاق مقابل سعر الفائدة الثابت واعادة التسعير مقابل سعر فائدة متغير لأصول البنك وخصومة ومراكزه المالية خارج الميزانية.

فالتقلبات في سعر الفائدة طبيعية الحدوث ويمكن ان يكون لها تأثير واضح على ايرادات البنك، فالتغيرات العكسية في اسعار الفائدة تسبب تكاليف فوائد مرتفعة او دخل استثمارات متدني، وبالتالي ارباح منخفضة او حتى خسائر وحجم التعرض للمخاطر يعتمد على مصادر تمويل البنك او المتطلبات الاستثمارية، المخاطر تظهر في اي اعمال تقترض او تستثمر ارصدتها في اصول مرتبطة بالفوائد، فالنمو المتطور والمعقد للعمليات والمنافسة التي ظهرت في الاسعار جميعها جعلت مخاطر سعر الفائدة وادارتها حساسة شأنها شأن ادارة المخاطر الائتمانية.

وتتم مراقبتها بشكل دوري من قبل دائرة رقابة الخزينة ومن قبل لجنة الأصول والخصوم التي تعتبر دائرة المخاطر عضواً فيها، ويقوم البنك بقياس مخاطر أسعار الفائدة عن طريق وضع حدود دنيا وحدود عليا لفروق أسعار الفائدة خلال فترات محددة وأيضاً مقابلة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات المخاطر.

مخاطر أسعار الصرف:

هي المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، و/ أو المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار تبادل العملات و/ أو المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم العملات بالاعتماد على أسعار الصرف المعومة. يمكن أن تؤثر على قيمة الأصول والخصوم وعلى المركز التنافسي للبنك ويمكن أن تقود إلى تحقيق خسائر كبيرة.

مخاطر الصرف الأجنبي هو التعرض الحالي أو المستقبلي للأرباح ورأس المال الناجمة عن حركة معاكسة لأسعار صرف العملات.

تنشأ مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في حالتين:

عدم تطابق بين أصول وخصوم البنك بالعملات المختلفة لكل عملة على حدة (بما في ذلك البنود خارج الميزانية).

عدم تطابق التدفقات النقدية للعملات.

هذه المخاطر ستستمر إلى حين تغطية المراكز المفتوحة. حيث أن عدم التطابق يمكن أن يظهر من عدة مصادر مختلفة مثل عمليات الصرف الأجنبي وتقديم الخدمات والمتاجرة والاستثمارات. ومقدار المخاطرة عبارة عن حجم التغيرات المحتملة في أسعار الصرف وحجم ومدة التعرض بالنقد الأجنبي.

هذا ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم إتباع استراتيجيات للتحوط والتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد.

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/ أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الاوقات المحددة مما يؤدي إلى حدوث خسائر. وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الاطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال هياكل تنظيمية تقوم على أساس الفصل بين عمليات المنح والمتابعة ومن خلال وضع سقوف وصلاحيات لشروط ومبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (أفراد/ مؤسسات) إضافة إلى السقوف العامة الخاصة بنسب الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة أو المحددة في تعليمات السلطة الرقابية والتي بمجملها تعمل على تقليل والحد من المخاطر الائتمانية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء، ويتبع البنك الأسس التالية في التقليل من مخاطر الائتمان :

- متابعة وضع التركزات الائتمانية لدى البنك للتحقق من عدم وجود أية تجاوزات.
- دراسة أي منتج جديد مقترح تقديمه من حيث المخاطر الخاصة به وتقديم التوصيات.
- مراقبة تصنيف الشركات والأفراد استناداً إلى التصنيف الائتماني المعمول به.

مخاطر السيولة:

هي المخاطر التي قد تؤدي إلى خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الإستحقاق بسبب عدم مقدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو أن الأصول السائلة لمقابلة هذه الإلتزامات بأقل خسائر ممكنة.

تظهر مخاطر السيولة عندما يكون هناك عدم توافق بين آجال إستحقاق الأصول والخصوم. وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة كافي لمقابلة إلتزاماته، في مثل هذه الحالات لسوء الحظ فإن المبالغ المحصلة من المقترضين هي ستخلق الفرق، لذلك لدى البنك خيار وهو دفع فوائد مرتفعة للحصول على ودائع جديدة من السوق، أو القيام ببيع بعض موجوداته السائلة أو التوجه للسوق المالي للتخلص من بعض موجوداته السائلة لحل هذه المشكلة.

ومن أجل تفادي هذه المخاطر يقوم البنك بالموازنة وباستمرار بين آجال استحقاق الأصول والخصوم بحيث يتوفر لدى البنك وبشكل دائم سيولة نقدية أو أصول مالية سهلة التسييل بدون تحمل خسائر لمواجهة أي طلب على الودائع أو الإلتزامات الاخرى سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

الحوكمة

يلتزم البنك الوطني بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة، ويتجلى ذلك من خلال تطويرنا لدليل خاص بالحوكمة وفقاً لأحدث المعايير المحلية والدولية في هذا المجال وقد تم العمل أيضاً على تعديله بما يتوافق مع الدليل الموحد الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، ووفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص.

إن أهم ما ورد في دليل الحوكمة الخاص بالبنك الوطني، وضع هياكل تنظيمية وتحديث سياساته وإجراءاته وتطبيق أسس الإفصاح بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة بما في ذلك الالتزام بأخلاقيات العمل لأهمية حماية مصالح البنك بكافة أطراف ذوي المصالح وبالتالي المحافظة على أداء وسمعة البنك لتحقيق ذلك.

وتقوم العلاقة في البنك بين إدارته ممثلة بمجلس إدارته والإدارة التنفيذية من جهة والمساهمين من جهة أخرى وفق إطار عمل يضمن تطبيق أسس نهج الإدارة السليمة والحوكمة في تحقيق أهدافه وتحقيق المنافع المختلفة لأصحاب المصالح بما في ذلك صغار المساهمين. ويوفر نظام الحوكمة معلومات تفصيلية ودقيقة في الوقت المناسب حول الجوانب الرئيسية المتعلقة بالبنك والمسؤوليات المتعلقة بمجلس إدارته واللجان المختلفة المنبثقة عنه تجاه البنك والمساهمين فيه.

وفي هذا الإطار يحرص البنك الوطني على الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة للحوكمة والالتزام بأعلى معايير الكفاءة والدقة في نشاطاته بما يتماشى والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والتي جاءت منسجمة مع أحدث الممارسات الدولية السليمة ووفق توصيات لجنة بازل المتعلقة بالحوكمة.

كما يقوم البنك بجهود كبيرة لتلبية متطلبات المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات المصرفية وفق الأسس الحديثة وبطريقة سليمة تضمن تقديمها بطريقة آمنة لأطراف المصالح المختلفة، إضافة إلى مشاركة البنك بتقديم الدعم للأنشطة الاجتماعية المختلفة بما يعزز هويته وانتماءه الوطني كجزء من المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه.

الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على المحافظة على مستويات عالية من الشفافية تجاه المساهمين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة والمشاركين في السوق من خلال الإفصاح عن معلومات تتسم بالدقة والكفاية والوقت المناسب وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة، ويتمتع البنك بدراية تامة بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للشفافية والإفصاح المالي المطلوب كما يحرص البنك:

أن تكون عملية الإفصاح واضحة ومستمرة ومتاحة لجميع أطراف السوق وتتيح مجالا للمقارنة، وأن يتم الإفصاح بواسطة وسائل متعددة منتشرة يمكن الوصول إليها بسهولة وبتكلفة منخفضة.

الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف.

يقوم البنك بالإفصاح ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته لكل من سلطة النقد والمساهمين، والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين، ويفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.

أن تشتمل التقارير السنوية للبنك على معلومات كافية ومفيدة بحيث تمكن المستثمرين والمودعين والأطراف الأخرى ذات المصالح من أن يكون لديهم اطلاع جيد على أوضاع البنك.

يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام.

أنظمة الضبط والرقابة

يحرص مجلس الإدارة وإدارة البنك للاستفادة الفعالة من عمل التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال وضابط اتصال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وما يصدر عنهم من تقارير حول أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما يسعى البنك للحفاظ على نظام رقابي فعال بما يضمن نزاهة عملياتها من خلال ضمان استقلالية عملها وارتباطها المباشر مع لجان مجلس الادارة.

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة، كما يعمل لدى البنك دائرة مراقبة الامتثال وذلك لمراقبة وضمان امتثال دوائر البنك المختلفة للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يولي البنك اهتمام بدائرة مكافحة غسل الاموال من خلال عملها كنقطة محورية داخل البنك للرقابة على كفاءة النشاطات ذات العلاقة باكتشاف عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب ومنع حدوثها اضافة الى تقديم المساعدة والتوجيه للإدارة العليا للتأكد من ان ادارة مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب تتمتع بكفاءة وفعالية.

يحرص البنك على الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، وأن يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة لما يمثله من مستوى آخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك وإبداء الرأي حول عدالة البيانات المالية.

كما يحرص البنك على وجود سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة البنكية لديه، وأن يتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة، ويساعد ذلك في تحقيق أهدافه والجهات الخاضعة لإشرافه من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وتعزيز إطار الحوكمة، ويوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة ويتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب. ولإدارة التدقيق حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك. كما لها كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب وفيما يلي مهام الدائرة الرئيسية:

وضع خطة تدقيق سنوية مرتكزة على المخاطر وتقديم تلك الخطة إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق لمراجعتها وإعتمادها، وإبلاغ الإدارة العليا ولجنة التدقيق بالآثار المترتبة على القيود التي تحد من الموارد المتاحة لخطة التدقيق الداخلي .

التأكد من تنفيذ كل مهمة من مهمات التدقيق المشمولة ضمن خطة التدقيق الداخلي، بما في ذلك تحديد الأهداف والنطاق، وتخصيص الموارد الملائمة والإشراف عليها على النحو الكافي، و توثيق برامج العمل واختبار النتائج، وتبليغ نتائج المهمة مع الاستنتاجات والتوصيات القابلة للتطبيق إلى الأطراف الملائمة.

رفع تقرير تفصيلي وملخص بنتائج كافة زيارات التدقيق والتوصيات وإجراءات المتابعة إلى لجنة التدقيق ومتابعة النتائج التي توصلت إليها مهمة التدقيق والإجراءات التصحيحية التي ينبغي اتخاذها، وإبلاغ الإدارة العليا ولجنة التدقيق بصفة دورية عن أية إجراءات تصحيحية لم يتم تنفيذها بفعالية.

الحفاظ على فريق محترف من المدققين يتمتع بالمعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية، بما يحقق شروط ميثاق التدقيق الداخلي وضع خطة تدريبية متكاملة لتطوير مهارات وقدرات كادر التدقيق الداخلي والبقاء على تواصل مع تطورات المهنة، وضمان الالتزام بمبادئ الاستقامة، والموضوعية، والحفاظ على السرية، والكفاءة.

اتخاذ الإجراءات لضمان تنفيذ أعمال دائرة التدقيق الداخلي وفقا للإطار الدولي للممارسات المهنية لأعمال التدقيق الداخلي ومتطلبات الجهات الرقابية وسياسات وإجراءات العمل.

إمكانية الوصول التام والمباشر ودون أية قيود إلى كافة الوظائف، وإمكانية الاطلاع على السجلات، والوصول إلى الممتلكات المادية، والاتصال مع الموظفين بما يُمكّنه من أداء أية مهمة من مهمات التدقيق، كما يكون خاضعاً للمساءلة عن سرية السجلات والمعلومات وحمايتها.

يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بتأكيد الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي للجنة التدقيق أو مجلس الادارة سنوياً على الأقل، يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بالإفصاح عن أي تدخل في تحديد نطاق التدقيق وإنجاز أعماله وإبلاغ النتائج المتعلقة به، كما يقوم بالإفصاح عن تداعيات هذا التدخل.

الحفاظ على برنامج تأكيد وتحسين جودة يغطي كافة جوانب ويتضمن البرنامج تقييم لمدى تقيُّد نشاط التدقيق الداخلي بالمعايير، وتقييم مدى كفاءة وفعّالية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد الفرص

التدقيق الخارجي

يحرص البنك الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة وعدم وجود أي شبهة بتعارض مصالح وأن لا يكون حاصلاً على أية تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة من البنك بالكفالة الشخصية سواء بصفته أو لأزواجهم أو لأولادهم أو لأي منشأة يكونون منفردين أو مجتمعين شركاء فيها بنسبة تعادل 5% من أسهمها فأكثر، أو أعضاء في مجلس إدارتها، وأن لا يكون له منفعة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك، أو مع الشركات التابعة للبنك، وأن لا يكون مديراً أو موظفاً أو مستخدماً لدى البنك، أو لدى الشركات التابعة للبنك ويتولى مهامة بما يتلائم مع المعايير الدولية للتدقيق وتعلميات سلطة النقد من خلال:

- يعتمد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة المراجعة والتدقيق والتقيد بمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وقواعد أخلاقيات المهنة والأصول المهنية.
- تدقيق البيانات المالية والدفاتر والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.
- التقيد بالسرية التامة وعدم إفشاء المعلومات التي حصل عليها بحكم عملة حتى بعد إنتهاء مهمتة في البنك.
- تزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقاريرة (الرسالة الادارية)، ويجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- تقديم تقرير سنوي للهيئة العامة للبنك، يبين فيه أن مراجعته وتدقيقه لأعمال البنك وحساباته تمت وفقاً لمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وإبداء رأيه في مدى عدالة البيانات المالية للبنك للفترة المالية التي قام بتدقيقها، وأنها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.
- حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمصرف والإجابة على ما يخصه من استفسارات للمساهمين.

- تقديم تقرير لسلطة النقد ونسخة عنه لمجلس إدارة البنك خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملاً على ما يلي:
- أية مخالفات لأحكام قانوني المصارف وسلطة النقد والتشريعات الأخرى السارية والتي ارتكبها البنك خلال السنة المالية التي تم مراجعة وتدقيق بياناتها.
- رأي المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في البنك.
- رأي المدقق الخارجي بشأن مدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة في الأصول والالتزامات.
- التحقق من عدالة البيانات التي أعطيت له خلال عملية التدقيق

الامتثال

يمتلك البنك الوطني رؤية تتمثل في أن يكون أحد المؤسسات المالية الرائدة في فلسطين ويدرك أن الامتثال عنصر أساسي في ذلك، ومن أجل التأكيد على هذا الالتزام وتعزيزه، وضع مبادئ للامتثال الجيد

- كل موظف في البنك يُعد مسؤولًا عن الامتثال.
- عدم الخوف من الإبلاغ عن المخالفات.
- لا تستهدف الأرباح على حساب الامتثال.
- سمعتنا مهمةٌ.

يلتزم البنك الوطني بكافة القوانين الصادرة عن السلطات التشريعية والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والقانون الفلسطيني، ويعمل بشكل دائم على تحديث سياساته وإجراءاته الداخلية لموائمتها مع الإصدارات الجديدة الواردة من الجهات الملزمة للبنك، ومن ثم متابعة تطبيقها. كما ويقوم البنك بمتابعة ودراسة الممارسات الفضلى العالمية للمحافظة على سمعة طيبة بين البنوك محلياً وعالمياً.

تتمثل مهمة الامتثال في تحقيق البنك للريادة في القطاع المالي المحلي وذلك باتباع أفضل الممارسات العالمية والمتماشية مع القيم الخاصة بالبنك، وتختص وحدة الامتثال بفحص وتقييم امتثال البنك للسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من قبل إدارة البنك الوطني والمتماشية مع قوانين وتعليمات المشرع، وتقييم المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال لها ومدى تأثير ذلك على المصرف، من خلال إجراء تقييمات وفحوصات منتظمة وشاملة لمخاطر الامتثال؛ وفي حال اكتشاف أي أخطاء يتم متابعتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

تقوم وحدة الامتثال كذلك بإصدار سياسات وإجراءات تتطلب الاستفسار عن معلومات تفصيلية من العملاء والعمل على متابعة عملية تحديث بياناتهم من قبل الفروع بشكل مستمر، وذلك لحماية البنك والمساهمين والعملاء بشكل خاص من التعرض لأي تبعات قانونية قد تؤدي إلى تصنيف العملاء أو البنك ضمن القوائم غير الملتزمة.

وامتثالاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بدليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، يسعى البنك لتطبيق هذه القواعد والممارسات ابتداءً من مجلس إدارته إلى كافة الدوائر المختصة في البنك.

تعد وحدة الامتثال كذلك، وجهة عملاء البنك في تقديم الشكاوى والمقترحات وذلك بهدف تحقيق أعلى درجات الرضا عند العميل بالخدمات المصرفية المقدمة له، وتعمل وحدة الامتثال على استقبال الشكاوى وحلها بما ينسجم مع التعليمات وبما فيه مصلحه للعميل.

قانون الامتثال الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية (FATCA)

يلتزم البنك الوطني بتطبيق قانون الامتثال الضريبي "فاتكا" بشكل تدريجي وحسب إطار زمني محدد، وهو قانون أمريكي يهدف أساساً إلى منع التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين من خلال استخدام المؤسسات المالية غير الأمريكية وأدوات الاستثمار في الخارج.

أما بخصوص القانون فالبنك الوطني مسجل رسميا للالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي وقد تم إعداد ملخص وخطة عمل لتعديل أنظمة البنك المختلفة للتماشي مع هذا القانون، حيث تم تعديل نماذج فتح الحساب وتحديث البيانات لتتماشى مع القانون بحيث يُلزم هذا القانون جميع عملاء البنك الوطني الجدد والحاليين بتعبئة نماذج معتمدة " نماذج المواطنة " وتوقيعها وتقديمها مع المستندات الأخرى لفتح الحسابات.

سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب (AML & CTF)

يحرص البنك الوطني على العمل ضمن الأطر القانونية الصادرة بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمستمدة من القانون الفلسطيني رقم ٢٠ والمحدث عام ٢٠١٥، ويطبق كذلك التعليمات والأنظمة الصادرة بالخصوص من قبل وحدة المتابعة المالية وسلطة النقد الفلسطينية ومجموعة العمل المالي "FATF" وفقا للممارسات المصرفية المثلى. وقد اعتمد البنك سياسة خاصة لمكافحة هذه الظاهرة ومنع إتمام أي عملية محتملة من خلاله، وتتم مراجعتها وتحديثها بشكل دائم بالتعاون مع امهر المختصين في هذا المجال حيث تم التعاقد مع شركة PWC لتحديث السياسة الأخيرة، وذلك في ظل ازدياد خطر عمليات غسل الأموال وتنوع أساليبها مع التقدم التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي وحفاظا على سمعة البنك على المستوى المصرفي المحلي والعالمي. تقوم وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأعمالها بشكل مستقل بحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والتي تقوم برفع تقارير دورية حول التدابير التي يتخذها المصرف للحد من هذه الظاهرة، كما تقوم وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمتابعة العمليات المالية والمصرفية أولا بأول للتأكد من مدى التزام الفروع بحيثياتها حيث يتم مراجعة الإجراءات الذي يقوم بها كل فرع لتحقق من مدى التزام بتعليمات

مكافحة غسل الأموال، وفي حال وجود أي عمليات مشبوهة يتم الابلاغ عنها للجهة المسؤولة حسب القانون الفلسطيني وهي وحدة المتابعة المالية.

كما ويقوم البنك بفحص البيئة رقابة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام أفضل الوسائل والممارسات الفضلى للحفاظ على بيئة استثمارية ذات مخاطر منخفضة.

قاعدة اعرف عميلك (KYC)

استكمالا لسياسة مكافحة غسل الأموال، واستنادا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقرار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة (2015) وحرصا من البنك الوطني على ضمان التطبيق الأمثل للممارسات الفضلى بهذا الخصوص محلياً و عالمياً، تقوم وحدتي الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمراقبة الالتزام بالإجراءات التطبيقية الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالعملاء قبل وبعد فتح الحسابات و طريقة توثيق هذه الحسابات والغرض من فتحها وتصنيفها بحسب درجة المخاطر المتوقعة الأمر الذي من شأنه أن يرسم تصورا عن طبيعة نشاط العملاء ويعزز من فاعلية العملية الرقابية، بالإضافة إلى زيادة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة والصائبة بخصوص طبيعة التعامل معهم في مختلف المجالات.

يتم العمل بشكل دائم على تحديث بيانات العملاء، حيث يتم فحص مدى الدقة والفاعلية في تحديث بيانات العملاء، وذلك بهدف تأكيد حضور العملاء وتعزيز اليات تواصل معهم.

أحكام السرية المصرفية

يلتزم البنك الوطني بأحكام السرية المصرفية من خلال السياسات المعتمدة و المعممة على كافة الموظفين بغض النظر عن رتبته الوظيفية ، حيث يحظر إعطاء أي بيانات أو معلومات أو كشوفات عن حسابات العملاء وبياناتهم الشخصية الموجودة في سجلات البنك بطريقه مباشر أو غير مباشر إلا بموافقة خطية مسبقة من صاحب الحساب أو بقرار من جهة قضائية مختصة حسب القانون الفلسطيني أو الجهات الرقابية المعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية، ولا يمكن استخدام أي معلومات سرية يتم تلقيها في سياق ممارسة أدوارهم ومسؤولياتهم لتحقيق أي مكاسب شخصية أو بأي طريقة قد تتعارض مع القانون أو تضر بمصالح المؤسسة.

سياسة التأهيل والتدريب

يكتسب التدريب في البنك الوطني أهمية استراتيجية بوصفه مسرع لعملية التعلم، والتأهيل المهني، وتطرد هذه الأهمية، مع تطور الأعباء الوظيفية الناتجة عن توسع العمليات، وتنوعها، وتطور السلة الخدمية المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه.

هذا وتتعاظم أهمية التدريب بالقدر الذي تتطور فيه توجهات البنك الاستراتيجية المرتبطة بالنمو والتطور في المستويين الأفقي والعمودي، وما اتصل من توجهاته في تجويد الخدمات المقدمة للعملاء، وتطور معيرتها، وتحسين مستوى رضى الموظفين، وتحقيق تطلعاتهم في التطور المهني.

وعليه؛ عملت دائرة رأس المال البشري في غضون العام 2020، وبناء على خارطة الاحتياجات المطورة مسبقاً، على تنفيذ العمليات التدريبية التالية:

أولاً: تدريب الموظفين الجدد

لاحقاً لافتتاح فرع سلفيت، تم العمل على تدريب الموظفين الجدد عبر مرحلتي التدريب النظري والعملي، وقد اشتملت مرحلة التدريب النظري مختلف البرامج التدريبية بواقع (120) ساعة تدريبية تركزت على معرفة المنتج (Product Knowledge)، وأساسيات العمل المصرفي، والمواضيع المصرفية، فيما ركزت التدريبات العملية (On job training)، على تمهين الموظفين الجدد لاستلام وظائفهم الجديدة.

ثانيا: استحواذ البنك الوطني على البنك التجاري الاردني

عملت الدائرة لاحقاً لاستحواذ البنك الوطني على البنك التجاري الأردني على تهيئة عملية الاندماج، بتدريب موظفي البنك التجاري الاردني (إدارة وفروع) في مختلف المواضيع ومن أهمها :

#	عنوان البرامج
1	النظام الاداري في البنك/اخلاقيات العمل/نظام شؤون الموظفين.
2	التعريف بمنتجات البنك
3	Product Knowledge
4	النظام البنكي (T24)
5	Customer Excellence
6	مكافحة غسل الاموال
6	التدريب العملي (On job training)

ثالثا: التدريب الالكتروني Online Training

تماشيا مع خطة البنك الاستراتجية بالتركيز على الرقمنة Digitization فقد تم تفعيل التدريب الالكتروني لتنمية مهارات الكادر البشري ورفع الكفاءة خاصة بعد ظهور جائحة كورونا واستمرارها خلال عام 2020 بالالتزام بالبروتكول الصحي بالتباعد تم تحويل التدريب الوجاهي الى تدريب الكتروني.

تم تنفيذ عدداً من البرامج التدريبية عبر مختلف المواقع الالكترونية ZOOM وMicrosoft Team، بالإضافة الى الاشتراك مع البنك الاوربي لإعادة الاعمار والتنمية (EBRD) لتنفيذ عدد من البرامج التدريبية لعدد من الموظفين في الفروع والادارة ومن أهم هذه البرامج:

1. ICA Financial Crime
2. Introduction To Trade Finance
3. Advanced Trade Finance
4. Trade Based Financial Crimes
5. Going Global
6. ICA Specialist Certificate in Trade Based Money Laundering (TBML)
7. ICA Certificate in Know Your Customer (CDD)

رابعاً: التدريب الداخلي:

تم العمل على تعزيز التدريب الداخلي بتدريب الموظفين بمختلف المواضيع المصرفية بالتركيز على المجالات الرقابية، على سبيل المثال: مكافحة غسل الاموال والامتثال/ تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى (Product Knowledge) فقد ولضمان وصول المعلومة لجميع الموظفين تم اختيار (Champion) من كل فرع وتدريبه لتدريب باقي موظفي الفرع .

خامساً: تعزيز دور المرأة في المراكز الادارية المتوسطة والعليا:

انسجاماً مع خطة البنك الاستراتيجية بتعزيز دور المرأة في المراكز الإدارية المتوسطة والعليا في البنك ومنحها فرص متساوية للتطور فقد تم عقد وتنفيذ تدريبات متخصصة تهدف الى تمكين الموظفات، بواقع (60) ساعة تدريبية، وقد استهدفت التدريبات (16) موظفة.

البرامج الرقابية

8 دورة | 100 مشارك

الاعمال المصرفية والتكنولوجية

15 دورة | 335 مشارك

جودة خدمة العملاء

4 دورة | 55 مشارك

Online Training

12 دورة | 50 مشارك

Product Knowledge

2 دورة | 50 مشارك

On Boarding Training (تأهيل الموظفين الجدد)

13 دورة | 10 مشارك

سياسة منح المكافآت والحوافز

1. تتضمن هذه السياسة أحكام منح المكافأت السنوية وتعلميات تقييم الاداء السنوي والخطوات التنفيذية المتبعة.
2. إن عملية تقييم الاداء تراكمية وتشاركية يمكن من خلالها تحديد مدى كفاءة وفعالية الموظف خلال فترة زمنية محددة وفقا للمعايير والاهداف المحددة والمتفق عليها مسبقا من خلال منهجية بطاقات الداء المتوازن.
3. تم تطوير هذه السياسة بناء على الممارسات العالمية الموصى بها في هذا المجال وبما يتناسب وخصوصية العمل في فلسطين.

الهدف من هذه السياسة :

1. تحقيق مبادىء الشفافية والحوكمة التي يتبناها البنك الوطني في ما يخص سياسات تقييم الاداء ومنح المكافأت المالية السنوية.
2. توفير مرجع لمجلس إدارة البنك الوطني وموظفي الادارة العليا فيما يتعلق بسياسات تقييم اداء موظفي البنك الوطني والمكافأت المالية السنوية.
3. الموضوعية والعدالة في تقييم أداء موظفي البنك من خلال ربط الاداء الفردي بالاداء المؤسسي باستخدام منهجية الاداء المتوازن Balanced Scorecards BSC
4. التوافق مع قانون العمل وتعلميات سلطة النقد عبر وضع اجراءات تقييم الاداء وتحديد المكافأت المالية السنوية.

العاملين في البنك

بلغ عدد موظفي البنك 721 موظفاً وموظفة كما بتاريخ 31-12-2020 موزعين على الإدارة العامة والفروع على النحو التالي:

الإدارة العامة / رام الله	330	فرع رام الله	20
فرع الميدان	27	فرع البلاتينوم	5
فرع رام الله التحتا	6	فرع السيتي سنتر	9
فرع سنجل	9	فرع الرام	13
فرع حزما	9	فرع ضاحية البريد	17
فرع الخليل	25	فرع بيت لحم	23
فرع دورا	15	فرع جنين	22
فرع رفيديا	23	فرع نابلس	26
فرع عقربا	8	فرع سلفيت	12
فرع طولكرم	20	فرع طولكرم 2	10

فرع الماصيون	20	فرع روابي	9
فرع دير جرير	8	فرع الرام 2	8
فرع العيزرية	14	فرع بيت لحم/ المهد	8
فرع جنين/ الناصرة	8	فرع نابلس/ الدوار	7
فرع عرابة	10	المجموع	721

التحصيل العلمي للعاملين في البنك

يفتخر البنك الوطني بكادره البشري الذي يتصف بكونه كادر شاب، ويعمل البنك على الاستثمار الدائم بهذا الكادر، وتطويره، ورفده بشكل دائم بالتطورات العلمية في شتى المجالات.

التحصيل العلمي لموظفي البنك الوطني كما بتاريخ 31-12-2020 جاء كالآتي:

ملكية أعضاء مجلس الادارة والادارة العليا لأسهم البنك وذوي الصلة كما بتاريخ 2020/12/31

الاسم	الصفة	عدد الاسهم المملوكة له شخصياً	الاسهم ذات علاقة
طلال كاظم عبدالله ناصر الدين	رئيس مجلس الادارة	52,000	6,661,893
عمر منيب رشيد المصري	نائب رئيس مجلس الادارة	2,496,000	16,904,994
ميشيل فايق ابراهيم الصايغ	عضو مجلس ادارة		13,764,706
دينا منيب رشيد المصري	عضو مجلس ادارة	52,000	
عصام حليم جريس سلفيتي	عضو مجلس ادارة		7,800,000
سمير هلال محمد زريق	عضو مجلس ادارة	7,736,930	61,956
منال عادل رفعت زريق	عضو مجلس ادارة	7,726,273	
عزيز محمود مصطفى عبد الجواد	عضو مجلس ادارة	10,000	
كمال اسماعيل محمد ابوخديجة	عضو مجلس ادارة	10,000	
ايوب وائل ايوب زعرب	عضو مجلس ادارة	10,000	
غريس كنعان داود معدي	عضو مجلس ادارة	10,924	
المجموع		18,104,127	45,193,549

المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة وتأمينات نقدية كما يلي:

	طبيعة العلاقة	USD 2020	USD 2019
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:			
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية*	30,452,644	38,190,052
ودائع العملاء	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	61,287,943	57,845,606
تأمينات نقدية	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	1,520,191	5,337,609
ذمم دائنة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	325,544	132,433
بنود قائمة الدخل الموحدة:			
فوائد وعمولات دائنة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	2.047,930	1,397,632
فوائد وعمولات مدينة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	363,920	502,302
مصاريف دعاية وإعلان	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	306,878	437,093
بريد وبرق وهاتف	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	271,464	242,175

ملخص منافع الادارة العليا 2020 (بالدولار الأمريكي)

	USD 2020	USD 2019
حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها (منافع قصيرة الأجل)	1,805,329	2,336,372
حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة (منافع طويلة الأجل)	193,811	226,146
نفقات مجلس الإدارة	156,500	292,250

مدقق الحسابات

ارنست ويونغ – رام الله – الماصيون – عمارة باديكو هاوس / الطابق السابع – هاتف2421011 -02 صندوق بريد 1373.

الأتعاب المهنية التدقيق الخارجي

بلغت الاتعاب المهنية والتدقيق الخارجي 1,259,286 دولار امريكي خلال عام 2020 (غير موحدة)

بلغت الاتعاب المهنية والتدقيق الخارجي 1,922,457دولار امريكي خلال عام 2020 (الموحدة)

نشاط التداول على أسهم الشركة

بلغ عدد المساهمين 8,813 مساهما كما بتاريخ 31/12/2020. كما بلغ حجم التداول "2,135,116" دولار مقسمة على "1,125,332" سهم خلال العام 2020. وكانت عدد العقود المنفذة خلال نفس الفترة 671 عقد.

أعلى سعر تداول 2020	أدنى سعر تداول 2020	سعر الإغلاق 2020	سعر الإغلاق 2019	نسبة التغير %
USD 2.15	USD 1.51	USD 1.51	USD 1.9	% 20.53-

الأرباح والخسائر مع حقوق المساهمين وأسعار الاوراق المالية

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الربح بعد الضريبة	568,262	2,021,100	3,600,243	4,438,380	5,441,591	7,402,240	9,204,749	8,998,319	7,947,598	5,819,453-
قيمة الارباح الموزعة نقدا	%0	%0	%0	%0	%5	%5	%5	%5	%0	%0
قيمة الارباح الموزعة على شكل اسهم مجانية	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%4	%0	%0
صافي حقوق المساهمين	29,875,642	51,321,193	54,966,018	80,010,532	89,819,078	92,495,563	97,567,177	91,906,288	95,698,764	119,488,321
اسعار اغلاق الاوراق المالية	0.77	0.9	1.17	1.29	1.59	1.9	1.84	1.7	1.9	1.5

الغرامات والعقوبات المفروضة على المصرف خلال العام 2020

بلغت قيمة الغرامات المفروضة على البنك خلال العام 2020 ما قيمته 5000 دولار أمريكي (غير موحدة)

بلغت قيمة الغرامات المفروضة على البنك خلال العام 2020 ما قيمته 38,209 أمريكي (الموحدة)

السيطرة على الشركة

لا يوجد جهات مسيطرة على الشركة بصورة مباشرة او غير مباشرة

الاعتماد على موردين وعملاء رئيسيين

لا يوجد موردين محددين او عملاء رئيسيين محلياً او خارجياً يشكلون 10% فاعلي من اجمالي المشتريات و/او المبيعات للشركة

الامتيازات

لا يوجد اية حماية حكومية او امتيازات تتمتع بها الشركة او أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة او غيرها. كما لا يوجد أي براءات اختراع او حقوق امتياز حصلت عليها الشركة

العمليات غير المتكررة

تبين لمجلس إدارة البنك خلال العام 2020 وجود عمليات مصرفية غير أصولية داخل البنك، إذ تم قيد صافي أثر هذا الحدث ضمن بند خسائر تشغيلية في قائمة الدخل الموحدة للعام الحالي بمبلغ 1,7 مليون دولار أمريكي، للاطلاع على الامر بالامكان مراجعة الايضاح رقم 54 في البيانات المالية المرفقة.

الاختلافات الجوهرية بين القوائم المالية الاولية والقوائم النهائية الموافق عليها من سلطة النقد:

تتمثل الاختلافات بقيام البنك بقيد مصروف مخصصات اضافية بقيمة مليون دولار امريكي.

مسؤوليتنا الاجتماعية

ينظر البنك الوطني إلى المسؤولية المجتمعية بطريقة مغايرة، حيث أنها لا تقتصر فقط على التبرع بنسبة مقطوعة من صافي أرباحه لخدمة قطاعات معينة من المجتمع، وإنما وانطلاقا من مواطنة البنك الوطني وتشكيله عامودا من أعمدة الاقتصاد الفلسطيني يندرج تحت مسؤوليته الاجتماعية المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد المحلي إلى الأمام، وخدمة كافة فئات المجتمع بتطوير منتجات مسؤولة تلبي وتركز على تقديم الحاجات المالية الفعلية لكل قطاع على حدا، بالإضافة إلى مسؤوليته تجاه البيئة التي تعد احد الأعمدة الهامة لبرنامج مسؤوليته الاجتماعية ليشكل ما يقدمه حلقة متكاملة تسهم في تنمية المجتمع الفلسطيني بشكل فاعل ومستدام.

في العام 2020، واستجابة لتطورات الاحداث الطارئة المرتبطة بانتشار جائحة كورونا، وجه البنك الوطني ميزانية المسؤولية الاجتماعية لمساندة الحكومة الفلسطينية لتخفيف الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة. فكان للقطاع الصحي نصيب الأسد من تبرعاتنا لهذا العام.

بلغت مساهمات البنك المجتمعية حسب البيانات المالية المجمعة 1,530,362 دولار للعام 2020، مقسمة على القطاعات التالية:

الإغاثة

458,131 مبلغ المساهمة ($)

6 عدد الشراكات

الصحة والبيئة

904,094 مبلغ المساهمة ($)

14 عدد الشراكات

التعليم

87,337 مبلغ المساهمة ($)

13 عدد الشراكات

التنمية

76,800 مبلغ المساهمة ($)

6 عدد الشراكات

ثقافة وفنون

4000 مبلغ المساهمة ($)

2 عدد الشراكات

الإجمالي

1,530,362 مبلغ المساهمة ($)

41 عدد الشراكات

"البيانات أعلاه وفق البيانات المالية الموحدة"

بعض المساهمات الاجتماعية للعام 2020

من مشاريعنا المستدامة

الحفاظ على البيئة والاستقلالية الوطنية في الطاقة

في خطوة هي الأولى من نوعها بين البنوك في فلسطين، اشترى البنك الوطني حصة في محطة "نور أريحا" لتوليد الطاقة الشمسية، المملوكة من شركة مصادر التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني ليسد حاجة فروعه وادارته العامة في منطقة نفوذ شركة كهرباء محافظة القدس، حيث يعد هذا الاستثمار خطوة بيئية ووطنية واجتماعية، ففلسطين من أكثر الدول التي تمتلك عدد أيام مشمسة على مدار العام، والتوجه لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة سيكون له دور فعال وأحد الحلول في الانفكاك في ملف الطاقة عن إسرائيل، مع الحفاظ على البيئة بشكل مستدام واستخدام مصادرها الطبيعية دون الحاق الضرر بها.

تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا

للعام الخامس على التوالي، يشكل تمكين المرأة الفلسطينية قطاعا هاما وعامودا اساسيا في برنامج مسؤولية البنك المجتمعية، حيث خصص البنك الوطني جزء من مساهماته المجتمعية للتركيز على تمكين المرأة الفلسطينية والمساهمة في زيادة الشمول المالي لها تماشيا مع توجهاته بعد إطلاقه لبرنامج "حياتي" الذي يهدف إلى تمكينها اقتصاديا. واصل البنك الوطني في العام 2020 منح قروض صفرية الفوائد للمرأة الفلسطينية لإقامة مشاريع ريادية بقيادتها، حيث يرى البنك الوطني ان هذه المشاريع بإمكانها تحقيق تنمية مستدامة من خلال تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة واستقلاليتها المالية، من خلال ايجاد دخل شهري ثابت لها ولأسرتها، إضافة الى فتح فرص عمل جديدة في سوق العمل الفلسطيني والمساهمة في تخفيف البطالة، وعادة ما تكون أغلبية الايدي العاملة في هذه المشاريع من النساء، وبالتالي زيادة فرص العمل للمرأة بالتحديد. ومن شأن هذه المشاريع أيضا انعاش حركة التجارة الداخلية بين المشاريع والتجار الفلسطينيين الذين يزودون المشروع باحتياجاته، هذه العوامل مجتمعة جعلت من البرنامج مساهما فاعلا في احداث التنمية المستدامة وتمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا واجتماعيا. وبهذا يكون مجموع ما قدمه البنك الوطني لهذه الغاية منذ العام 2015 ولغاية الآن 3.5 مليون دولار صفرية الفوائد والعمولات.

مسؤوليتنا الوطنية لمساندة الحكومة الفلسطينية بالتخفيف من الآثار الاقتصادية المتعلقة بجائحة كورونا

تبرع مجموعة البنك الوطني بمبلغ 2 مليون شيكل لتخفيف الآثار المتعلقة بالجائحة

في العام 2020 ، تبرع البنك الوطني والبنك الإسلامي الفلسطيني- التابع له- بمبلغ مشترك بلغت قيمته 2 مليون شيكل لمواجهة تداعيات الأزمة بالمساهمة في التخفيف من آثاراها المرتبطة بالجانب الصحي والإنساني للعائلات المحتاجة والمتضررة والعمال الذين تعطلت أعمالهم وتوقف دخلهم جراء المحنة التي يشهدها الوطن، إضافة الى المساهمة في دعم القطاع الصحي.

وتبرع موظفو البنك بمبلغ 300 ألف شيكل دعما لنظرائهم الموظفين المتضررين من الجائحة من خلال صندوق وقفة عز

وتبرع موظفو البنك الوطني كذلك، بمبلغ 300 ألف شيكل لصالح صندوق وقفة عز بهدف مساندة رسالة الصندوق بدعم الموظفين الذين تعطلت أعمالهم وتضرر دخلهم جراء ازمة انتشار فايروس كورونا في فلسطين.

المساهمة في تنمية قطاع التعليم

البنك الوطني يعطي تنمية قطاع التعليم في فلسطين أولوية كبيرة في برنامج مسؤوليته المجتمعية، وذلك ايمانا انه حجر الأساس لتطور المجتمعات والنهوض بها وبحضارتها. للعام الثاني على التوالي، قدم البنك الوطني تبرعا للجامعة العربية الأمريكية على شكل منح تعليمية لطلبة برنامج دكتوراه الأعمال المشترك بين الجامعة العربية الأمريكية وجامعة انديانا الأمريكية، مع اشتراط إعطاء الأولوية للطالبات الاناث.

التثقيف المصرفي

واظب البنك الوطني خلال اول شهرين من العام 2020 على عقد لقاءات توعوية استكمالا لدوره بنشر التوعية المصرفية للمرأة الفلسطينية تحديدا ولكافة فئات المجتمع بشكل عام، حيث استمر البنك بتقديم التثقيف المصرفي عن طريق عقد ورش عمل في المحافظات، إضافة الى الاستمرار بالتوعية الرقمية عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي خاصة بعد تفشي فايروس كورونا في فلسطين، وذلك عن طريق عرض فيديوهات توعوية مصورة اسبوعيا على مدار العام تستهدف شروحات لموضوعات مصرفية مختلفة، لزيادة معرفة ووعي مرتادي المجتمع بتفاصيل هذه الخدمات وبالتالي اخذ قراراتهم المالية والمصرفية بشكل أكثر صوابا.

مبادرات عالمية يتبناها البنك ويطبقها

لتحقيق الاستدامة، يواظب البنك الوطني على تبني مبادرات ومبادئ عالمية فيما يتعلق بالعمل والمحافظة على البيئة والمجتمع ويعمل على تطبيقها في أعماله لضمان الممارسات الفضلى في العمل وللمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

انضم البنك الوطني إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في العام 2013، وتبنى سياسة ومبادئ متفق عليها عالميا في مجال حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. يشارك في الاتفاق آلاف الأشخاص والشركات من جميع أنحاء العالم، لتصبح أنشطة البنك مندرجة ضمن إطار معتمد ومتفق عليه عالمياً، وليساهم البنك بذلك في تحقيق تنمية ذات قاعدة عريضة ومستدامة تساهم في تطوير المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.

المبادئ العشرة

حقوق الإنسان

- يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحترامها؛
- يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.

العمل

- يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية؛
- يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري
- يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال
- يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

البيئة

- يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على إتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
- يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة؛
- يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.

مكافحة الفساد

- يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة.

المبادئ العالمية لتمكين المرأة

في العام 2015، وتماشيا مع نهجه في دعم المرأة الفلسطينية وتمكينها اقتصاديا، تبنى البنك الوطني المبادئ العالمية لتمكين المرأة ، وهي مبادرة مشتركة ما بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والميثاق العالمي للأمم المتحدة والتي تقضي بالالتزام بتمكين المرأة في السوق ومكان العمل بالإضافة إلى تمكينها اجتماعيا. تتمحور المبادئ السبعة حول المساواة بين المرأة والرجل، وضمان حقوقها وتطويرها مهنيا وعلميا وتعزيز هذه المبادئ من خلال المبادرات الاجتماعية والعمل.

المبادئ السبعة

- إعداد قيادة عالية المستوى للشركات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.
- الإنصاف في معاملة جميع النساء والرجال في العمل واحترام ودعم حقوق الإنسان وعدم التمييز.
- كفالة الصحة والأمان والخير لجميع العاملين من النساء والرجال.
- تشجيع التعليم والتدريب والتنمية المهنية للمرأة.
- تحقيق التنمية للمشروعات والممارسات المتعلقة بسلسة الإمداد والتسويق التي تمكن المرأة.
- تعزيز المساواة من خلال المبادرات والدعوة المجتمعية.
- قياس التقدم المحرز والتقديم العلني للتقارير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

سياسة أوبيك الاجتماعية والبيئية

تبنى البنك الوطني في العام 2015 سياسة اوبيك الاجتماعية والبيئية وانشأ نظاما لمراقبة أعماله تطبيقا لها، وهي بمثابة إطار عمل متبنى لموائمة أعمال البنك ونشاطاته التمويلية والاستثمارية مع المعايير العالمية لحماية البيئة من المخاطر والتحفيز على استخدام وسائل الطاقة البديلة وضمان حقوق الإنسان والعمل، وليصبح بذلك البنك الأول على مستوى الوطن الذي يتبع معايير عالمية لأعماله ونشاطاته المصرفية والمستمدة من القانون الأمريكي وقوانين مؤسسة التمويل الدولية IFC .

الشبكة المصرفية:

الإدارة العامة

رام اللّه، الماصيون، دوار محمود درويش
هاتف: 02-2946090
فاكس: 02-2946114
ص . ب . 700، رام اللّه، فلسطين

الفروع

فرع الماصيون
دوار محمود درويش، مبنى الإدارة العامة
هاتف: 02-2977731
فاكس: 02-2977730
ص . ب . 700

فرع رام اللّه
شارع الارسال، عمارة الماسة
هاتف: 02-2978700
فاكس: 02-2978701
ص . ب . 700

فرع الميدان
دوار ياسر عرفات، رام اللّه
هاتف: 02-2983311
فاكس: 02-2983310
ص . ب . 700

فرع بلاتينيوم
شارع يافا، رام اللّه
هاتف: 02-2947350
فاكس: 02-2986417
ص . ب . 700

مكتب الستي سنتر
عمارة الستي سنتر، رام اللّه
هاتف: 02-2987680
فاكس: 02-2963723
ص.ب.1881

فرع رام اللّه التحتا
شارع برلين
هاتف: 02-2987686
فاكس: 02-2989232
ص.ب.1881

فرع دير جرير
بلدة دير جرير، الشارع الرئيسي
هاتف: 02-2899781
فاكس: 02-2899786
ص . ب . 700

فرع روابي
المركز التجاري، مدينة روابي
هاتف: 02-2825171
فاكس: 02-2825172
ص . ب . 700

فرع سنجل
بلدة سنجل، شارع البلدية
هاتف: 02-2808070
فاكس: 02-2808071
ص . ب . 1

فرع ضاحية البريد
بيت حنينا، القدس
هاتف: 02-2348970
فاكس: 02-2348971
ص . ب . 60376

فرع الرام
الشارع الرئيسي
هاتف: 02-2348920
فاكس: 02-2348921
ص . ب . 1

فرع الرام
بجانب استاد فيصل الحسيني
هاتف: 02-2340225
فاكس: 02-2340226
ص.ب. 11

فرع حزما
الشارع الرئيسي
هاتف: 02-2353370
فاكس: 02-2353371
ص . ب . 1

فرع العيزرية
دوار الإسكان
هاتف: 02-2792410
فاكس: 02-2792411
ص . ب . 30

فرع نابلس
شارع عمان، عمارة ترست
هاتف: 09-2380802
فاكس: 09-2380801
ص . ب . 13

فرع رفيديا
نابلس، رفيديا – الشارع الرئيسي
هاتف: 09-2354101
فاكس: 09-2354110
ص . ب . 200

فرع نابلس
وسط البلد، عمارة العنبتاوي
هاتف: 09-2382191
فاكس: 09-2381953
ص . ب . 1502

فرع عقربا
وسط البلد
هاتف: 09-2597641
فاكس: 09-2597640
ص . ب . 13

الشبكة المصرفية:

فرع جنين
مجمع ابو السباع التجاري
هاتف: 04-2502931
فاكس: 04-2502930
ص . ب . 195

فرع عرابة
بلدة عرابة
هاتف: 04-2469870
فاكس: 04-2469871
ص . ب . 195

فرع دورا
شارع يافا، مجمع كاظم الشريف التجاري
هاتف: 02-2281871
فاكس: 02-2281870
ص . ب . 2022

فرع بيت لحم
شارع المهد
هاتف: 0-22767230
فاكس: 02-2767237
ص . ب . 172

فرع طولكرم
وسط البلد، عمارة سمارة والأعرج، الحي الشمالي
هاتف: 09-2676585
فاكس: 09-2676591
ص . ب . 330

فرع جنين
شارع الناصرة، عمارة سعد الدين خلف
هاتف: 04-2502088
فاكس: 04-2502087
ص . ب . 112

فرع الخليل
شارع السلام
هاتف: 02-2216222
فاكس: 02-2216231
ص . ب . 313

فرع بيت لحم
شارع القدس، الخليل
هاتف: 02-2771370
فاكس: 02-2771371
ص . ب . 633

فرع طولكرم
شارع الشهيد ياسر عرفات، عمارة كتانة
هاتف: 09-2696980
فاكس: 09-2696981
ص . ب . 63

فرع سلفيت
شارع المدينة المنورة، بالقرب من جامعة القدس المفتوحة
هاتف: 09-2519225
فاكس: 09-2519205
ص . ب . 55

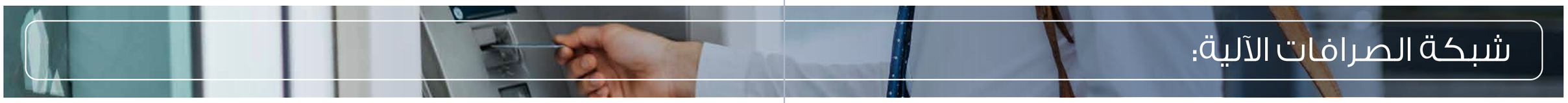

شبكة الصرافات الآلية:

محافظة رام الله والبيرة:

- فرع الماصيون، مبنى البنك الوطني، بجانب ميدان محمود درويش
- فرع الميدان، ميدان ياسر عرفات، رام الله
- فرع رام الله، شارع الارسال، عمارة الماسة
- فرع بلاتينيوم، شارع يافا
- دير جرير: مقر فرع دير جرير، الشارع الرئيسي
- بلازا مول، البيرة، البالوع
- سوبرماركت الجاردنز، حي الطيرة
- محطة عطاري وعليان للمحروقات، المنطقة الصناعية، شارع بيتونيا
- محطة السويس للمحروقات، شارع رام الله – القدس
- شركة بيرزيت للأدوية، منطقة رام الله الصناعية
- بيرزيت: سوبر ماركت حرب، الشارع الرئيسي
- مقر شركة جوال، البيرة، البالوع
- شارع السهل، رام الله التحتا، مقابل مدرسة الكاثوليك
- فرع سنجل: شارع البلدية
- مكتب رام الله الستي سنتر، عمارة الستي سنتر، رام الله
- فرع رام الله التحتا، شارع برلين

مدينة روابي:

- فرع روابي، المركز التجاري

محافظة القدس:

- فرع الرام، الشارع الرئيسي
- فرع الرام، بجانب استاد فيصل الحسيني
- فرع ضاحية البريد، بيت حنينا
- فرع حزما، الشارع الرئيسي
- فرع العيزرية، دوار الإسكان

محافظة اريحا:

- محطة الهدى للمحروقات، الشارع الرئيسي

محافظة بيت لحم:

- فرع بيت لحم، شارع القدس – الخليل
- فرع بيت لحم، شارع المهد
- شارع المهد، مقابل قاعات نيسان
- بيت جالا– مقابل بلدية بيت جالا
- بيت ساحور، سوق الشعب

محافظة الخليل:

- فرع الخليل، شارع السلام
- سوبرماركت برافو، شارع عين سارة
- فرع دورا، شارع يافا

محافظة نابلس:

- فرع نابلس، شارع عمان، عمارة ترست
- رفيديا، مقر فرع رفيديا – الشارع الرئيسي
- المجمع التجاري، وسط البلد
- عقربا: مقر فرع عقربا، وسط البلد

محافظة جنين:

- فرع جنين، مجمع ابو السباع التجاري
- عرابة، مقر فرع عرابة
- حرم الجامعة العربية الامريكية
- شارع الامير فيصل (شارع المكاتب)
- فرع جنين، شارع الناصرة، عمارة سعد الدين خلف

محافظة طولكرم:

- فرع طولكرم، عمارة كتانة
- فرع طولكرم، وسط البلد، عمارة سمارة والأعرج، الحي الشمالي

محافظة سلفيت:

- فرع سلفيت، شارع المدينة المنورة، بالقرب من جامعة القدس المفتوحة

شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين

- توزيع التقرير السنوي للمساهمين من خلال مقر الإدارة العامة وفروع البنك في المناطق المختلفة وكذلك من خلال البريد.
- من خلال الموقع الإلكتروني للبنك ، حيث يتم نشر البيانات والتقارير الإدارية والمالية.
- من خلال الموقع الإلكتروني للسوق المالي الفلسطيني وموقع هيئة سوق رأس المال ، حيث يتم الإفصاح عن البيانات المالية بشكل ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي.
- من خلال الإعلان في الصحف المحلية.

للمزيد من الاستفسار يمكنكم التواصل مع قسم شؤون المساهمين في البنك الوطني من خلال التالي:

البنك الوطني – الإدارة العامة

رام الله – الماصيون – ميدان محمود درويش

هاتف: 02-2946090 **داخلي:** 447 و 215

فاكس: 02-2946116

البريد الالكتروني: ir@tnb.ps

التقرير المالي

إرنست ويونغ
صندوق بريد ١٣٧٣
الطابق السابع
مبنى باديكو هارس - الماصيون
رام الله – فلسطين

هاتف : ٢٢٤٢١٠١١ ٩٧٠+
فاكس: ٢٢٤٢٢٣٢٤ ٩٧٠+
www.ey.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

الـرأي

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة لشركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) وشركاته التابعة والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أدناه ضمن إجراءات التدقيق.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة.

١- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	
أمر التدقيق الهام	**إجراءات التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام**
تعتبر عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لذمم العملاء والتسهيلات والتمويلات وأرصدة ولدى بنوك ومؤسسات مصرفية والموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) مهمة ومعقدة وتتطلب الكثير من الاجتهاد. يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب من ادارة البنك استخدام الكثير من الافتراضات والتقديرات حول تحديد كل من توقيت وقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالإضافة الى تطبيق الاجتهاد لتحديد مدخلات عملية قياس التدني بما في ذلك تقييم الضمانات وتحديد تاريخ التعثر. إن جائحة كورونا (كوفيد-١٩) قد أثرت على عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. قام البنك خلال العام بتعديل مؤشرات الاقتصاد الكلي وإعطاء أوزان أكبر للسيناريوهات الأسوأ. نظرا لأهمية الاحكام المطبقة في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والتعرضات الائتمانية التي تشكل جزءاً رئيسيا من موجودات البنك تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة من مخاطر التدقيق الهامة. بلغ اجمالي رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة وأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والأرصدة لدى سلطة النقد وموجودات مالية بالكلفة المطفأة للبنك ٢,٤٢٣,٥٧٤,٧٠٣ دولار أمريكي ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٦٢,١٦٠,٤١٣ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠. إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في إيضاحات رقم (٤ و٦ و٧ و٩ و١١ و٤٦ و٥٥) في القوائم المالية الموحدة.	تضمنت اجراءات تدقيقنا تقييم ضوابط إجراءات منح وتسجيل ومراقبة الذمم والتسهيلات والتمويلات وعملية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك متطلبات سلطة النقد الفلسطينية للتحقق من فعالية الضوابط الرئيسية المعمول بها والتي تحدد تدني الذمم والتسهيلات والتمويلات والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والمخصصات المطلوبة مقابلها. كما تضمنت إجراءاتنا المتعلقة باختبار الضوابط تقييم ما إذا كانت الضوابط الرئيسية في العمليات المذكورة أعلاه قد تم تصميمها وتطبيقها وتنفيذها بشكل فعال بالإضافة لإجراءات لتقييم ما يلي: - سياسة البنك الخاصة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). - الافتراضات والأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر واستخدام مدخلات الاقتصاد الكلي للتحقق من أن مبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة المسجلة تعكس جودة الائتمان الأساسية واتجاهات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩). - مدى ملائمة مراحل التصنيف. - مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. - مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة. - مدى ملائمة وموضوعية التقييم الداخلي للتسهيلات والتمويلات. - صحة وملائمة عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. - التسهيلات والتمويلات التي تم تحويلها بين المراحل، وأسس تقيم مدى حدوث ارتفاع في مستوى المخاطر للتسهيلات والتمويلات من ناحية التوقيت بالإضافة الى التدهور في جودة الائتمان. - عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والتمويلات بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات للتمويل من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جدولة او هيكلة. - إجراءات تقييم الضمانات وفقاً لقواعد التقييم المعتمدة من قبل البنك - قمنا بتقييم الافصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملاءمتها مع معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).

٢- عملية إحتيال	
أمر التدقيق الهام	**إجراءات التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام**
تم الكشف خلال عام ٢٠٢٠ عن عمليات احتيال ناتجة عن تجاوز الضوابط وأنظمة الرقابة الداخلية. قام البنك بالإفصاح عن هذا الحدث في القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٢٠. بالإضافة الى ذلك، قام مجلس إدارة البنك خلال عام ٢٠٢٠ بتكليف لجنة للتحقيق في هذا الحدث والتي بدورها انتهت من عملية التحقيق وأصدرت تقريرها حوله. ان الأثر المالي على القوائم المالية الموحدة تم الافصاح عنه في إيضاح رقم (٥٤) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة. نظراً لأهمية وطبيعة الحدث، تم اعتبار هذا الامر من الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: - مراجعة التقارير الصادرة من مجلس الإدارة ولجنة التحقيق التي تم تكليفها من قبل مجلس الإدارة لفهم طبيعة الأعمال الاحتيالية والظروف المحيطة بها بما في ذلك الأثر المالي على القوائم المالية الموحدة. - مناقشة نتائج التحقيق التي توصلت اليها الإدارة ولجنة التحقيق بمساعدة فريق تقصي حقائق مختص من إرنست ويونغ وذلك بغرض تقييم النهج المتبع والنتائج التي تم التوصل اليها، بما في ذلك الأثر على انظمة الرقابة الداخلية للبنك والأثر المالي على القوائم المالية الموحدة والإفصاحات حولها. - إعادة تقييم تأثير هذه الأعمال على إستراتيجيتنا العامة للتدقيق، بما في ذلك إعادة تقييم فعالية بيئة الرقابة الداخلية للبنك وطبيعة ومدى وتوقيت إجراءات التدقيق التي قمنا بتنفيذها. بناءً على عملية إعادة التقييم هذه، قمنا بتعديل مدى إجراءات التدقيق التي تم إجراؤها على بعض الحسابات بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات إضافية معينة حول الحسابات الأكثر تأثراً بالاحتيال. لقد قمنا أيضًا بزيادة مدى اختبارنا للحركات والإدخالات المحاسبية، وتحديدًا الحركات والإدخالات المحاسبية اليدوية. - تقييم مدى كفاية استجابة مجلس الإدارة للحدث بما في ذلك التحقيقات والإجراءات التصحيحية. - تقييم الافصاحات الخاصة بعملية الاحتيال المشار اليها في إيضاح رقم (٥٤) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.

٣- الشهرة	
أمر التدقيق الهام	**إجراءات التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام**
قام البنك بدراسة تدني قيمة الشهرة الناتجة عن استحواذ شركة تابعة في احدى السنوات السابقة والتي قدرت حينها بمبلغ ١٩,٤٥٢,٠٦٥ دولار أمريكي، حيث تتطلب معايير التقارير المالية الدولية دراسة تدني الشهرة بشكل سنوي او عندما تكون هناك مؤشرات على التدني. تم اعتبار هذا الامر من الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا حيث أن الأمر تتطلب الاعتماد على تقديرات وافتراضات إدارة البنك والتي استندت بشكل اساسي على ظروف السوق المستقبلية.	تضمنت إجراءات التدقيق ما يلي: - قمنا بتقييم الافتراضات والطرق المستخدمة في دراسة تدني قيمة الشهرة التي قام بها البنك، وذلك لتقييم مدى معقولية معدلات الخصم والنمو المستخدمة في احتساب التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة للوحدة المنتجة للنقد، وكذلك تقييم النموذج الذي اتبعه البنك في احتساب التدفقات النقدية المستقبلية. - كما قمنا بتقييم فيما إذا كانت هذه التدفقات تمت من خلال موازنات مالية تم اعتمادها من قبل إدارة البنك. - بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم الافصاحات الخاصة بالشهرة المشار إليها في إيضاح رقم (١٧) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٠

تتكون المعلومات الاخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٠ باستثناء القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن الادارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٠ بتاريخ لاحق لتقريرنا. إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي تأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا من خلال عملية التدقيق أو أن هذه المعلومات تحتوي ظاهرياً على أخطاء جوهرية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية الموحدة، عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأً جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في اعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق البنك لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للبنك، ونحن المسؤولون عن رأينا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح لهم عن كافة العلاقات والامور الاخرى التي من الممكن ان تؤثر على استقلاليتنا، بالإضافة الى الإجراءات المتخذة وسبل الحماية المتبعة لإزالة أي تهديد للاستقلالية ولضمان حمايتها من المخاطر إن لزم الأمر.

من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، ونقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتئي عدم الافصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرنست ويونغ – الشرق الأوسط
رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ
عبد الكريم محمود
رخصة رقم ٢٠١٧/١٠١

١١نيسان ٢٠٢١
رام الله – فلسطين

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2020

	إيضاح	31 كانون الأول 2020 دولار أمريكي	31 كانون الأول 2019 دولار أمريكي معدلة (إيضاح 56)	1 كانون الثاني 2019 دولار أمريكي معدلة (إيضاح 56)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	6	608,939,817	558,699,962	446,653,197
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	7	215,989,883	158,059,895	188,653,600
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	8	2,527,347	2,687,473	2,811,221
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	9	1,750,545,046	1,426,741,078	1,327,001,463
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	10	16,611,633	15,707,541	16,509,778
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	11	31,055,118	64,275,108	56,386,136
استثمار في شركات حليفة	12	11,669,721	11,635,582	11,450,784
استثمارات عقارية	13	8,375,983	8,643,725	9,171,184
عقارات وآلات ومعدات	14	49,267,935	43,568,981	43,243,046
حق استخدام الأصول	15	16,025,258	17,349,668	-
مشاريع تحت التنفيذ	16	3,018,587	3,240,568	1,639,918
موجودات غير ملموسة	17	32,340,660	32,758,719	33,351,646
موجودات ضريبية مؤجلة	18	10,793,439	7,960,085	1,277,577
موجودات أخرى	19	87,584,877	67,146,561	61,609,070
مجموع الموجودات		2,844,745,304	2,418,474,946	2,199,758,620
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	20	97,129,607	111,071,550	158,744,321
ودائع العملاء	21	2,169,333,639	1,837,349,081	1,608,238,364
تأمينات نقدية	22	160,223,899	134,732,958	108,442,093
أموال مقترضة	23	80,914,178	34,587,905	44,391,145
قروض مساندة	24	40,000,000	40,000,000	40,000,000
مخصصات متنوعة	25	16,364,190	15,606,263	13,101,634
مخصصات الضرائب	26	3,333,360	3,117,045	3,599,718
مطلوبات عقود الايجار	27	15,806,540	16,475,482	-
مطلوبات أخرى	28	40,694,871	33,124,432	40,312,999
مجموع المطلوبات		2,623,800,284	2,226,064,716	2,016,830,274
حقوق الملكية				
رأس المال المدفوع	1	91,764,707	78,000,000	75,000,000
علاوة إصدار	29	17,770,333	564,451	564,451
احتياطي إجباري	31	5,236,409	5,236,409	4,441,649
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	31	4,085,562	3,425,111	2,251,463
احتياطي التقلبات الدورية	31	5,216,291	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	10	(6,881,906)	(5,520,327)	(5,123,395)
أرباح مدورة		2,296,925	8,776,829	9,555,829
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك		119,488,321	95,698,764	91,906,288
حقوق جهات غير مسيطرة	5	101,456,699	96,711,466	91,022,058
صافي حقوق الملكية		220,945,020	192,410,230	182,928,346
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		2,844,745,304	2,418,474,946	2,199,758,620

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

قائمة الدخل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

	إيضاح	2020 دولار أمريكي	2019 دولار أمريكي
الفوائد الدائنة	32	56,763,716	47,159,785
الفوائد المدينة	33	(21,576,189)	(19,242,578)
صافي إيرادات الفوائد		35,187,527	27,917,207
صافي إيرادات التمويل والاستثمار	34	37,576,146	43,273,487
صافي إيرادات العمولات	35	15,988,674	17,752,727
صافي إيرادات الفوائد والعمولات والتمويل والاستثمار		88,752,347	88,943,421
أرباح عملات أجنبية		4,100,813	6,543,625
صافي أرباح محفظة موجودات مالية	36	1,143,132	1,338,011
صافي حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة	12	147,510	175,762
إيرادات أخرى		347,738	295,965
إجمالي الدخل		94,491,540	97,296,784
المصروفات			
نفقات الموظفين	37	35,234,422	37,409,152
مصاريف تشغيلية أخرى	38	25,498,812	24,739,524
إستهلاكات وإطفاءات	14و15 و17	9,775,613	9,192,436
صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	39	20,222,147	5,472,694
خسائر تدني استثمارات عقارية	13	86,110	527,459
مخصص قضايا	25	69,902	20,949
غرامات سلطة النقد الفلسطينية	40	38,209	14,104
إجمالي المصروفات		90,925,215	77,376,318
ربح السنة قبل الضرائب		3,566,325	19,920,466
مصروف الضرائب	26	(4,279,762)	(1,798,028)
(خسارة) ربح السنة		(713,437)	18,122,438
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		(5,819,453)	7,947,598
جهات غير مسيطرة		5,106,016	10,174,840
		(713,437)	18,122,438
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من (خسارة) ربح السنة		(0,07)	0,10

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
(خسارة) السنة	(713,437)	18,122,438
بنود الدخل الشامل الأخرى		
بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:		
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى لشركات حليفة	-	448,695
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية	(1,608,991)	(539,176)
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى لشركات حليفة	(113,371)	(161,359)
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى	(1,722,362)	(251,840)
صافي الدخل الشامل للسنة	(2,435,799)	17,870,598
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	(7,181,032)	7,542,476
جهات غير مسيطرة	4,745,233	10,328,122
	(2,435,799)	**17,870,598**

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

	رأس المال المدفوع	علاوة إصدار	احتياطيات					المجموع	حقوق جهات غير مسيطرة	صافي حقوق الملكية
			إجباري	مخاطر مصرفية عامة	التقلبات الدورية	القيمة العادلة	أرباح مدورة			
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2020										
الرصيد في بداية السنة -معدل	78,000,000	564,451	5,236,409	3,425,111	5,216,291	(5,520,327)	8,776,829	95,698,764	96,711,466	192,410,230
(خسارة) ربح السنة	-	-	-	-	-	-	(5,819,453)	(5,819,453)	5,106,016	(713,437)
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	(1,361,579)	-	(1,361,579)	(360,783)	(1,722,362)
صافي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(1,361,579)	(5,819,453)	(7,181,032)	4,745,233	(2,435,799)
الزيادة في رأس المال المدفوع- إندماج أعمال (إيضاح 4)	13,764,707	17,205,882	-	-	-	-	-	30,970,589	-	30,970,589
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	-	660,451	-	-	(660,451)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	91,764,707	17,770,333	5,236,409	4,085,562	5,216,291	(6,881,906)	2,296,925	119,488,321	101,456,699	220,945,020
31 كانون الأول 2019										
الرصيد في بداية السنة	75,000,000	564,451	4,516,488	2,251,463	5,216,291	(5,123,395)	10,229,380	92,654,678	93,473,741	186,128,419
تعديلا سنوات سابقة (إيضاح 56)	-	-	(74,839)	-	-	-	(673,551)	(748,390)	(2,451,683)	(3,200,073)
الرصيد في بداية السنة -معدل	75,000,000	564,451	4,441,649	2,251,463	5,216,291	(5,123,395)	9,555,829	91,906,288	91,022,058	182,928,346
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	7,947,598	7,947,598	10,174,840	18,122,438
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	(396,932)	(8,190)	(405,122)	153,282	(251,840)
صافي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(396,932)	7,939,408	7,542,476	10,328,122	17,870,598
توزيعات أرباح نقدية وأسهم (إيضاح 30)	3,000,000	-	-	-	-	-	(6,750,000)	(3,750,000)	(4,638,714)	(8,388,714)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	794,760	1,173,648	-	-	(1,968,408)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	78,000,000	564,451	5,236,409	3,425,111	5,216,291	(5,520,327)	8,776,829	95,698,764	96,711,466	192,410,230

البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

	إيضاح	2020 دولار أمريكي	2019 دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة قبل الضرائب		3,566,325	19,920,466
تعديلات:			
إستهلاكات وإطفاءات		9,775,613	9,192,436
صافي أرباح محفظة موجودات مالية		(1,143,132)	(1,338,011)
صافي حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة		(147,510)	(175,762)
فوائد على عقود الإيجار		531,154	576,271
صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة		20,222,147	5,472,694
ربح ناتج عن تقييم وديعة بسعر فائدة أقل من السعر السوقي		(2,451,432)	-
خسائر ناتجة عن تعديلات على تمويلات ائتمانية لشركة تابعة		7,970,600	-
مخصصات متنوعة		4,135,004	3,436,225
أرباح بيع استثمارات عقارية		(3,368)	-
خسائر بيع عقارات والات ومعدات		(67,410)	24,984
خسائر تدني استثمارات عقارية		86,110	527,459
بنود أخرى غير نقدية		1,436,763	6,666
		43,910,864	37,643,428
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		2,607,880	(3,525,825)
احتياطي إلزامي نقدي لدى سلطة النقد الفلسطينية		(21,383,781)	(20,922,146)
مبالغ محجوزة لدى سلطة النقد الفلسطينية		-	1,000,000
تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة		(261,601,711)	(104,122,704)
موجودات أخرى		(20,262,298)	(6,827,640)
ودائع العملاء		197,316,545	229,110,717
تأمينات نقدية		19,422,700	26,290,865
مطلوبات أخرى		3,757,665	(7,378,875)
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة		(36,232,136)	151,267,820
ضرائب مدفوعة		(6,585,928)	(8,744,442)
دفعات مخصصات متنوعة		(5,772,766)	(931,596)
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل		(48,590,830)	141,591,782
أنشطة الاستثمار			
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		(26,989,581)	-
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		25,000,000	-
بيع استثمارات عقارية		185,000	-
شراء عقارات وآلات ومعدات		(2,695,417)	(3,696,643)
بيع عقارات وآلات ومعدات		165,640	87,706
مشاريع تحت التنفيذ		(771,219)	(3,256,662)
شراء موجودات غير ملموسة		(1,040,360)	(1,270,509)
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		-	106,016
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		-	263,061
صافي التغير في الموجودات المالية بالكلفة المطفأة		32,035,658	(8,979,184)
نقد متدفق من استحواذ أعمال		76,407,301	-
توزيعات أرباح نقدية مقبوضة		1,303,258	1,634,042
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		103,600,280	(15,112,173)
أنشطة التمويل			
عقود إيجار مدفوعة		(2,379,143)	(2,647,173)
توزيعات أرباح نقدية		-	(8,198,406)
أموال مقترضة		46,326,273	(9,803,240)
صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة التمويل		43,947,130	(20,648,819)
الزيادة في النقد وما في حكمه		98,956,580	105,830,790
النقد وما في حكمه في بداية السنة		445,654,001	339,823,211
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		544,610,581	445,654,001
فوائد مدفوعة		19,404,295	18,334,313
فوائد مقبوضة		43,200,780	34,554,052

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية
31 كانون الأول 2020

1. عام

تأسست شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) في عام 2005 في مدينة رام الله تحت إسم بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (562601146) ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله – فلسطين.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه في إطار القوانين سارية المفعول في فلسطين من خلال مركزه الرئيسي وفروعه العشرين ومكاتبه الستة المنتشرة في المدن الفلسطينية الرئيسية، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية العادية يقوم البنك أيضا بتمويل الاحتياجات المالية لقطاع المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع. كما بلغ عدد فروع البنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة) أربع وعشرون فرعاً وواحد وعشرون مكتباً.

قررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 16 نيسان 2019 زيادة رأس مال البنك ليصل إلى 100 مليون سهم وبذلك أصبح رأسمال البنك المصرح به 100 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم. هذا وقررت الهيئة العامة في نفس الجلسة توزيع أسهم مجانية بقيمة 3 مليون دولار أمريكي، وبذلك بلغ رأسمال البنك المصرح والمكتتب به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 78،000،000 سهم. بالإضافة الى ذلك قام البنك خلال العام بالاستحواذ على فروع البنك التجاري الأردني في فلسطين حيث تمت عملية الاستحواذ من خلال قيام البنك التجاري الأردني باكتتاب 13،764،707 سهم من أسهم البنك الوطني من خلال اصدار خاص. وبذلك بلغ رأسمال البنك المصرح والمكتتب به والمدفوع كما في31 كانون الأول 2020 مبلغ 91،764،707 مليون دولار أمريكي مقسم إلى 91،764،707 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم. تم تصنيف البنك كمصرف ذو أهمية نظامية على المستوى المحلي وفقاً للإطار العام للمصارف ذات الأهمية النظامية المعتمدة من مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية.

بلغ عدد موظفي البنك (721) و(632) موظف كما في 31 كانون الأول 2020 و2019، على التوالي. بينما بلغ عدد موظفي الشركات التابعة (671) و(667) موظف كما في 31 كانون الأول 2020 و2019، على التوالي.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2020 من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 8 نيسان 2021.

2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة البنك الوطني (البنك) وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2020.

تم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة التي تتمثل في الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات (الشركة الوطنية) وشركة وطن الاستثمارية مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركات التابعة منذ تاريخ الإستحواذ، بعد استبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركات التابعة.

إن السنة المالية للشركات التابعة هي ذات السنة المالية للبنك وعند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات التابعة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لقد كانت نسب ملكية البنك في رأسمال شركاته التابعة كما يلي:

	بلد المنشأ والأعمال	نسبة الملكية %		رأس المال المكتتب دولار أمريكي	
		2020	2019	2020	2019
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	فلسطين	54,78	54,78	74,000,000	74,000,000
شركة وطن الاستثمارية	فلسطين	100	100	110,000	110,000

3. السياسات المحاسبية

1.3 أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2020. تتحقق السيطرة عند امتلاك البنك للحق، أو يكون معرض، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون للبنك أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في الشركات التابعة.
تتحقق سيطرة البنك على الشركات المستثمر فيها فقط إذا كان البنك لديه:

- النفوذ على الشركات المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركات المستثمر فيها)
- عندما يكون البنك له القدرة والحق في التأثير على العوائد نتيجة سيطرته على الشركات المستثمر بها
- للبنك القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركات.

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركات المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في أحد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركاته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك وشركاته التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

2.3 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل عملة الأساس للبنك.

3.3 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للبنك كانت متفقة مع تلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق بعض المعايير والتفسيرات والتعديلات على معيار التقارير المالية الدولية والتي أصبحت نافذة المفعول اعتباراً من 1 كانون الثاني 2020 كما هو مبين أدناه:

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣): تعريف «الأعمال»

أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على تعريف «الأعمال» في معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) - اندماج الأعمال لمساعدة المنشئات على تحديد ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ينطبق عليها تعريف «الأعمال» أم لا. وتوضح هذه التعديلات الحد الأدنى لمتطلبات الأعمال، وتحذف تقييم ما إذا كان المشاركين في السوق قادرين على استبدال أي عناصر أعمال غير موجودة، وتضيف التعديلات توجيهات لمساعدة المنشئات على تقييم ما إذا كانت العملية المستحوذ عليها جوهرية، وتحديد تعريفات الأعمال والمخرجات، واضافة اختبار تركيز القيمة العادلة الاختياري.

تم تطبيق التعديلات على المعاملات التي تكون إما اندماج الأعمال أو استحواذ على الأصول التي يكون تاريخ استحواذها في أو بعد بداية أول فترة ابلاغ سنوية التي بدأت في أو بعد 1 كانون الثاني 2020. وبالتالي، لم يتعين على البنك إعادة النظر في هذه المعاملات التي حدثت في فترات سابقة. يسمح بالتطبيق المبكر لهذه التعديلات ويجب الإفصاح عنها.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8): تعريف «الجوهري»

أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - عرض القوائم المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) - السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية لتوحيد تعريف ما هو «جوهري» ضمن المعايير كافة وتوضيح جوانب معينة من التعريف. ينص التعريف الجديد على أن «المعلومات تعتبر جوهرية إذا نتج عن حذفها أو إغفالها أو إخفاءها، تأثير بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية محددة حول المنشأة».

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعديل معدلات الفائدة على معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (7)

إن تعديلات معايير معدلات الفائدة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 تشمل عدد من عمليات الإعفاءات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل

مباشر بتعديل معايير معدلات الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى التعديل إلى حالة عدم تيقن بشأن توقيت و/أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط. نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و/أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط، خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي ببديل يخلو من المخاطر (RFR). قد يؤدي ذلك إلى عدم التيقن فيما إذا كانت الصفقة المتوقعة مرجحة وما إذا كانت علاقة التحوط مستقبلاً فعالة أم لا.
نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و/أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي ببديل يخلو من المخاطر (RFR). تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020 مع السماح بالتطبيق المبكر. ويتم تطبيق بأثر رجعي. إلا أنه لا يمكن إعادة أي علاقات تحوط تم إلغائها مسبقًا عند تطبيق الطلب، ولا يمكن تعيين أي علاقات تحوط بالاستفادة من التجارب السابقة.
بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، يحول مجلس معايير المحاسبة الدولية تركيزه إلى المسائل التي قد تؤثر على التقارير المالية عند استبدال معيار معدل الفائدة الحالي بـ RFR. ويشار إلى ذلك بالمرحلة الثانية من مشروع IASB.

لم يكن لهذه التعديلات تأثير على القوائم المالية الموحدة، وليس من المتوقع أن يكون هناك أي تأثير مستقبلي على البنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19): تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) المعالجة المحاسبية عندما يحدث تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها خلال السنة المالية. توضح التعديلات أيضاً أن على الشركة أولاً تحديد أي تكلفة خدمة سابقة، أو ربح أو خسارة من التسوية، دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير سقف الأصل. يتم إثبات هذا المبلغ في قائمة الدخل.
ثم يتم تحديد الاثر على سقف الأصل بعد تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها. يتم إثبات أي تغيير، باستثناء المبالغ ضمن صافي الفائدة ضمن قائمة الدخل الشامل. لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة

توضح التعديلات أن الشركة تطبق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي لا تنطبق عليها طريقة حقوق الملكية ولكن يشكل، من حيث الجوهر، جزءاً من صافي الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (على المدى الطويل). يعتبر هذا التعديل مناسب حيث ان نموذج خسارة الائتمان المتوقع في معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ينطبق على هذه الاستثمارات طويلة الاجل.
توضح التعديلات أيضاً أنه عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، لا تسجل الشركة أي خسائر للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، أو أي خسائر انخفاض في القيمة على صافي الاستثمار، كتعديلات على صافي الاستثمار في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك التي قد تنشأ نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة. لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) «الايجارات» -تخفيضات او تأجيلات الايجار المتعلقة بوباء COVID-19-

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بتاريخ 28 أيار 2020 بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) «الايجارات» والتي تتعلق بتخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة عن وباء COVID-19. تمنح هذه التعديلات إعفاءات للمستأجر من تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) حول التعديلات المحاسبية لعقود الايجار على تخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID19-. يتعلق هذا التعديل بتخفيض لدفعات الايجار المستحقة قبل 30 حزيران 2021. كحل عملي، يجوز للمستأجر اختيار عدم اعتبار تخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة عن وباء COVID19- كتعديل على عقد الإيجار.
تم تطبيق هذه التعديلات اعتبارا من 1 حزيران 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر. لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني 2020 بإصدار تعديلات على فقرات (69) الى (76) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

تعريف الحق لتأجيل التسوية،

الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود عند تاريخ اعداد القوائم المالية،

ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،

وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023.

إشارة الى الإطار المفاهيمي – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) «اندماج أعمال»

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020 بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) اندماج الأعمال – إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام 1989 ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار 2018 دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بمعيار التقارير المالية الدولي رقم (3) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر «اليوم الثاني» (Day 2) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (21) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022. من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020 بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقا لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في قائمة الدخل الموحدة.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022 على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار 2020، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة «التكلفة المباشرة». ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر.

لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأدوات المالية – اختبار '10%' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من 2018-2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلا على معيار التقارير المالية الدولي رقم (9). يوضح التعديل الرسوم التي يأخذها البنك بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر.

يقوم البنك بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي يطبق فيها البنك التعديل.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

المرحلة الثانية من إعادة تشكيل IBOR

المرحلة الثانية من إعادة تشكيل IBOR التي ستصبح سارية المفعول في 1 كانون الثاني 2021، تتضمن عددًا من الإعفاءات والإفصاحات الإضافية. تتطبق الإعفاءات عند انتقال الأداة المالية من IBOR إلى معدل العائد الخالي من المخاطر.

التغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي، تطلب التعديل على المعيار كخيار عملي وللتسهيل ان يتم اعتبار هذه التغيرات كأنها ناتجة عن تغيرات في سعر الفائدة المتغيرة.

بشرط أنه، بالنسبة للأداة المالية، يتم الانتقال من السعر القياسي IBOR إلى معدل العائد الخالي من المخاطر على أساس معادل اقتصاديًا. توفر المرحلة الثانية من إعادة تشكيل IBOR إعفاءات مؤقتة تسمح لعلاقات التحوط للبنك بالاستمرار عند استبدال معيار سعر الفائدة الحالي بمعدل العائد الخالي من المخاطر. تتطلب الإعفاءات من البنك تعديل تعيينات التحوط ووثائق التحوط.

يتضمن ذلك إعادة تعريف المخاطر المحوطة للإشارة إلى معدل العائد الخالي من المخاطر، وإعادة تعريف وصف أداة التحوط و/ أو البند المحوط عليه للإشارة إلى معدل العائد الخالي من المخاطر وتعديل طريقة تقييم فعالية التحوط. يجب إجراء تحديثات على وثائق التحوط بحلول نهاية السنة المالية التي يتم فيها إعادة التشكيل. بالنسبة لتقييم فعالية التحوط بأثر رجعي، يجوز للبنك أن يختار على أساس كل تحوط على حدا لإعادة تغيير القيمة العادلة التراكمية إلى الصفر.

يجوز للبنك تحديد سعر فائدة كعنصر مخاطر محوط غير محدد تعاقديًا للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط عليه، بشرط أن يكون عنصر مخاطر سعر الفائدة قابلاً للتحديد بشكل منفصل، على سبيل المثال، هو معيار محدد يتم استخدامه على نطاق واسع في السوق لتسعير القروض والمشتقات المالية. تضمنت الإعفاءات المعدلات الخالية من المخاطر الجوهرية والتي لم يتم تحديدها كمقياس من قبل، بشرط أن يتوقع البنك بشكل معقول أن يصبح المعدل الخال من المخاطر قابلاً للتحديد بشكل منفصل خلال 24 شهرًا.

بالنسبة لعمليات التحوط الخاصة بمجموعة البنود، يجب على البنك أن يقوم بتحويل هذه الأدوات إلى مجموعات فرعية تشير إلى المعدل الخالية من المخاطر. أي علاقات تحوط تم إيقافها قبل تطبيق المرحلة الثانية من إعادة تشكيل IBOR فقط بسبب إعادة التشكيل ولتلبية المعايير المؤهلة لمحاسبة التحوط عند تطبيق المرحلة الثانية من إعادة تشكيل IBOR، يجب إعادتها عند التطبيق الأولي.

لم يطبق البنك التعديلات مبكراً حيث أن عدم التيقن الناشئ عن التعديل لا يؤثر على علاقات التحوط إلى الحد الذي يتطلب إنهاء العلاقة.

1. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً للمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9). إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، التكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو تخفيض للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي الموحدة مع زيادة أو تخفيض الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الادوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أية رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

عمولات ورسوم دائنة

يمكن تقسيم الرسوم الدائنة الى الفئتين التاليتين:

1. رسوم دائنة تم تحصيلها من خلال خدمات تم تقديمها على مدة زمنية محددة.
مخصص الخدمات المأخوذ مقابل الرسوم المتحققة خلال مدة زمنية محددة يتم احتسابه للفترة ذاتها. هذه الرسوم تشمل عمولات دائنة، الثروة الخاصة، رسوم إدارة الموجودات ورسوم الوصاية والإدارة الأخرى.

2. الرسوم الدائنة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية.
تشمل الرسوم التي يعتبرها البنك جزء لا يتجزأ من الأدوات المالية ما يلي:

رسوم منح القروض، رسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل ان يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى.

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف للعملاء والأرصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف البنك بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئيًا بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة «لليوم الأول» كما هو موضح أدناه.

اليوم الأول للربح أو الخسارة

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يقوم البنك بتسجيل الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي الدخل للبنك. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقا الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

- بالتكلفة المطفأة
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
- بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يقوم البنك بتصنيف وقياس محفظتها التجارية ومشتقاتها المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة. ويتاح للبنك تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

الموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك فقط بقياس المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين معا:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الاعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للعاملين الرئيسين في إدارة المنشأة
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الاعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
- التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الاعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «الحالة تحت الضغط» بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثًا للفترات اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف «أصل الدين» لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الأعراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات لأصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم البنك بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذات صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب أخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود اخرى، يتوفر فيه الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو اي متغيرات اخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
- لا تتطلب استثمار مبدئي، او استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع لأية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي لاحق.

يدخل البنك بمعاملات مشتقات مالية مع عدة أطراف، وتشمل عقود مقايضة لأسعار الفائدة، وعقود آجلة وعقود مقايضة العملات. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة وتسجل كأصل عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وتسجل كالتزام عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في صافي الدخل ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتطبيق هذه الأدوات بموجب المعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) للأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عند تحقق الشروط التالية:

- إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظاً بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.
- إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح والخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ البنك بأكثر من استثمار في نفس المنشأة، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً – صادر أولاً. في حالة الغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة إلى قائمة الدخل الموحدة.

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بعد الاعتراف الاولي، يتاح للبنك خيار تصنيف، في بعض الأحيان، بعض استثماراته في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الموحدة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، مالم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح في الدخل الشامل الأخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة. تم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة/ خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات المالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض. ويتم اثبات الضمانات المالية (ومخصصاتها) مبدئياً في البيانات المالية الموحدة بالقيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي بما فيها العلاوات المستلمة. يقوم البنك بإثبات التزامات الضمانات بالمبلغ الأعلى المعترف به ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل الشامل الموحدة ضمن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات العلاوات المستلمة في قائمة الدخل الشامل الموحدة بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

يلتزم البنك بتحديد شروط محددة للقروض بسقوف الغير المستغلة وخطابات الاعتماد على مدار فترة الالتزام للعميل، وبنفس البنود المحددة لعقود الضمانات المالية. ويتم ادراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019.

يقوم البنك بإصدار التزامات قروض بمسحوبات أقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحاً منها اجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

الغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والاحكام
يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة. مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر عدم تحقق إلى ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنف القروض الجديدة في المرحلة 1 لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه الغاء الاعتراف بالقرض.
يقوم البنك بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف لأسباب غير وجود تعديلات جوهرية.

أ. الموجودات المالية

يتم الغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للبنك)، عند الغاء حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. ويقوم البنك أيضًا بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا قامت بتحويل الموجودات المالية ويتم تحويل هذا الإلغاء لعدم التحقق.

يقوم البنك بتحويل الموجودات المالية فقط:

- إذا قام البنك بتحويل حقوقها التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية

أو

- إذا احتفظ البنك بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزامًا بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.

إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ البنك بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامًها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

- البنك غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم يكن قد حصل على نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
- لا يمكن للبنك بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
- يلتزم البنك بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون اي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلا لإلغاء الاعتراف إذا:

- قام البنك بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

أو

- قام البنك بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

يعتبر البنك نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الاجراء من طرفها دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر البنك باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة البنك بالاستثمار، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضًا بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. يقوم البنك بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل البنك.

إذا استمر البنك باستثمار الأصل المحول المشترى أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم البنك بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل البنك عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر البنك بالاعتراف بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (ايهما أقل).

ب. المطلوبات المالية

يتم الغاء المطلوبات المالية عند اعفاء البنك من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء الالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية لالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في قائمة الدخل الموحدة.

انخفاض قيمة الأصول المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة
أدى تطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم (9) إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني التسهيلات للبنك بشكل جوهري من خلال نهج طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية بدلاً من الاعتراف بالخسارة عند تكبد الخسارة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019.

يقوم البنك بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع التسهيلات وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، إضافة الى التزامات التسهيلات وعقود الضمان المالية، والمشار اليها جميعا "الأدوات المالية".

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإعتراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرا.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى:	تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.
المرحلة الثانية:	تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.
المرحلة الثالثة:	تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. يقوم البنك بقيد مخصص خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم أو جزء منه فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة الغاء جزئي للموجودات المالية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. ان العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر	احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.
الخسارة المفترضة عند التعثر	إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

المرحلة الأولى:	يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الإئتماني خلال ١٢ شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على مبلغ التعرض الإئتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.
المرحلة الثانية:	عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الإئتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.
المرحلة الثالثة:	بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الإئتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.
الالتزامات والارتباطات المحتملة:	يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي من تلك الالتزامات والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ التمويل كاملا حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي.

بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة

تتضمن منتجات البنك عدد من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للبنك فيها إلغاء و / أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد البنك من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الإشعار التعاقدي، ولكنها تحسب بدلاً من ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بسلوك العميل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للبنك، والتي يمكن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الاخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل.

ان سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعال.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تقدير الفترة المتوقعة للتعرض ومعدل الخصم، على أساس فردي.

ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها

يتم شطب التسهيلات والتمويلات التي توفى أصحابها ولا يوجد لديهم ضمانات كافية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

النظرة المستقبلية للمعلومات

يعتمد البنك على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي.
- معدلات البطالة.

ان المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

تقييم الضمانات

الضمانات المستردة

تتمثل سياسة البنك في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط البنك أو بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط البنك الى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، ايهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها الى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة، وبالقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة البنك.

حسب طبيعة نشاط البنك، لا يقوم البنك باسترداد الممتلكات أو الموجودات الأخرى في محفظتها التجارية، ولكنها تعين وكلاء خارجيين لاسترداد قيمتها، بشكل عام من خلال المزادات، لتسوية الديون غير المسددة. ويتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء / المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في قائمة المركز المالي الموحدة.

إعدام الدين

يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف البنك عن الاسترداد.

في حال كان المبلغ المعدوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة اللاحقة الى مصروف الخسائر الائتمان المتراكمة.

التعديل على التسهيلات والتمويلات

يقوم البنك أحيانا بإجراء تعديلات على شروط العقد للتسهيلات كاستجابة لطلب العميل نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد او تحصيل الضمانات ويقوم البنك بتعديل شروط التمويل نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للعميل. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط تمويل جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة التسهيلات المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. ان قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة.

عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد اذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. اي انه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفتره من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

ويطبق البنك نهجا موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

حق استخدام الأصول

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بحق استخدام الأصل بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار.

تتضمن تكلفة حق استخدام الأصل قيمة مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقناً من الحصول على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الاصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار ايهما أقل. تخضع موجودات حق استخدام الأصل إلى اختبار التدني في القيمة.

التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقود الإيجار بالقيمة الحالية المخصومة لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو نسب متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً قيمة ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك بالإضافة الى قيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقا لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، يستخدم البنك لغايات خصم دفعات الإيجار المستقبلية معدل الاقتراض عند بدء الإيجار إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد. لاحقاً يتم زيادة مطلوبات الإيجار بقيمة الفائدة المستحقة ويتم تخفيضها بقيمة دفعات الإيجار الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك أي تعديل أو تغيير على مدة الإيجار أو عند حدوث أي تغيير على الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة أو عند تغير التقييم المتعلق بشراء الأصل.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الاجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الاصل). كما يقوم البنك أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروف إيجار على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار.

المنحة الحكومية

يقوم البنك بإثبات إيرادات المنح الحكومية إذا كان هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلامها وسيلتزم البنك بالشروط المرتبطة بالمنحة. تعتبر فائدة القرض الحكومي بسعر فائدة أقل من السوق كمنحة حكومية تتعلق بالدخل. يتم تسجيل القرض الذي يحمل سعر فائدة أقل من السوق وقياسه وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 «الأدوات المالية». ويتم قياس إيراد الفائدة المتحققة من هذا القرض من خلال إحتساب الفرق بين القيمة الدفترية الأولية للقرض وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 والمبالغ المستلمة. يحتسب إيراد المنحة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 20 "محاسبة المنح الحكومية والإفصاحات المتعلقة بها». ويتم إثبات ايراد المنحة الحكومية

في قائمة الدخل على أساس منتظم على مدى الفترات التي يثبت فيها البنك الخسائر التي تهدف المنحة إلى تعويضها. يتم إثبات إيراد المنحة فقط عندما يكون المستفيد النهائي هو البنك. أمّا إذا كان المستفيد النهائي هو طرف ثالث وليس البنك، فيتم قيد النقد المستلم من الجهات المانحة كمطلوبات عند تجاوزه للمبالغ المحولة للمستفيدين، بينما يقيد كمستحق من جهات مانحة عندما يكون أقل مما تم تحويله للمستفيدين.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية الموحدة. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات او سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية الموحدة تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات ويتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

استثمار في شركات حليفة

يتم قيد الاستثمار في الشركات الحليفة باستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم إظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك. عند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لاستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدني إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك باحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع استردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

العقارات والآلات والمعدات

تظهر العقارات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة العقارات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة للاستبدال أي من مكونات العقارات والآلات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الاعتراف. لا يتم استهلاك الأراضي. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها.

يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
عقارات	40
أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	6 - 25
أجهزة حاسوب	6
سيارات	6

يتم شطب أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح او خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل الموحدة. تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود العقارات والآلات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

توحيد الأعمال وشهرة الشراء

يتم قيد عمليات توحيد الأعمال بإستخدام طريقة الإستحواذ. تمثل كلفة الإستحواذ مجموع القيمة العادلة للمقابل المالي المدفوع بتاريخ الإستحواذ وقيمة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركات المستحوذ عليها. عند أي توحيد للأعمال يقوم البنك بتقييم حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الجهات غير المسيطرة إلى صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها. يتم الإعتراف بمصاريف الإستحواذ ضمن المصاريف الإدارية في قائمة الدخل الموحدة.

يقوم البنك عند الاستحواذ بتقدير وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المستحوذ عليها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية بتاريخ الاستحواذ.

في حال توحيد الأعمال نتيجة الإستحواذ التدريجي، يتم قياس الإستثمار المصنف سابقاً للشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ. يتم قيد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية المصنف سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات الشهرة الناتجة عن شراء الشركات التابعة بالكلفة والتي تمثل الزيادة في المقابل المالي الذي تم تحويله والمبلغ الذي تم قيده لحقوق الجهات غير المسيطرة عن حصة البنك في صافي الموجودات والمطلوبات التي تم الحصول عليها من الشركة التابعة. إذا كان المقابل المالي أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات للشركة التابعة، يتم تسجيل الفرق كربح في قائمة الدخل الموحدة.

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إثبات الشهرة بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدن متراكمة في القيمة الدفترية. لغرض إجراء دراسة حول وجود تدني في القيمة الدفترية للشهرة، يتم توزيع قيمة الشهرة بتاريخ الشراء على الوحدات، أو مجموعة الوحدات المنتجة للنقد، والمتوقع أن تستفيد من عملية توحيد الأعمال، بغض النظر عن كون الموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها قد تم توزيعها على هذه الوحدات أم لا.

عند استبعاد أحد الأنشطة التشغيلية ضمن وحدة منتجة للنقد، يتم اعتبار الشهرة المرتبطة بالنشاط التشغيلي المستبعد كجزء من القيمة الدفترية لذلك النشاط لتحديد مبلغ الربح أو الخسارة. يتم تحديد مبلغ الشهرة المستبعد وفقاً لنسبة القيمة الدفترية للنشاط المستبعد إلى صافي القيمة المتبقية من الوحدة المنتجة للنقد.

استثمارات عقارية

تظهر الاستثمارات العقارية بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدن متراكمة في القيمة الدفترية. يتم دراسة تدني القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية عند وجود أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم توافر إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. عند وجود مثل هذه الأدلة وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة المتوقع استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند التوقف عن استخدامها وعدم وجود أي منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة نتيجة بيعها. يتم قيد الفرق بين العائد من استبعاد الأصل والقيمة الدفترية في قائمة الدخل الموحدة في فترة الاستبعاد.

يتم التحويل من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هنالك تغيير في الاستخدام. عند التحويل من الاستثمارات العقارية إلى بند الممتلكات والآلات والمعدات والتي يتم استخدامها من قبل البنك، فإن كلفة الممتلكات المحولة للاستخدام هي قيمتها الدفترية في تاريخ التحويل. اذا ارتأى البنك تحويل ممتلكاته إلى استثمارات عقارية، يستمر البنك باستخدام السياسات المحاسبية للممتلكات والآلات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام

نموذج التقييم

الموجودات غير الملموسة

أ- الشهـرة

يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك او شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

يتم توزيع الشهرة على وحدة / وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

ب- الموجودات غير الملموسة الأخرى

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي ورخصة البنك الإسلامي الفلسطيني وودائع العملاء وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وودائع العملاء بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع ويتراوح بين خمسة الى عشرة سنوات. وفيما يتعلق برخصة البنك الإسلامي الفلسطيني عمرها عمرها الزمني غير محدد ولا يتم إطفاءها.

المشتقات المالية

يتم إثبات مشتقات الأدوات المالية (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة.
المشتقات المالية المحتفظ بها لأغراض التحوط

تحوطات للقيمة العادلة: هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك. في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للمشتقات المالية المتحوط بها وكذلك التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحدة.

تحوطات للتدفقات النقدية: هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة والتي لها تأثير على قائمة الدخل الموحدة. في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحدة في الفترة التي يؤثر بها التدفق النقدي المتحوط له على قائمة الدخل الموحدة.
التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل الموحدة.

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية: في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحدة عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.
التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل الموحدة.

المشتقات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة في قائمة المركز المالي الموحدة، ويتم تسجيل مبلغ التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

الموجودات التي آلت ملكيتها للمجموعة وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمجموعة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للمجموعة أو القيمة العادلة، أيهما أقل.

يعاد تقييم هذه الموجودات في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة (مطروحاً منها تكاليف البيع) بشكل إفرادي حيث يتم تسجيل التدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ويتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم قيده على قائمة الدخل الموحدة سابقاً.

المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف تجهيز الفروع والمكاتب وتكاليف تطوير النظام البنكي الجديد والمشاريع الأخرى غير المنتهية حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب العقارات والممتلكات والمعدات أو الموجودات غير الملموسة.

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها.

التقـاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). اذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على **حسابات مداره لصالح العملاء** تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

المخصصات

تم احتساب مخصصات عندما يترتب على البنك التزامات (قانونية أو ضمنية) ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الإلتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين السارية المفعول. يقضي المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بالإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على البنك قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة. إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

يتم إجراء تقاص بين الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك. هذا وكان من المتوقع تطبيق قانون الضمان الإجتماعي الفلسطيني خلال عام 2019 والذي تم إيقاف تنفيذه وفقاً لقرار بقانون رئاسي بتاريخ 28 كانون الثاني 2020 على أن يستمر الحوار مع الجهات ذات العلاقة من أجل الوصول لتوافق وطني على أحكام القانون وموعد نفاذه. هذا ويلزم القانون بنسخته الحالية صاحب العمل بتسوية مكافأة نهاية الخدمة للفترات السابقة لتطبيق أحكام هذا القانون.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل الموحدة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر بعد تنزيل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراضات محاسبية تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة. نظراً لاستخدام هذه التقديرات والإفتراضات، قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات، وقد يستدعي ذلك تعديل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات في المستقبل.

تشمل الإيضاحات الأخرى والتي تبين مدى تعرض البنك للمخاطر الإيضاحات التالية:

- إدارة المخاطر (إيضاح 46)
- إدارة رأس المال (إيضاح 50)

فيما يلي تفاصيل الإجتهادات الجوهرية التي قام بها البنك:

تدني الشهرة

يعتمد تحديد تدني قيمة الشهرة على تقدير «القيمة في الإستخدام» للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها. يتطلب ذلك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الوحدات المنتجة للنقد واختيار نِسب الخصم لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية المستقبلية.

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم إدارة البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة وتقوم بتعديلها، إن لزم الأمر، في نهاية كل سنة مالية.

مخصص القضايا

يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية إلتزامات قضائية إستناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

مخصصات منافع الموظفين

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصصات منافع الموظفين. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة. وتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

مخصص ضريبة الدخل

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصص ضريبة الدخل. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة. ويتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين في المناطق التي يعمل بها البنك والمعايير المحاسبية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية من إدارة البنك اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الاخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

الاستثمارات العقارية

تعتمد الإدارة على تقديرات خبراء عقاريين معتمدين ومرخصين في تقييم الاستثمارات العقارية.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تقييم الموجودات المالية لتحديد التدني على الأساس المبيّن في فقرة «انخفاض قيمة الأصول المالية».

يتم مراجعة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن الأسس الموضوعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (9). يتطلب تحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الإئتمانية المتوقعة.

قام البنك باحتساب قيمة مخصص الخسائر الائتمانية للموجودات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إن سياسة البنك في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة لقياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس إفرادي تتم بناءً على ما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الفردية: إفرادي على مستوى التسهيل/ العميل.
- التسهيلات الائتمانية للشركات: إفرادي على مستوى التسهيل/ العميل.
- التسهيلات الائتمانية للبنوك: إفرادي على مستوى التسهيل/ البنك
- أدوات الدين بالكلفة المطفأة: إفرادي على مستوى أداة الدين.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والافتراضات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

ان المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى البنك.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فانه يتم اعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

1. يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.
2. يتم الأخذ بعين الاعتبار اية جدولات أو تعديلات تتم على حسابات العملاء أثناء فترة التقييم كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
3. يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم. بهذا الخصوص قام البنك باعتماد فترة 30 يوم.
4. موظفي الحكومة في قطاع غزة.
5. انخفاض درجتين في التصنيف الائتماني للموجودات المالية.

يعتمد التغير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (9) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس). كما هو موضح في تعريف التعثر أدناه.

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة:**

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية مبنية على التعاون مع جهات دولية ذو خبرة في هذا المجال.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مصممة بناءً على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

- **تعريف التعثر:**

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. إن التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

- **العمر المتوقع:**

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار اقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها البنك معرضة لمخاطر التدني. يتم الاخذ بعين الاعتبار جميع الالتزامات التعاقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناء على الفترة المعرض بها البنك لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

حوكمة تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)

لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار والتأكد من سير التطبيق فقد تم انشاء لجنه توجيه خاصة تتكون من قبل السادة مدير إدارة المخاطر، مدير إدارة الائتمان، المدير المالي للبنك علاوة على مدير إدارة انظمة المعلومات. حيث تقوم اللجنه باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص آليات التطبيق، التأكد من تحديث السياسات العامة واجراءات العمل الأنظمة بما يتلائم مع متطلبات المعيار، كما تقوم بعرض نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادا إلى المعيار إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة عن طريق اللجان المنبثقة عنه.

4. إستحواذ أعمال

قام البنك بتاريخ 29 تموز 2020 بالاستحواذ على أنشطة البنك التجاري الأردني في فلسطين. تنص اتفاقية الاستحواذ (الاتفاقية) على ضم البنك الوطني للمحفظة البنكية لفروع البنك التجاري الأردني في فلسطين بعد الحصول على الموافقات اللازمة من كل من سلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي الأردني وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية وكافة الجهات الرسمية ذات العلاقة. تمت عملية الاستحواذ مقابل قيام البنك التجاري الأردني باكتتاب 13،764،707 سهم من أسهم البنك الوطني من خلال اصدار خاص وبنسبة 15% من رأسمال البنك الوطني المدفوع والبالغ بعد الزيادة 91،764،707 سهم. تبلغ قيمة الأسهم التي سيتم الاكتتاب بها من قبل البنك التجاري في رأسمال البنك الوطني 30،970،589 دولار أمريكي.

كجزء من الصفقة، اتفق البنكان ربط ودائع تبادلية بشروط تفضيلية لصالح البنك الوطني لتعويضه عن فروقات القيمة العادلة لبعض الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها. قام بالبنك بتقييم هذه الودائع التبادلية وإظهارها بالقيمة العادلة (وفقاً لسعر السوق) استجابة لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 («توحيد الأعمال») واستناداً الى معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 («قياس القيمة العادلة»).

قام البنك بقيد عمليات استحواذ الأعمال بالقيمة العادلة كما تم تحديد توزيع سعر الشراء على عملية الإستحواذ بشكل مبدئي وسيتم الانتهاء من هذه الدراسة خلال سنة من تاريخ الاستحواذ وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 3 («توحيد الأعمال»).

فيما يلي القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات فروع البنك التجاري الأردني في فلسطين كما في تاريخ الاستحواذ:

	القيمة الدفترية 30 حزيران 2020	تعديلات قيمة عادلة	القيمة العادلة 30 حزيران 2020
الموجودات	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	63,290,087	-	63,290,087
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	18,877,559	-	18,877,559
تمويلات ائتمانية مباشرة	88,257,842	(449,225)	87,808,617
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	2,516,935	-	2,516,935
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	1,964,849	-	1,964,849
عقارات وآلات ومعدات	7,671,010	(1,330,695)	6,340,315
حق استخدام أصول	-	995,222	995,222
موجودات غير ملموسة	632,505	(533,453)	99,052
موجودات أخرى	1,793,020	(94,723)	1,698,297
	185,003,807	**(1,412,874)**	**183,590,933**
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	9,276,330	-	9,276,330
ودائع العملاء	134,668,013	-	134,668,013
تأمينات نقدية	6,068,241	-	6,068,241
مخصصات متنوعة	1,224,532	1,171,157	2,395,689
التزامات عقود ايجار	-	900,499	900,499
مطلوبات أخرى	2,796,102	-	2,796,102
	154,033,218	2,071,656	156,104,874
صافي الحقوق المستحوذ عليها			**27,486,059**
القيمة العادلة للأسهم المكتتبة			30,970,589
الفرق في القيمة العادلة للودائع التبادلية			(3,484,530)
			27,486,059

5. حصص مؤثرة في شركة تابعة

فيما يلي معلومات مالية عن الشركة التابعة وغير مملوكة بالكامل والتي لديها حصص جوهرية لجهات غير مسيطرة:

نسبة الملكية لجهات غير مسيطرة:

اسم الشركة	بلد المنشأ والأعمال	2020	2019
		%	%
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	فلسطين	45,22	45,22

حصص الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة الجوهرية:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	101,456,699	96,711,466
	101,456,699	**96,711,466**

الأرباح العائدة لجهات غير مسيطرة في الشركة التابعة الجوهرية:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	5,106,016	10,174,840
	5,106,016	10,174,840
حصة جهات غير مسيطرة من بنود الدخل الشامل	(360,783)	153,282
	4,745,233	**10,328,122**

فيما يلي ملخص لمعلومات مالية عن هذه الشركة التابعة قبل استبعاد الأرصدة والمعاملات مع البنك:

ملخص بيانات قائمة الدخل والدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و2019:

	الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	
	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الإيرادات	50,328,476	59,202,781
نفقات الموظفين	(18,967,795)	(20,855,139)
مصاريف إدارية وعامة	(16,647,746)	(18,980,805)
إستهلاكات واطفاءات	(4,930,239)	(5,078,377)
إيرادات أخرى	213,311	167,293
الربح قبل الضريبة	9,996,007	14,455,753
ضريبة الدخل	(3,379,762)	(1,219,039)
ربح السنة	6,616,245	13,236,714
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	(480,085)	203,968
إجمالي الدخل الشامل للسنة	6,136,160	13,440,682
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	1,390,927	3,112,560
جهات غير مسيطرة	4,745,233	10,328,122
	6,136,160	**13,440,682**

ملخص بيانات قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

	الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	
	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
		معدل
إجمالي الموجودات	1,530,942,350	1,341,767,093
إجمالي المطلوبات	(1,385,476,703)	(1,202,437,606)
مجموع حقوق الملكية	**145,465,647**	**139,329,487**
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	44,008,948	42,618,021
لجهات غير مسيطرة	101,456,699	96,711,466
	145,465,647	**139,329,487**

ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و2019 :

	الشركة الوطنية الإسلامية للاستثمارات	
	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أنشطة التشغيل	(39,077,562)	(60,248,250)
أنشطة الإستثمار	4,450,317	(9,738,129)
أنشطة التمويل	29,748,432	84,647,269
الزيادة في النقد والنقد المعادل	**(4,878,813)**	**14,660,890**

6. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الخزينة	257,114,735	296,719,608
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	162,286,576	90,496,690
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	15,693,935	19,040,903
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي	174,049,873	152,666,092
مبالغ محجوزة	147,000	147,000
	609,292,119	559,070,293
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(352,302)	(370,331)
	608,939,817	**558,699,962**

- يتعين على البنك حسب التعميم رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية باحتياطي إلزامي نقدي مقيد السحب بنسبة 9% من ودائع العملاء. لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد على هذه الاحتياطيات الإلزامية. وبموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات والتمويلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الاحتياطي الإلزامي النقدي.
- لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد على أرصدة الحسابات الجارية.
- تدفع سلطة النقد الفلسطينية فوائد على الودائع لأجل وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في السوق.
- بلغت المبالغ المحجوزة مبلغ 147،000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2020.

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية :

	31 كانون الأول 2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	262,350,685	-	-	262,350,685
إستحواذ أعمال	41,765,563	-	-	41,765,563
صافي التغير خلال العام	48,061,136	-	-	48,061,136
رصيد نهاية السنة	352,177,384	-	-	352,177,384

	31 كانون الأول 2019			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	220,168,496	-	-	220,168,496
صافي التغير خلال العام	42,182,189	-	-	42,182,189
رصيد نهاية السنة	262,350,685	-	-	262,350,685

إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في 1 كانون الثاني 2020	370,331	-	-	370,331
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	(18,029)	-	-	(18,029)
كما في 31 كانون الأول 2020	352,302	-	-	352,302

	31 كانون الأول 2019			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في 1 كانون الثاني 2019	200,231	-	-	200,231
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	170,100	-	-	170,100
كما في 31 كانون الأول 2019	370,331	-	-	370,331

7. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	5,081,581	24,628,573
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	7,811,497	30,784,517
	12,893,078	55,413,090
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	103,226,020	40,643,000
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	74,738,364	63,781,228
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	26,989,581	-
	204,953,965	104,424,228
	217,847,043	159,837,318
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,857,160)	(1,777,423)
	215,989,883	158,059,895

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 مبلغ 116،119،097 دولار أمريكي و63،488،574 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 مبلغ 6،761،088 دولار أمريكي و9،368،968 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركة على اجمالي الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية :

	31 كانون الأول 2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	158,147,415	-	1,689,903	159,837,318
إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	22,393,611	-	-	22,393,611
صافي التغير خلال العام	35,616,114	-	-	35,616,114
رصيد نهاية السنة	216,157,140	-	1,689,903	217,847,043

	31 كانون الأول 2019			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	188,758,290	-	1,689,903	190,448,193
صافي التغير خلال العام	(30,610,875)	-	-	(30,610,875)
رصيد نهاية السنة	158,147,415	-	1,689,903	159,837,318

إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في 1 كانون الثاني 2020	87,520	-	1,689,903	1,777,423
إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	31,522	-	-	31,522
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	48,215	-	-	48,215
كما في 31 كانون الأول 2020	167,257	-	1,689,903	1,857,160

	31 كانون الأول 2019			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في 1 كانون الثاني 2019	104,690	-	1,689,903	1,794,593
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	(17,170)	-	-	(17,170)
كما في 31 كانون الأول 2019	87,520	-	1,689,903	1,777,423

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يمثل هذا البند إستثمار البنك في أسهم مدرجة في بورصة فلسطين والتي بلغت قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2020 و31 كانون الأول 2019 مبلغ 2،527،347 دولار أمريكي ومبلغ 2،687،473 دولار أمريكي، على التوالي.

9. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الأفراد		
حسابات جارية مدينة	8,551,543	11,336,805
قروض وكمبيالات*	200,753,220	171,467,495
تمويلات	493,542,044	512,925,310
الشركات		
حسابات جارية مدينة	32,532,920	33,381,239
قروض وكمبيالات*	177,631,690	106,123,223
تمويلات	206,943,548	147,188,823
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	23,005,397	18,811,790
قروض وكمبيالات*	115,947,572	92,024,588
تمويلات	68,395,316	74,236,863
الحكومة والقطاع العام		
حسابات جارية مدينة	81,666,070	59,338,899
قروض وكمبيالات*	276,298,628	187,584,044
تمويلات	132,458,148	50,895,568
	1,817,726,096	1,465,314,647
فوائد وأرباح معلقة	(11,999,161)	(8,918,144)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(55,181,889)	(29,655,425)
	1,750,545,046	**1,426,741,078**

* تظهر القروض والكمبيالات بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً بمبلغ 94،270،117 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل 106،916،117 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019.

- بلغ إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة والمصنفة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد والأرباح المعلقة كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 مبلغ 188،689،170 دولار أمريكي ومبلغ 219،511،376 دولار أمريكي أي ما نسبته 10.45% و15.07% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والأرباح المعلقة، على التوالي.
- بلغ إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المتعثرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد والأرباح المعلقة كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 مبلغ 99،884،581 دولار أمريكي ومبلغ 53،607،909 دولار أمريكي أي ما نسبته 5.53% و3.68% من من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والأرباح المعلقة، على التوالي.
- بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات من القوائم المالية الموحدة للبنك. بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2020 مبلغ 12،264،169 دولار أمريكي كما بلغ رصيد المخصص والفوائد والأرباح المعلقة للحسابات المتعثرة مبلغ 6،554،484 دولار أمريكي و5،709،685 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية 490،422،846 دولار أمريكي أي ما نسبته 26.98% من إجمالي رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل 297،818،511 دولار أمريكي أي ما نسبته 20.32% من إجمالي رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019.
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 مبلغ 532،420 دولار أمريكي ومبلغ 660،484 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت أرصدة البطاقات الائتمانية كما في 31 كانون الاول 2020 و2019 مبلغ 29،257،596 دولار امريكي ومبلغ 31،440،196 دولار امريكي على التوالي.
- بلغت ارصدة الحسابات المكشوفة بالطلب كما في 31 كانون الاول 2020 و2019 مبلغ 20،015،826 دولار امريكي ومبلغ 15،507،927 دولار امريكي، على التوالي.

- بلغت قيمة التسهيلات المضمونة من صناديق ضمان القروض كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 مبلغ 5،442،730 دولار أمريكي ومبلغ 8،311،885 دولار أمريكي، على التوالي. كما بلغت قيمة التسهيلات المتعثرة من هذه التسهيلات كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 مبلغ 571،606 دولار امريكي ومبلغ 57،067 دولار امريكي، على التوالي.
- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات والتمويلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 مبلغ 725،431،130 دولار أمريكي ومبلغ 709،002،705 دولار أمريكي، على التوالي.

الفوائد والأرباح المعلقة

فيما يلي ملخص الحركة على الفوائد والأرباح المعلقة:

	2020	2021
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	8,918,144	4,229,266
أرباح معلقة محولة للبنك نتيجة إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	4,221,920	-
فوائد وأرباح معلقة خلال السنة	3,186,468	6,113,379
فوائد وأرباح معلقة حولت للإيرادات خلال السنة	(4,145,595)	(953,402)
استبعاد فوائد وأرباح معلقة على تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(413,466)	(545,837)
فروقات عملة	231,690	74,738
الرصيد في نهاية السنة	**11,999,161**	**8,918,144**

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة:

	31 كانون الأول 2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,154,900,917	240,758,523	69,655,207	1,465,314,647
إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	76,515,107	3,288,166	20,878,952	100,682,225
صافي التغير خلال العام	297,265,620	(42,350,906)	(1,942,523)	252,972,191
المحول للمرحلة (1)	72,533,122	(70,990,588)	(1,542,534)	-
المحول للمرحلة (2)	(82,041,743)	89,524,094	(7,482,351)	-
المحول للمرحلة (3)	(18,260,705)	(14,814,371)	33,075,076	-
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات	-	-	(1,242,967)	(1,242,967)
رصيد في نهاية السنة	**1,500,912,318**	**205,414,918**	**111,398,860**	**1,817,726,096**

	31 كانون الأول 2019			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	1,085,279,473	225,917,289	46,249,656	1,357,446,418
صافي التغير خلال العام	149,213,159	(35,671,731)	(4,804,744)	108,736,684
المحول للمرحلة (1)	39,325,166	(36,417,515)	(2,907,651)	-
المحول للمرحلة (2)	(102,988,842)	106,386,986	(3,398,144)	-
المحول للمرحلة (3)	(15,928,039)	(19,456,506)	35,384,545	-
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات	-	-	(868,455)	(868,455)
رصيد في نهاية السنة	**1,154,900,917**	**240,758,523**	**69,655,207**	**1,465,314,647**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات وللتمويلات الائتمانية المباشرة:

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في 1 كانون الثاني 2020	7,368,964	5,470,899	16,815,562	29,655,425
إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	761,387	239,408	7,650,893	8,651,688
المحول للمرحلة (1)	1,184,947	(1,011,858)	(173,089)	-
المحول للمرحلة (2)	(424,181)	1,869,360	(1,445,179)	-
المحول للمرحلة (3)	(45,230)	(190,818)	236,048	-
صافي إعادة القياس للخسائر الإئتمانية خلال السنة	3,092,453	603,673	13,346,654	17,042,780
استبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(829,501)	(829,501)
فروقات عملة	15,936	6,498	(211,149)	(188,715)
أخرى	-	-	850,212	850,212
كما في 31 كانون الأول 2020	11,954,276	6,987,162	36,240,451	55,181,889

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في 1 كانون الثاني 2019	8,168,350	6,474,874	11,572,465	26,215,689
المحول للمرحلة (1)	1,596,465	(771,887)	(824,578)	-
المحول للمرحلة (2)	(877,334)	1,835,383	(958,049)	-
المحول للمرحلة (3)	(125,041)	(1,138,203)	1,263,244	-
صافي إعادة القياس للخسائر الإئتمانية خلال السنة	(1,393,476)	(929,268)	6,552,296	4,229,552
استبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	-	-	(868,455)	(868,455)
فروقات عملة	-	-	78,639	78,639
كما في 31 كانون الأول 2019	7,368,964	5,470,899	16,815,562	29,655,425

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من ٦ سنوات:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	4,086,251	3,211,605
مخصص محول للبنك نتيجة إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	1,656,430	-
الإضافات	893,096	868,455
إستردادات	(325,545)	(85,247)
فروقات عملة	244,252	91,438
الرصيد في نهاية السنة	6,554,484	4,086,251

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة حسب النشاط الإقتصادي للعملاء:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
القطاع العام	490,422,846	297,818,511
القروض العقارية	335,822,771	324,250,298
تمويل الصناعة والتجارة	392,580,578	406,638,412
قطاع الزراعة	11,464,183	23,189,833
قطاع خدماتي	94,195,390	12,163,615
قروض استهلاكية	481,241,167	392,335,834
	1,805,726,935	1,456,396,503

10. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أسهم مدرجة في بورصة فلسطين	15,263,049	14,110,663
أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية	627,588	875,882
أسهم غير مدرجة	720,996	720,996
	16,611,633	15,707,541

لقد كانت الحركة على حساب احتياطي القيمة العادلة كما يلي:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	(5,520,327)	(5,123,395)
التغير في القيمة العادلة	(1,333,406)	(455,808)
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الحليفة	(28,173)	50,686
خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل مثبتة في الأرباح المدورة	-	8,190
الرصيد في نهاية السنة	(6,881,906)	(5,520,327)

تمت عمليات البيع خلال عام 2019 بهدف تمويل أنشطة إستثمارية أخرى وبهدف الخروج من بعض الإستثمارات التي لا تحقق العائد المطلوب من قبل البنك.

11. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تشمل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة ما يلي:

	أذونات خزينة حكومية *	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية **	سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية ***	صكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية****	صكوك إسلامية غير مدرجة في أسواق مالية****	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2020						
محلي	664,496	-	11,457,500	-	-	12,121,996
أجنبي	5,110,519	4,391,830	-	2,916,337	11,283,498	23,702,184
	5,775,015	4,391,830	11,457,500	2,916,337	11,283,498	35,824,180
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(4,393,044)	(2,849)	(119,746)	(3,630)	(249,793)	(4,769,062)
	1,381,971	4,388,981	11,337,754	2,912,707	11,033,705	31,055,118
31 كانون الأول 2019						
محلي	28,712,414	-	7,910,000	-	-	36,622,414
أجنبي	5,007,746	4,373,971	-	3,749,925	16,104,372	29,236,014
	33,720,160	4,373,971	7,910,000	3,749,925	16,104,372	65,858,428
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(1,262,932)	(4,341)	(120,292)	(965)	(194,790)	(1,583,320)
	32,457,228	4,369,630	7,789,708	3,748,960	15,909,582	64,275,108

* تمثل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة المحلية استثمار البنك في أذونات خزينة حكومية فلسطينية حسب تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2016/64) بحيث يكون الحد الأعلى لسعر الخصم على الأذونات الصادرة بعملة الشيكل 8% وعلى الأذونات الصادرة بعملة الدولار (لايبور6 شهور + 3%) سنوياً. تمثل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة الأجنبية استثمار البنك في أذونات خزينة لبنانية مدرجة وتستحق خلال أربع سنوات. قام البنك خلال العام بتصنيف سندات الدين اللبنانية كأدوات دين متعثرة استنادا لتصنيفات شركات التصنيف العالمية، نتج عن ذلك قيد مخصصات إضافية بمبلغ 3,3 مليون دولار أمريكي ليصبح أجمالي المخصص المكون مقابل هذه السندات 4,4 مليون دولار.

** يمثل هذا البند إستثمار البنك في سندات مالية صادرة من شركات أجنبية تستحق خلال ست إلى ثمان سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين 4% إلى 6,62%.

*** يمثل هذا البند إستثمار البنك في سندات مالية صادرة من شركات محلية تستحق خلال سنة إلى خمس سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين 3,75% إلى 5%.

**** يمثل هذا البند إستثمار البنك الإسلامي الفلسطيني في صكوك إسلامية في أسواق أجنبية بعائد متوقع يتراوح بين 3% و7,5% وتستحق خلال سبع سنوات.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

31 كانون الأول 2020	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	55,198,048	10,660,380	-	65,858,428
إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	2,001,410	-	-	2,001,410
صافي التغير خلال العام	(30,231,607)	(2,004,115)	200,064	(32,035,658)
المحول للمرحلة (2)	1,490,463	(1,490,463)	-	-
المحول للمرحلة (3)	-	(4,910,455)	4,910,455	-
رصيد نهاية السنة	28,458,314	2,255,347	5,110,519	35,824,180

31 كانون الأول 2019	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	50,585,508	6,293,736	-	56,879,244
إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	6,876,105	2,103,079	-	8,979,184
صافي التغير خلال العام	(2,263,565)	2,263,565	-	-
رصيد نهاية السنة	55,198,048	10,660,380	-	65,858,428

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

31 كانون الأول 2020	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في 1 كانون الثاني 2020	541,973	1,041,347	-	1,583,320
إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	36,561	-	-	36,561
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	(201,536)	(756)	3,351,473	3,149,181
المحول للمرحلة (2)	169	(169)	-	-
المحول للمرحلة (3)	-	(1,040,230)	1,040,230	-
كما في 31 كانون الأول 2020	377,167	192	4,391,703	4,769,062

31 كانون الأول 2019	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كما في 1 كانون الثاني 2019		93,410	-	493,108
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة	142,349	947,863	-	1,090,212
المحول للمرحلة (2)	(74)	74	-	-
كما في 31 كانون الأول 2019	541,973	1,041,347	-	1,583,320

12. استثمار في شركات حليفة

	نسبة الملكية		القيمة الدفترية	
	2020	2019	2020	2019
	%	%	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شركة التكافل الفلسطينية للتأمين*	27,83	27,83	8,136,515	8,041,161
شركة الإجارة الفلسطينية**	33,33	33,33	3,533,206	3,594,421
			11,669,721	11,635,582

* يمثل هذا البند إستثمار البنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة) في أسهم شركة التكافل الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة (شركة التكافل). تأسست شركة التكافل ومقرها الرئيسي في مدينة رام الله وباشرت نشاطها في نهاية عام 2006 من خلال القيام بممارسة جميع أعمال التأمين وإعادة التأمين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال مركزها الرئيسي بمدينة رام الله وفروعها المنتشرة في فلسطين. بلغ رأس مال شركة التكافل كما في 31 كانون الأول 2020 مبلغ 10،000،000 دولار أمريكي.

** يمثل هذا البند إستثمار البنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة) في أسهم شركة الإجارة الفلسطينية المساهمة الخصوصية (شركة الإجارة). تأسست شركة الإجارة ومقرها الرئيسي في مدينة رام الله، تقوم الشركة بممارسة التأجير الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. بلغ رأس مال شركة الإجارة كما في 31 كانون الأول 2020 مبلغ 12،000،000 دولار أمريكي.

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الإستثمار في الشركات الحليفة:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	11,635,582	11,450,784
حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة	147,510	175,762
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الحليفة	(113,371)	287,336
توزيعات نقدية	-	(278,300)
الرصيد في نهاية السنة	11,669,721	11,635,582

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمارات البنك في شركاته الحليفة كما في 31 كانون الأول 2020 و2019:

	شركة التكافل		شركة الإجارة	
	2020	2019	2020	2019
المركز المالي للشركات الحليفة	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	80,722,784	70,862,330	24,964,249	26,687,572
إجمالي المطلوبات	59,837,636	52,514,209	14,364,626	15,904,307
حقوق الملكية	20,885,148	18,348,121	10,599,623	10,783,265
القيمة الدفترية قبل التعديل	5,812,337	5,106,282	3,533,208	3,594,421
تعديلات	2,324,178	2,934,879	-	-
القيمة الدفترية بعد التعديل	8,136,515	8,041,161	3,533,208	3,594,421
الايرادات ونتائج الأعمال				
صافي الإيرادات	8,933,460	11,169,528	2,436,310	1,953,508
مصاريف تشغيلية وإدارية وعامة	(6,822,128)	(6,868,063)	(1,737,966)	(1,138,834)
إستهلاكات وإطفاءات	(882,900)	(693,990)	(76,183)	(33,779)
مصاريف تمويل	(38,193)	(57,600)	(537,323)	(397,649)
إيرادات أخرى	1,863,442	(426,202)	(97,265)	142,624
الربح قبل الضريبة	3,053,681	3,123,673	(12,427)	525,870
مصروف الضريبة	(835,155)	(1,346,924)	(200,215)	(116,405)
صافي الربح للسنة بعد الضريبة	2,218,526	1,776,749	(212,642)	409,465
تعديلات	(1,468,530)	(1,342,804)	29,001	(244,480)
صافي الربح للسنة بعد الضريبة – معدل	749,996	433,945	(183,641)	164,985
حصة البنك من نتائج أعمال السنة	208,724	120,767	(61,214)	54,995
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى	(113,371)	287,336	-	-

13. استثمارات عقارية

يمثل هذا البند إستثمارات عقارية ناتجة عن اندماج الاعمال (إيضاح ٢)، تظهر الإستثمارات العقارية بالتكلفة، فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على الإستثمارات العقارية خلال السنة:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	8,643,725	12,371,257
تعديلات سنوات سابقة	-	(3,200,073)
الرصيد بداية السنة – معدل	8,643,725	9,171,184
إستثمارات عقارية تم بيعها	(181,632)	-
خسائر تدني استثمارات عقارية	(86,110)	(527,459)
رصيد نهاية السنة	**8,375,983**	**8,643,725**

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية مبلغ 8,375,983 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2020.

14. عقارات وآلات ومعدات

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب العقارات والآلات والمعدات خلال السنة:

	أراض وعقارات	أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	أجهزة حاسوب	سيارات	خلايا شمسية	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2020						
الكلفة:						
الرصيد في بداية الفترة	21,304,100	40,268,389	9,113,846	1,793,539	-	72,479,874
إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	5,012,102	5,409,192	454,748	118,889	-	10,994,931
إضافات	367,258	1,457,134	576,172	294,853	-	2,695,417
محول من مشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 16)	-	193,839	336,680	-	-	530,519
محول من دفعات مقدمة-موجودات أخرى (إيضاح 19)	184,422	-	-	-	1,463,973	1,648,395
إستبعادات	-	-	(1,949)	(564,214)	-	(566,163)
الرصيد في نهاية الفترة	26,867,882	47,328,554	10,479,497	1,643,067	1,463,973	87,782,973
الاستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية الفترة	4,755,203	17,443,784	5,918,735	793,171	-	28,910,893
إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	783,391	3,426,397	366,579	78,249	-	4,654,616
استهلاك الفترة	559,105	3,637,365	892,647	258,629	69,716	5,417,462
إستبعادات	-	=	(974)	(466,959)	-	(467,933)
الرصيد في نهاية الفترة	6,097,699	24,507,546	7,176,987	663,090	69,716	38,515,038
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 كانون الأول 2020	20,770,183	22,821,008	3,302,510	979,977	1,394,257	49,267,935
كما في 31 كانون الأول 2019	16,548,897	22,824,605	3,195,111	1,000,368	-	43,568,981

15. حق استخدام الأصول

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على حق استخدام الأصول:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	17,349,668	19,528,112
استحواذ أعمال (إيضاح 4)	995,222	-
إضافات خلال السنة	278,548	236,526
استهلاك السنة	(2,598,180)	(2,414,970)
رصيد بداية السنة	**16,025,258**	**17,349,668**

16. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال تطوير أنظمة الحاسب الآلي للبنك الوطني والبنك الإسلامي الفلسطيني وأعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لشركة وطن، واعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لفروع البنك الإسلامي الفلسطيني. فيما يلي تفاصيل الحركة على المشاريع تحت التنفيذ:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	3,240,568	1,639,918
إضافات*	771,219	3,256,662
محول إلى عقارات وآلات ومعدات (إيضاح 14)	(530,519)	(1,489,046)
محول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 17)	(202,500)	(166,966)
إطفاءات مشاريع تحت التنفيذ	(260,181)	-
الرصيد في نهاية السنة	**3,018,587**	**3,240,568**

* تمثل الإضافات على مشاريع تحت التنفيذ دفعات للنظام البنكي الجديد للبنك الإسلامي الفلسطيني ولتجهيز فروع جديدة، ما زال النظام البنكي والفروع طور التحضير والتجهيز للاستخدام.

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2020 تقدر بمبلغ 3,059,339 دولار أمريكي ومن المتوقع الانتهاء منها خلال العام القادم.

17. موجودات غير ملموسة

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
برامج الحاسب الآلي	6,497,192	6,467,875
موجودات غير ملموسة ناتجة عن أستحواذ	25,843,468	26,290,844
	32,340,660	**32,758,719**

لقد كانت الحركة على برامج الحاسب الآلي وموجودات غير ملموسة خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2020

	برامج الحاسب الآلي	رخصة بنك (قيمة عادلة)*	الشهرة*	أخرى*	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	6,467,875	4,974,712	19,452,065	1,864,067	32,758,719
استحواذ اعمال (إيضاح 4)	99,052	-	-	-	99,052
إضافات	1,040,360	-	-	-	1,040,360
المحول من المشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 16)	202,500	-	-	-	202,500
إطفاءات	(1,312,595)	-	-	(447,376)	(1,759,971)
الرصيد في نهاية السنة	6,497,192	4,974,712	19,452,065	1,416,691	32,340,660

31 كانون الأول 2019

	برامج الحاسب الآلي	رخصة بنك (قيمة عادلة)*	الشهرة*	أخرى*	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	6,240,613	4,974,712	19,452,065	2,684,256	33,351,646
إضافات	1,270,509	-	-	-	1,270,509
المحول من المشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 16)	166,966	-	-	-	166,966
إطفاءات	(1,210,213)	-	-	(820,189)	(2,030,402)
الرصيد في نهاية السنة	6,467,875	4,974,712	19,452,065	1,864,067	32,758,719

* تمثل هذه البنود الموجودات غير الملموسة نتيجة استحواذ البنك على البنك الإسلامي الفلسطيني خلال عام 2018، بالإضافة الى ذلك يمثل بند الموجودات غير الملموسة (أخرى) القيمة العادلة لودائع عملاء أساسية كأصل غير ملموس والناتج من عملية توزيع مبلغ شراء البنك الإسلامي الفلسطيني.

دراسة تدني قيمة الشهرة

تم تحديد القيمة المتوقع استردادها لقطاع الصيرفة الإسلامية (القطاع) بناءً على "القيمة في الاستخدام" وفقاً لتقديرات التدفقات النقدية المعدلة المتوقعة لفترة تسع سنوات من خلال موازنات مالية مستقبلية تم اعتمادها من قبل الإدارة العليا. تم استخدام معدل خصم بمقدار 12,5% للتدفقات النقدية. تم استخدام معدل نمو للتدفقات النقدية المتوقعة لفترة ما بعد العشر سنوات بمقدار 2,5%.

الافتراضات الرئيسية المستخدمة في احتساب القيمة في الاستخدام

إن احتساب القيمة في الاستخدام لقطاع الصيرفة الإسلامية يخضع لحساسية ما يلي:

- معدل الخصم المستخدم.
- معدل نمو التدفقات النقدية للفترات ما بعد فترة الموازنات.
- متطلبات كفاية رأس المال للبنوك العاملة في فلسطين.

معدل الخصم: يمثل معدل الخصم تقديرات السوق الحالية للمخاطر المرتبطة بقطاع الصيرفة الإسلامية، مع الأخذ بالإعتبار قيمة الوقت وأيضاً المخاطر الخاصة بالموجودات التي لم يتم تضمينها بتقديرات التدفقات النقدية. يعتمد احتساب معدل الخصم على عوامل ذات علاقة بالبنك والقطاع وهو مشتق من كلفة رأس المال. يتم احتساب تكلفة رأس المال بناءً على العائد المتوقع على الاستثمار. يتم ادراج المخاطر الخاصة بالقطاع من خلال استخدام معاملات بيتا (Beta) بشكل منفرد. يتم تقييم معاملات بيتا (Beta) بشكل سنوي باستخدام معلومات سوقية متوفرة.

تقدير معدل النمو: يعتمد معدل النمو على قيمة نتائج قطاع الأعمال بعد فترة الموازنة المعلنة. لتحديد معدلات النمو المناسبة، تم الأخذ بالاعتبار القوى التنافسية المتوقع أن تسود بعد فترة الموازنة المعلنة بما يشمل نسب التضخم المتوقعة.

متطلبات كفاية رأس المال للبنوك العاملة في فلسطين: تعتمد هذه المتطلبات على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص، ووفقاً لتلك التعليمات من المتوقع أن تكون نسبة كفاية رأس المال المطلوبة حوالي 13.66% لعام 2023 وما بعدها.
بالنسبة لتقدير "القيمة في الاستخدام" للقطاع فإن إدارة البنك تعتقد بأنه لا يوجد تغير ممكن معقول في الافتراضات الرئيسية السابقة قد يؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية لقطاع الأعمال عن القيمة في الاستخدام.

18. موجودات ضريبية مؤجلة

يتم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة على خسائر التدني المتعلقة بالتسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة والأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالإضافة إلى بعض الحسابات الأخرى، فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	7,960,085	1,277,577
إضافات	4,320,291	6,841,416
إطفاءات	(1,486,937)	(158,908)
رصيد نهاية السنة	10,793,439	7,960,085

19. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد مستحقة وغير مقبوضة	48,406,075	34,843,139
شيكات المقاصة	28,565,672	19,826,809
مصاريف مدفوعة مقدماً	2,248,642	2,009,745
ذمم مدينة وسلف ومصاريف مؤقتة لشركات تابعة*	2,923,957	5,744,366
حسابات تسوية بطاقات ائتمانية وصرافات آلية	628,493	600,652
قرطاسية ومطبوعات	693,466	667,722
حسابات تسوية بطاقات ائتمانية	353,558	516,971
مستحق من دائرة ضريبة القيمة المضافة	434,127	563,797
دفعة على حساب شراء خلايا شمسية	-	1,338,969
أخرى	3,330,887	1,034,391
	87,584,877	67,146,561

* يتضمن هذا البند ذمم مدينة مقابل تمويلات عملاء بمبلغ 2,462,903 دولار أمريكي، ودفعات تحت الحساب وأمانات بمبلغ 343,107 دولار أمريكي، وسحوبات بطاقات أجنبية على صرافات البنك بمبلغ 9,944 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2020.

20. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	2,934,296	15,951,782
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	70,882,073	93,037,808
وديعة تحفيزية تستحق خلال فترة أكثر من 3 شهور*	22,548,568	-
	96,364,937	108,989,590
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	764,670	2,081,960
	764,670	2,081,960
	97,129,607	111,071,550

بلغت ودائع سلطة النقد الفلسطينية كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 مبلغ 91,674,556 دولار أمريكي 79,584,574 دولار أمريكي من إجمالي الودائع، على التوالي.

* يمثل هذا البند قيمة وديعة تحفيزية من سلطة النقد الفلسطينية للشركة التابعة (البنك الإسلامي الفلسطيني) بهدف تخفيف الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) على أنشطة الشركة التابعة وما لحقها من خسائر نتيجة تأجيل أقساط العملاء خلال عام 2020. تستحق هذه الوديعة خلال ثلاث سنوات حيث تستوفي سلطة النقد فائدة أقل من سعر الفائدة السوقية، بلغت نسبة الفائدة المستوفاة على هذه الوديعة 0,5%. قام البنك بمعالجة أثر الفرق بين سعر الفائدة لهذه الودائع وسعر الفائدة السوقية لها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (20) – محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية، نتج عنها أرباح بقيمة 2,451,432 دولار أمريكي تم قيدها في قائمة الدخل الموحدة ضمن بند صافي إيرادات التمويل والاستثمار (إيضاح 34).

21. ودائع العملاء

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	705,999,481	542,914,325
ودائع التوفير	252,411,685	214,837,204
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	437,300,916	338,695,072
حسابات مدينة – مؤقتاً دائنة	6,048,784	4,497,068
	1,401,760,866	1,100,943,669
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		
ودائع التوفير	548,342,041	507,622,850
ودائع لأجل	219,230,732	228,782,562
	2,169,333,639	1,837,349,081

- بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 مبلغ 112,695,603 دولار أمريكي و112,695,603 دولار أمريكي أي ما نسبته 5,19% و6,13% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 مبلغ 867,871,587 دولار أمريكي و650,541,094 دولار أمريكي أي ما نسبته 40,01% و35,41% من إجمالي الودائع، على التوالي.

22. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	103,664,829	96,231,774
تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مباشرة	17,001,356	19,460,702
أخرى	39,557,714	19,040,482
	160,223,899	134,732,958

23. أموال مقترضة

	المبلغ بالدولار الأمريكي	الضمانات	سعر فائدة الإقراض (%)
2020			
سلطة النقد الفلسطينية*	62,191,955	لا يوجد	1,5-2
بنك الإستثمار الفلسطيني**	1,500,000	أسهم وكمبيالات	4,375
البنك الاوروبي للتنمية***	13,333,334	لا يوجد	6,71
صندوق سند للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة****	3,888,889	لا يوجد	6,4127
	80,914,178		
2019			
سلطة النقد الفلسطينية	23,143,461	لا يوجد	0.5
بنك الإستثمار الفلسطيني**	2,000,000	أسهم وكمبيالات	4,375
البنك الاوروبي للتنمية***	4,444,444	لا يوجد	6,71
صندوق سند للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة****	5,000,000	لا يوجد	6,4127
	34,587,905		

* قامت سلطة النقد الفلسطينية بمنح البنك ودائع تحفيزية بمبلغ 200 مليون شيكل مقسمة إلى ثلاثة ودائع تستحق خلال ثلاثة سنوات بواقع استحقاق وديعة كل سنة وبفوائد تتراوح بين 1,5% و2%. وذلك كحوافز للبنك نتيجة استحواذه على فروع البنك التجاري الأردني في فلسطين.

** يمثل هذا البند قرض متناقص لشركة وطن للإستثمار (شركة تابعة) بمبلغ 4,000,000 دولار أمريكي. ويسدد هذا القرض بموجب 8 أقساط سنوية متساوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح 12 شهر، استحق القسط الأول بتاريخ 1 حزيران 2016 وينتهي السداد بتاريخ 1 حزيران 2023. يستحق على القرض فائدة بمعدل 4,375%. تم الحصول على القرض برهن أسهم مملوكة للبنك.

*** قام البنك خلال عام 2019 بالتوقيع على اتفاقية مع البنك الأوروبي للتنمية - تحت مسمى برنامج تيسير التجارة الخاص بالبنك الأوروبي للتنمية الذي أطلق عام 1999 والذي يهدف إلى تعزيز التجارة الخارجية بين الاقتصادات - بمبلغ خمسة مليون دولار أمريكي وذلك بهدف إعادة الاعمار والتنمية في فلسطين من خلال دعم تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة. يسدد هذا القرض بموجب 9 أقساط سنوية متساوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح 18 شهر، أستحق القسط الأول بتاريخ 10 كانون الأول 2020 وينتهي السداد للقرضين بتاريخ 11 كانون الأول 2023. يستحق على القرض فائدة بمعدل 6,71%. كما قام البنك خلال العام بالتوقيع على اتفاقية مع البنك الأوروبي للتنمية بهدف دعم القطاع الخاص وبالأخص دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبلغ عشرة ملاين دولار أمريكي، يسدد هذا القرض بموجب 3 أقساط سنوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح سنة. يستحق على القرض فائدة بمعدل 3,54%.

**** قام البنك خلال عام 2019 بالتوقيع على اتفاقية مع صندوق سند للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمبلغ خمسة مليون دولار أمريكي بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يسدد هذا القرض بموجب 9 أقساط سنوية متساوية، يستحق القسط الأول بتاريخ 5 كانون الثاني 2020 وينتهي السداد بتاريخ 5 كانون الثاني 2024. يستحق على القرض فائدة بمعدل 6,4127%.

24. قروض مساندة

حصل البنك خلال الأعوام 2017 و2019 على قروض مساندة بموجب اتفاقيات تم توقيعها مع عدة أشخاص وشركات محلية بمجموع 40,000,000 دولار أمريكي بنسبة فائدة سنوية تتراوح بين 5,15% الى 5,75%. تسدد على أساس شهري في حين يسدد أصل القرض عند الإستحقاق خلال عامي 2024 و2025. يقوم البنك ولأغراض احتساب كفاية رأس المال باحتساب القروض كجزء من الشريحة الثانية لرأسمال البنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومقررات لجنة بازل. بلغ رصيد القروض المساندة مبلغ 40,000,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2020 و31 كانون الأول 2019.

25. مخصصات متنوعة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب مخصصات متنوعة خلال السنة:

	رصيد بداية السنة	إندماج أعمال (إيضاح 4)	المكون خلال السنة	المدفوع خلال السنة	رصيد نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2020					
تعويض نهاية الخدمة	14,958,299	2,391,659	4,065,102	(5,748,801)	15,666,259
مخصص قضايا	647,964	4,030	69,902	(23,965)	697,931
	15,606,263	2,395,689	4,135,004	(5,772,766)	16,364,190
31 كانون الأول 2019					
تعويض نهاية الخدمة	12,427,901	-	3,415,276	(884,878)	14,958,299
مخصص قضايا	673,733	-	20,949	(46,718)	647,964
	13,101,634	-	3,436,225	(931,596)	15,606,263

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك.

26. مخصصات الضرائب

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	3,117,045	3,599,718
سلفيات ضريبية ناتجة عن إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	(423,953)	-
التخصيص للسنة	7,221,429	8,612,361
خصم على السلفيات المدفوعة	(108,313)	(131,825)
إستردادات	-	(71,895)
ضرائب مدفوعة خلال السنة	(6,585,928)	(8,744,442)
فروقات عملة	113,080	(146,872)
الرصيد في نهاية السنة	3,333,360	3,117,045

توصل البنك وشركاته التابعة إلى مخالصات نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمالهم حتى عام 2018. لم يتوصل البنك والشركات التابعة الى مخالصات نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمالهم للعام 2019. قام البنك بتقديم الإقرار الضريبي عن نتائج أعماله لعام 2019 في موعده ويتابع المستشار الضريبي إجراء المخالصات النهائية. بلغت نسبة الضريبة القانونية على الدخل 15%. كما بلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة 16% وذلك لعامي 2019 و2018. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 المتعلق بضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10% من تلك الأرباح.

تمثل الضرائب الظاهرة في قائمة الدخل الموحدة ما يلي:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التخصيص للسنة الحالية	7,221,429	8,612,361
إضافات موجودات ضريبية مؤجلة، بالصافي*	(2,833,354)	(6,682,508)
خصم على سلفيات مدفوعة	(108,313)	(131,825)
مصروف الضرائب للسنة	**4,279,762**	**1,798,028**

* يمثل هذا البند رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة المحسوبة على خسائر التدني المتعلقة بالتسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة والأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالإضافة إلى بعض الحسابات الأخرى.

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الربح المحاسبي للبنك	3,566,325	19,920,466
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	27,769,679	22,496,645
الربح الخاضع لضريبة الدخل	9,293,848	16,111,945
ضريبة القيمة المضافة على الربح للسنة	3,830,301	3,102,985
ضريبة الدخل على الربح	2,394,077	2,016,792
الضرائب للسنة	6,224,378	5,119,777
المخصص المكون	7,221,429	8,612,361

حسب رأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإن المخصصات المكونة لمواجهة الالتزامات الضريبية كافية.

27. مطلوبات عقود الايجار

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	16,475,482	18,309,858
إستحواذ أعمال (إيضاح 4)	900,499	-
إضافات	278,548	236,526
الإيجارات المدفوعة	(2,379,143)	(2,647,173)
فوائد مطلوبات عقود الايجار المدفوعة	531,154	576,271
رصيد نهاية السنة	**15,806,540**	**16,475,482**

تمثل التزامات العقود المستأجرة الاعتراف بمطلوبات عقود الايجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقا لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي ان يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

تم خصم التزامات العقود المستأجرة باستخدام نسبة عائد 4% كما في 1 كانون الثاني 2020.

إن قيمة مصروف الايجار للعقود قصيرة الاجل وعقود ايجار الأصول منخفضة القيمة والتي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 بلغت 420,794 دولار أمريكي.

28. مطلوبات أخرى

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شيكات مصدقة وحوالات واردة	7,367,215	8,688,141
مشتقات مالية سالبة	6,661,286	-
فوائد وعمولات مقبوضة مقدماً	3,081,505	6,034,290
أمانات مؤقتة وحسابات وسيطة لشركات تابعة	1,138,233	4,107,853
مصاريف مستحقة	2,018,214	3,268,072
فوائد مستحقة غير مدفوعة	3,346,163	2,979,932
ذمم دائنة	3,888,229	2,357,328
توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة	2,118,405	955,887
مبالغ محجوزة	1,853,565	-
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مستحقة الدفع	1,423,175	1,068,389
قروض استدامة*	1,229,344	-
عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة	1,103,792	963,236
حسابات تسوية بطاقات ائتمانية وصرافات آلية	1,084,273	423,742
مخصص غرامات سلطة النقد الفلسطينية	1,020,522	-
مخصص مؤسسة ضمان الودائع	479,960	1,206,018
ضرائب مستحقة على الرواتب	345,403	354,767
أخرى	2,535,587	716,777
	40,694,871	**33,124,432**

* وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2020/22) وبهدف تخفيف الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) على الأنشطة والمشاريع الاقتصادية خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تم منح قروض استدامة من سلطة النقد الفلسطينية بحيث تستوفي سلطة النقد فائدة بنسبة 0,5% على التمويل الممنوح من قبلها ويلتزم البنك باستيفاء فائدة متناقص بحد أقصى 3% من المقترضين.

29. علاوة إصدار

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية مع بنك الإتحاد في الأردن والتي تم بموجبها إدخال بنك الإتحاد في الأردن كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 5,4% من رأسمال البنك أي ما يعادل 4,031,794 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0,14) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 564,451 دولار أمريكي.

كما تم بتاريخ 29 تموز 2020 توقيع اتفاقية مع البنك التجاري الأردني والتي تم بموجبها إدخال البنك التجاري الأردني كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 15% من رأسمال البنك أي ما يعادل 13,764,707 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (1,25) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 17,205,882 دولار أمريكي.

30. توزيعات أرباح نقدية

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 16 نيسان 2019 الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن نتائج أعمال عام 2018 بقيمة 0,05 دولار أمريكي لكل سهم باجمالي مبلغ 3,750,000 دولار أمريكي. وكذلك أقرت في نفس الجلسة توزيع أسهم مجانية بنسبة 4% من القيمة الأسمية للسهم بإجمالي مبلغ 3,000,000 دولار أمريكي.

31. احتياطيات

■ **احتياطي إجباري**

وفقاً لقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري ولا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

■ **احتياطي مخاطر مصرفية عامة**

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1,5% من التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية والفوائد والأرباح المعلقة و0,5% من التسهيلات التمويلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين إحتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. قام البنك خلال عام 2019 بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وتسجيل أثر المعيار من حساب هذا الاحتياطي بما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2019/2). لا يجوز التصرف بهذا الاحتياطي أو توزيعه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

■ **احتياطي التقلبات الدورية**

يمثل بند احتياطي التقلبات الدورية قيمة الاقتطاعات التي تمت وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) وبنسبة 15% من صافي الارباح بعد الضرائب، حيث توقف المصرف عن اقتطاع هذه النسبة واضافتها على بند الاحتياطي بموجب تعليمات رقم (2018/01) والتي حددت ما نسبته 0,57% من الاصول المرجحة بالمخاطر كمصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية، وقد سمحت التعليمات للمصارف استغلال المبالغ المكونة في بند احتياطي التقلبات الدورية لأغراض هذا المصد، وبموجب التعليمات رقم (2019/13) تم احتساب ما نسبته 0,66% من الاصول المرجحة بالمخاطر كمصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية للعام 2019، علماً أنه يطلب من المصارف الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية اعتباراً من 2023/03/31، بحيث يحظر على المصارف التصرف بالمبالغ المرصدة ببند احتياطي التقلبات الدورية لأي غرض الا بموجب موافقة خطية مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

32. الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أفراد		
حسابات جارية مدينة	1,664,800	2,001,276
قروض وكمبيالات	15,607,618	11,625,871
	17,272,418	13,627,147
شركات		
حسابات جارية مدينة	3,279,278	3,219,499
قروض وكمبيالات	15,402,141	11,352,537
	18,681,419	14,572,036
الحكومة والقطاع العام	17,266,912	14,348,498
	53,220,749	42,547,681
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	663,139	639,706
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	532,023	433,094
موجودات مالية	2,347,805	3,539,304
	56,763,716	**47,159,785**

33. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد على ودائع العملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	904,326	812,909
ودائع التوفير	19,854	4,154
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	13,021,087	11,393,923
تأمينات نقدية	1,503,020	1,062,517
فوائد على الأموال المقترضة	75,954	344,783
فوائد مؤسسات ضمان القروض	600,327	662,970
فوائد على القروض المساندة	2,175,306	2,253,481
فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,049,781	942,319
فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية	1,695,380	1,189,251
فوائد مدفوعة على مطلوبات عقود الايجار	531,154	576,271
	21,576,189	**19,242,578**

34. صافي إيرادات التمويل والاستثمار

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إيرادات عوائد تمويلات *	43,800,206	49,161,723
عوائد إستثمارات لدى مؤسسات مصرفية	696,651	1,041,217
	44,496,857	50,202,940
ينزل: عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلق	(6,920,711)	(6,929,453)
	37,576,146	**43,273,487**

تظهر إيرادات التمويل والإستثمار بالصافي بعد تنزيل الخسائر الناتجة عن التعديلات على التمويلات الائتمانية للشركة التابعة (البنك الإسلامي الفلسطيني) بمبلغ 7,970,600 دولار أمريكي وإضافة أرباح الوديعة التحفيزية من سلطة النقد الفلسطينية والتي تم تصنيفها كمنح الحكومية بمبلغ 2,451,432 دولار أمريكي المتعلقة بالتعويض عن خسارة التعديل وجميع التكاليف ذات الصلة (إيضاح 55) وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 20 "محاسبة المنح الحكومية والافصاحات المتعلقة بها".

35. صافي إيرادات العمولات

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عمولات دائنة		
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	7,015,301	7,319,663
تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مباشرة	1,361,829	1,497,679
شيكات مرتجعة ومعادة ومؤجلة	1,732,653	3,256,759
حوالات	1,198,365	1,120,382
إدارة حساب	4,046,385	3,767,562
عمولة إيداع نقدي	1,267,378	1,223,995
خدمات مصرفية متفرقة	2,113,326	1,521,156
	18,735,237	19,707,196
عمولات مدينة	(2,746,563)	(1,954,469)
	15,988,674	**17,752,727**

36. صافي أرباح محفظة موجودات مالية

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	1,130,146	1,193,551
عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	173,112	162,193
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	(160,126)	(17,733)
	1,143,132	1,338,011

37. نفقات الموظفين

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	24,879,167	25,851,937
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,065,102	3,415,276
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	3,744,399	4,106,225
تأمين صحي	1,416,357	1,248,302
مساهمة البنك في صندوق الإدخار*	854,707	1,519,022
سفر وانتقال	222,822	315,704
ملابس	211,793	233,826
مصاريف تدريب	118,500	234,452
(استرداد) مخصص اجازات غير مستغلة	(417,787)	383,428
أخرى	139,362	100,980
	35,234,422	37,409,152

* يساهم البنك بنسبة 10% من الراتب الأساسي للموظف ويساهم الموظف بنسبة تتروح بين 5% و10% من راتبه الأساسي لصندوق الإدخار حسب سنوات الخدمة. يظهر رصيد صندوق الإدخار ضمن بند ودائع العملاء.

38. مصاريف تشغيلية أخرى

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم ورخص واشتراكات	5,683,590	4,823,374
صندوق ضمان الودائع*	3,229,832	4,779,528
خسائر تشغيلية (إيضاح 54)	1,665,446	-
مصاريف دعاية وإعلان	1,069,268	3,287,805
صيانة وتنظيفات	2,760,964	2,486,441
بريد وبرق وهاتف	1,536,978	1,491,970
أتعاب مهنية واستشارية	1,922,457	1,090,282
مخصص غرامات سلطة نقد	1,020,522	-
تبرعات ورعايات**	1,071,602	999,217
تأمينات	995,048	864,661
مياه وكهرباء وتدفئة	854,709	975,761
قرطاسية ومطبوعات	626,115	843,160
نفقات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة	482,755	943,661
إيجارات	348,306	197,663
ضريبة الأملاك	233,226	103,631
مواصلات ومصاريف سيارات	228,312	494,421
ضيافة	218,456	261,197
رسوم تأمين قروض الرهن العقاري	151,607	187,827
مصاريف نقل النقد	74,025	61,920
أخرى	1,325,594	847,005
	25,498,812	24,739,524

* تم انشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بموجب قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام 2014 لحساب المؤسسة بنسبة 0,3% من إجمالي رصيد الودائع المحدد بموجب هذا القانون. صدر بتاريخ 1 كانون الأول 2019 تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (2019/03) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (0,2% - 0,8%)، حيث واعتباراً من 1 كانون الثاني 2020 ستكون نسبة رسوم الاشتراك 0,2% من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من 0,3% من متوسط إجمالي الودائع. صدر بتاريخ 27 تشرين أول 2020 تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (2020/02) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (0,1%- 0,8%)، حيث واعتباراً من 1 تشرين الأول 2020، ستكون نسبة رسوم الاشتراك 0,1% من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من 0,2% من متوسط إجمالي الودائع.

** يقوم البنك بتقديم التبرعات والرعايات في المجالات الاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات وذلك ضمن سياسة البنك لبناء أواصر الثقة بين لبنات المجتمع المختلفة. بلغت نسبة التبرعات من صافي خسارة السنة 66,58% لعام 2020 مقابل 5,51% من صافي ربح السنة لعام 2019.

39. صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

يشمل هذا البند صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية :

	2020			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	(18,029)	-	-	(18,029)
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	48,215	-	-	48,215
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	3,092,453	603,673	13,346,654	17,042,780
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(201,536)	(756)	3,351,473	3,149,181
	2,921,103	602,917	16,698,127	20,222,147

	2019			
	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	170,100	-	-	170,100
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(17,170)	-	-	(17,170)
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	(1,393,476)	(929,268)	6,552,296	4,229,552
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	142,349	947,863	-	1,090,212
	(1,098,197)	18,595	6,552,296	5,472,694

40. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند غرامات مفروضة من سلطة النقد الفلسطينية على البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 لمخالفة البنك لبعض تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين ذات العلاقة. بالإضافة الى ذلك قام البنك بالتخصيص لغرامات متوقعة من سلطة النقد الفلسطينية ومتعلقة بالحدث التشغيلي (إيضاح 54).

41. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

	2020	2019
	دولار أمريكي	
ربح السنة العائد لمساهمي البنك	(5,819,453)	7,947,598
	سهم	
المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها	83,845,287	78,000,000
	دولار أمريكي	
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	(0,07)	0,10

42. النقد وما في حكمه

2020	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
609,292,119	559,070,293
190,857,462	159,837,318
(74,581,039)	(111,071,550)
(6,761,088)	(9,368,968)
(174,049,873)	(152,666,092)
(147,000)	(147,000)
544,610,581	445,654,001

نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي
مبالغ محجوزة لدى سلطة النقد الفلسطينية

43. المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الادارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها كجهات ذات علاقة. فيما يلي الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2020 والمعاملات التي تمت مع هذه الجهات ذات العلاقة:

2020	2019	طبيعة العلاقة	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:
30,452,644	38,190,052	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية*	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
61,287,943	57,845,606	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	ودائع العملاء
1,520,191	5,337,609	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	تأمينات نقدية
325,544	132,433	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	ذمم دائنة
			بنود قائمة الدخل الموحدة:
2,047,930	1,397,632	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	فوائد وعمولات دائنة
363,920	502,302	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	فوائد وعمولات مدينة
306,878	437,093	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	مصاريف دعاية وإعلان
271,464	242,175	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها	بريد وبرق وهاتف
			بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:
7,193,341	8,205,110	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية*	اعتمادات وكفالات
5,242,530	4,946,712	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	سقوف ائتمانية غير مستغلة

* يتضمن هذا البند مدراء الفروع وموظفين من غير الادارة التنفيذية وأقاربهم ومساهمين غير رئيسيين وذلك حسب ما يتم الإفصاح عنه لسلطة النقد الفلسطينية.

- تشكل التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 ما نسبته 1,74% و2,68%، على التوالي من صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة. علماً بأن تسهيلات جهات ذات علاقة تمثل تسهيلات ممنوحة لأعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية أو بكفالتهم.
- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 ما نسبته 13,38% و18,27%، على التوالي من قاعدة رأسمال البنك.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات ما بين 1,35% إلى 13%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

2020	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
1,805,329	2,336,372
193,811	226,146
156,500	292,250

حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها (منافع قصيرة الأجل)
حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة (منافع طويلة الأجل)
نفقات أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني

مكافآت أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني عن عامي 2020 و2019:

2020	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
20,750	43,125
18,875	29,000
17,000	28,125
15,750	25,250
14,500	28,125
14,125	23,625
13,250	21,375
11,375	30,125
9,500	22,500
8,875	22,125
6,875	18,875
4,625	-
1,000	-
156,500	**292,250**

السيد طلال ناصر الدين
السيد سمير زريق
السيد كمال أبو خديجة
السيدة منال زريق
السيد عزيز عبد الجواد
السيدة دينا المصري
السيد معن محلم
السيد عمر المصري
السيدة غريس خوري
السيد سلامة خليل
السيد عصام السلفيتي
السيد ايوب الزعرب
السيد ميشيل الصايغ

44. قياس القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2020 و2019:

31 كانون الأول 2020		المجموع	قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
	تاريخ القياس	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 8):					
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2020	2,527,347	2,527,347	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 10):					
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2020	15,263,049	15,263,049	-	-
مدرجة – أسواق أجنبية	31 كانون الأول 2020	627,588	627,588	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2020	720,996	-	-	720,996
موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 11):					
مدرجة	31 كانون الأول 2020	16,992,466	16,992,466	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2020	14,609,567	-	-	14,609,567
استثمارات عقارية (إيضاح 13):	31 كانون الأول 2020	8,375,983	-	-	8,375,983

31 كانون الأول 2019	تاريخ القياس	المجموع	قياس القيمة العادلة بإستخدام		
			أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
		دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 8):					
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2019	2,687,473	2,687,473	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 10):					
مدرجة – بورصة فلسطين	31 كانون الأول 2019	14,110,663	14,110,663	-	-
مدرجة – أسواق أجنبية	31 كانون الأول 2019	875,882	875,882	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2019	720,996	-	-	720,996
موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة					
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 11):					
مدرجة	31 كانون الأول 2019	11,567,627	11,567,627	-	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2019	52,189,002	-	-	52,189,002
استثمارات عقارية (إيضاح 13):	31 كانون الأول 2019	8,643,725	-	-	8,643,725

لم يقم البنك بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2020 و2019.

حساسية المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث):

يتم تكليف مخمنين خارجيين معتمدين لتقييم الموجودات الجوهرية مثل الاستثمارات العقارية والإستثمار في موجودات مالية غير مدرجة بالسوق المالي. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة، والتي تمثل في الأغلب أسعار بيع لأراضي مشابهة خلال العام والتي يتم احتسابها بالقيمة العادلة للمتر المربع من الأرض مضروباً بعدد الأمتار المربعة.

يمثل الجدول التالي حساسية القيمة العادلة للاستثمارات العقارية:

	الزيادة/النقص في القيمة العادلة	الأثر على القيمة العادلة
	%	دولار أمريكي
2020		
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	+5	418,799
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	-5	(418,799)
2019		
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	5 +	432,186
القيمة العادلة للمتر المربع الواحد	5 -	(432,186)

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2020 و2019:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	2020	2019	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	608,939,817	558,699,962	609,292,119	558,699,962
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	215,989,883	158,059,895	214,132,723	158,059,895
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,527,347	2,687,473	2,527,347	2,687,473
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1,750,545,046	1,426,741,078	1,750,545,046	1,426,741,078
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	16,611,633	15,707,541	16,611,633	15,707,541
موجودات مالية بالكلفة المطفأة:				
سندات دين محلية غير مدرجة	11,337,754	7,789,708	11,337,754	7,789,708
سندات دين أجنبية مدرجة	5,107,797	4,466,921	5,654,712	4,821,136
أذونات خزينة حكومية	663,155	32,359,937	663,155	31,200,606
صكوك إسلامية	13,946,412	19,658,542	13,946,412	19,945,179
موجودات مالية أخرى	84,208,642	63,130,127	84,208,642	63,130,127
مجموع الموجودات	**2,709,877,486**	**2,289,301,184**	**2,708,919,543**	**2,288,782,705**
مطلوبات مالية				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	97,129,607	111,071,550	97,129,607	111,071,550
ودائع العملاء	2,169,333,639	1,837,349,081	2,169,333,639	1,837,349,081
تأمينات نقدية	160,223,899	134,732,958	160,223,899	134,732,958
أموال مقترضة	80,914,178	34,587,905	80,914,178	34,587,905
قروض مساندة	40,000,000	40,000,000	40,000,000	40,000,000
مطلوبات عقود الايجار	15,806,540	16,475,482	15,806,540	16,475,482
مطلوبات مالية أخرى	37,613,366	27,090,142	37,613,366	27,090,142
مجموع المطلوبات	**2,601,021,229**	**2,201,307,118**	**2,601,021,229**	**2,201,307,118**

- تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.
- إن القيم العادلة للنقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وللموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- تم إظهار الأموال المقترضة والقروض المساندة والمطلوبات المتعلقة بعقود الإيجار والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام أسعار الفوائد السائدة في الاسواق المالية.
- تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار الفوائد وعوامل المخاطر وقدرة المدين. لا تختلف القيمة الدفترية للتسهيلات والتمويلات الائتمانية عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2020.

45. التركز في الموجودات والمطلوبات

	2020					
	داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	608,939,817	-	-	-	-	608,939,817
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	12,811,095	77,342,898	85,954,345	-	39,881,545	215,989,883
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,527,347	-	-	-	-	2,527,347
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1,750,012,626	532,420	-	-	-	1,750,545,046
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	15,984,045	627,588	-	-	-	16,611,633
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	12,000,909	11,033,706	959,121	-	7,061,382	31,055,118
استثمار في شركات حليفة	11,669,721	-	-	-	-	11,669,721
استثمارات عقارية	8,375,983	-	-	-	-	8,375,983
عقارات وآلات ومعدات	49,267,935	-	-	-	-	49,267,935
حق استخدام الأصول	16,025,258	-	-	-	-	16,025,258
مشاريع تحت التنفيذ	3,018,587	-	-	-	-	3,018,587
موجودات غير ملموسة	32,340,660	-	-	-	-	32,340,660
موجودات ضريبية مؤجلة	10,793,439	-	-	-	-	10,793,439
موجودات أخرى	87,192,645	-	1,477	-	390,755	87,584,877
مجموع الموجودات	**2,620,960,067**	**89,536,612**	**86,914,943**	**-**	**47,333,682**	**2,844,745,304**
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	96,364,937	-	-	-	764,670	97,129,607
ودائع العملاء	2,152,730,947	565,182	1,140,372	1,511,830	13,385,308	2,169,333,639
تأمينات نقدية	159,094,189	41,813	1,986	312,311	773,600	160,223,899
أموال مقترضة	63,691,955	-	17,222,223	-	-	80,914,178
قروض مساندة	40,000,000	-	-	-	-	40,000,000
مخصصات متنوعة	16,364,190	-	-	-	-	16,364,190
مخصصات الضرائب	3,333,360	-	-	-	-	3,333,360
مطلوبات عقود الايجار	15,806,540	-	-	-	-	15,806,540
مطلوبات أخرى	40,694,871	-	-	-	-	40,694,871
مجموع المطلوبات	**2,588,080,989**	**606,995**	**18,364,581**	**1,824,141**	**14,923,578**	**2,623,800,284**
رأس المال المدفوع	91,764,707	-	-	-	-	91,764,707
علاوة إصدار	17,770,333	-	-	-	-	17,770,333
احتياطي إجباري	5,236,409	-	-	-	-	5,236,409
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	4,085,562	-	-	-	-	4,085,562
احتياطي التقلبات الدورية	5,216,291	-	-	-	-	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	(6,881,906)	-	-	-	-	(6,881,906)
أرباح مدورة	2,296,925	-	-	-	-	2,296,925
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	119,488,321	-	-	-	-	119,488,321
حقوق جهات غير مسيطرة	101,456,699	-	-	-	-	101,456,699
صافي حقوق الملكية	220,945,020	-	-	-	-	220,945,020
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**2,809,026,009**	**606,995**	**18,364,581**	**1,824,141**	**14,923,578**	**2,844,745,304**
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	89,497,260	9,884	203,270	-	-	89,710,414
إعتمادات مستندية	13,357,646	-	3,661,675	-	-	17,019,321
سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	89,092,223	-	-	-	-	89,092,223
	191,947,129	**9,884**	**3,864,945**	**-**	**-**	**195,821,958**

	2019					
	داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	558,699,962	-	-	-	-	558,699,962
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	55,409,801	30,879,697	29,895,442	10,187,409	31,687,546	158,059,895
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,687,473	-	-	-	-	2,687,473
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1,426,080,594	535,869	-	-	124,615	1,426,741,078
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	14,831,659	875,882	-	-	-	15,707,541
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	36,279,421	13,909,733	960,631	-	13,125,323	64,275,108
استثمار في شركات حليفة	11,635,582	-	-	-	-	11,635,582
استثمارات عقارية	8,643,725	-	-	-	-	8,643,725
عقارات وآلات ومعدات	43,568,981	-	-	-	-	43,568,981
حق استخدام الأصول	17,349,668	-	-	-	-	17,349,668
مشاريع تحت التنفيذ	3,240,568	-	-	-	-	3,240,568
موجودات غير ملموسة	32,758,719	-	-	-	-	32,758,719
موجودات ضريبية مؤجلة	7,960,085	-	-	-	-	7,960,085
موجودات أخرى	67,005,226	15,824	12,599	-	112,912	67,146,561
مجموع الموجودات	**2,286,151,464**	**46,217,005**	**30,868,672**	**10,187,409**	**45,050,396**	**2,418,474,946**
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	108,989,590	205,234	-	-	1,876,726	111,071,550
ودائع العملاء	1,823,207,658	297,147	877,850	674,429	12,291,997	1,837,349,081
تأمينات نقدية	128,762,690	579	254,702	864,191	4,850,796	134,732,958
أموال مقترضة	25,143,461	-	9,444,444	-	-	34,587,905
قروض مساندة	40,000,000	-	-	-	-	40,000,000
مخصصات متنوعة	15,606,263	-	-	-	-	15,606,263
مخصصات الضرائب	3,117,045	-	-	-	-	3,117,045
مطلوبات عقود الايجار	16,475,482	-	-	-	-	16,475,482
مطلوبات أخرى	33,124,432	-	-	-	-	33,124,432
مجموع المطلوبات	**2,194,426,621**	**502,960**	**10,576,996**	**1,538,620**	**19,019,519**	**2,226,064,716**
رأس المال المدفوع	78,000,000	-	-	-	-	78,000,000
علاوة إصدار	564,451	-	-	-	-	564,451
احتياطي إجباري	5,236,409	-	-	-	-	5,236,409
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	3,425,111	-	-	-	-	3,425,111
احتياطي التقلبات الدورية	5,216,291	-	-	-	-	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	(5,520,327)	-	-	-	-	(5,520,327)
أرباح مدورة	8,776,829	-	-	-	-	8,776,829
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	95,698,764	-	-	-	-	95,698,764
حقوق جهات غير مسيطرة	96,711,466	-	-	-	-	96,711,466
صافي حقوق الملكية	192,410,230	-	-	-	-	192,410,230
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**2,386,836,851**	**502,960**	**10,576,996**	**1,538,620**	**19,019,519**	**2,418,474,946**
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	89,656,585	-	-	-	-	89,656,585
إعتمادات مستندية	14,014,196	-	3,837,778	-	-	17,851,974
سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	105,921,852	-	-	-	-	105,921,852
	209,592,633	**-**	**3,837,778**	**-**	**-**	**213,430,411**

46. إدارة المخاطر

تشرف لجنة إدارة المخاطر المكونة من أعضاء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للبنك، والتي تهدف إلى قياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان والتشغيل ومخاطر السيولة والسوق وأية مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً. يعمل البنك على تطوير إدارة المخاطر من حيث البرامج وأنظمة القياس والضبط والرقابة.

تتلخص المخاطر بما يلي:

أولاً: مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

1. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر)

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	351,825,082	261,980,354
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	215,989,883	158,059,895
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1,750,545,046	1,426,741,078
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	31,055,118	64,275,108
موجودات مالية أخرى	84,208,642	63,130,127
	2,433,623,771	**1,974,186,562**
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	89,710,414	89,656,585
إعتمادات مستندية	17,019,321	17,851,974
سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	89,092,223	105,921,852
	195,821,958	213,430,411
	2,629,445,729	**2,187,616,973**

2. تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2020	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	109,035,268	277,704,419	156,280,163	490,422,846	1,033,442,696
مقبولة المخاطر	264,920,404	51,681,644	266,993,022	-	583,595,070
تحت المراقبة	31,027,237	3,016,009	55,246,224	-	89,289,470
غير عاملة:					
دون المستوى	5,279,221	512,363	13,129,429	-	18,921,013
مشكوك فيها	2,830,758	238,242	12,119,475	-	15,188,475
هالكة	23,680,398	3,789,302	49,819,672	-	77,289,372
المجموع	436,773,286	336,941,979	553,587,985	490,422,846	1,817,726,096
فوائد معلقة	(3,791,551)	(1,436,042)	(6,771,568)	-	(11,999,161)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(18,441,150)	(8,274,930)	(24,594,062)	(3,871,747)	(55,181,889)
	414,540,585	**327,231,007**	**522,222,355**	**486,551,099**	**1,750,545,046**

31 كانون الأول 2019	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	186,128,195	324,575,672	112,976,835	297,818,511	921,499,213
مقبولة المخاطر	106,219,176	-	209,166,738	-	315,385,914
تحت المراقبة	125,645,170	-	40,258,297	-	165,903,467
غير عاملة:					
دون المستوى	4,904,182	-	10,510,634	-	15,414,816
مشكوك فيها	8,062,311	-	5,552,976	-	13,615,287
هالكة	13,735,117	-	19,760,833	-	33,495,950
المجموع	444,694,151	324,575,672	398,226,313	297,818,511	1,465,314,647
فوائد معلقة	(4,465,023)	(325,374)	(4,127,747)	-	(8,918,144)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(17,995,501)	(1,036,506)	(8,554,703)	(2,068,715)	(29,655,425)
	422,233,627	**323,213,792**	**385,543,863**	**295,749,796**	**1,426,741,078**

31 كانون الأول 2019	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						
		تأمينات نقدية	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:									
أرصدة لدى سلطة النقد الفسطينية	262,350,685	-	-	-	-	-	-	262,350,685	370,331
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	159,837,318	-	-	-	-	-	-	159,837,318	1,777,423
التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة:									
الأفراد	690,972,873	41,448,458	237,285,418	2,408,353	132,619,422	2,095,674	415,857,325	275,115,548	18,271,934
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	183,428,333	17,453,862	80,856,948	4,479,799	28,462,577	1,405,845	132,659,031	50,769,302	5,078,364
الشركات الكبرى	284,176,786	24,816,524	96,420,034	9,279,022	27,118,223	-	157,633,803	126,542,983	4,236,412
للحكومة والقطاع العام	297,818,511	2,852,546	-	-	-	-	2,852,546	294,965,965	2,068,715
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	65,858,428	-	-	-	-	-	-	65,858,428	1,583,320
موجودات مالية أخرى	63,130,127	-	-	-	-	-	-	63,130,127	
المجموع	2,007,573,061	86,571,390	414,562,400	16,167,174	188,200,222	3,501,519	709,002,705	1,298,570,356	33,386,499
التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:	213,430,411	13,972,931	-	-	-	-	13,972,931	199,457,480	95,429
	213,430,411	13,972,931	-	-	-	-	13,972,931	199,457,480	95,429

3. فيما يلي القيمة العادلة للضمانات لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2020 و2019:

31 كانون الأول 2020	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات						
		تأمينات نقدية	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:									
أرصدة لدى سلطة النقد الفسطينية	352,177,384	-	-	-	-	-	-	352,177,384	352,302
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	217,847,043	-	-	-	-	-	-	217,847,043	1,857,160
التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة:									
الأفراد	698,204,841	30,059,979	195,429,262	1,934,703	119,602,754	1,363,500	348,390,198	349,814,643	25,860,523
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	202,781,980	24,469,595	101,577,615	8,279,254	13,969,917	876,016	149,172,397	53,609,583	19,402,744
الشركات الكبرى	414,317,268	41,200,011	140,943,968	7,123,421	27,313,885	8,022,172	224,603,457	189,713,811	6,046,876
للحكومة والقطاع العام	490,422,846	3,265,078	-	-	-	-	3,265,078	487,157,768	3,871,746
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	35,824,180	-	-	-	-	-	-	35,824,180	4,769,062
موجودات مالية أخرى	84,208,642	-	-	-	-	-	-	84,208,642	-
المجموع	2,495,784,184	98,994,663	437,950,845	17,337,378	160,886,556	10,261,688	725,431,130	1,770,353,054	62,160,413
التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:	195,821,958	14,383,850	-	-	-	-	14,383,850	181,438,108	(127,537)
	195,821,958	14,383,850	-	-	-	-	14,383,850	181,438,108	(127,537)

4. فيما يلي القيمة العادلة للضمانات للتعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2020 و2019:

31 كانون الأول 2020	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات								
		تأمينات نقدية	كفالات مصرفية مقبولة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:										
الأفراد	31,916,246	889,602	-	15,398,202	-	3,393,624	64,962	19,746,390	12,169,856	15,075,029
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18,464,694	874,743	-	6,486,642	-	2,619,901	99,893	10,081,179	8,383,515	4,667,032
الشركات الكبرى	49,503,640	713,870	-	25,470,253	372,500	738,151	3,000,000	30,294,774	19,208,866	16,498,390
المجموع	**99,884,580**	**2,478,215**	**-**	**47,355,097**	**372,500**	**6,751,676**	**3,164,855**	**60,122,343**	**39,762,237**	**36,240,451**

31 كانون الأول 2019	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات								
		تأمينات نقدية	كفالات مصرفية مقبولة	عقارية	أسهم متداولة	سيارات وآلات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التعرض الائتماني المرتبط ببنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:										
الأفراد	24,191,404	2,655,828	-	13,152,973	-	756,680	20,327	16,585,808	7,605,596	6,071,366
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26,869,236	1,189,469	-	10,973,077	-	886,285	-	13,048,831	13,820,405	8,049,535
الشركات الكبرى	11,465,413	118,411	-	4,713,359	-	609,986	2,999,583	8,441,339	3,024,074	2,694,661
المجموع	**62,526,053**	**3,963,708**	**-**	**28,839,409**	**-**	**2,252,951**	**3,019,910**	**38,075,978**	**24,450,075**	**16,815,562**

5. فيما يلي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

	داخل فلسطين	دول عربية	أوروبا	أمريكا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	351,825,082	-	-	-	-	351,825,082
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	12,811,095	77,342,898	85,954,345	-	39,881,545	215,989,883
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1,750,012,626	532,420	-	-	-	1,750,545,046
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	12,000,909	11,033,706	959,121	-	7,061,382	31,055,118
موجودات مالية الأخرى	83,816,410	-	1,477	-	390,755	84,208,642
المجموع كما في 31 كانون الأول 2020	**2,210,466,122**	**88,909,024**	**86,914,943**	**-**	**47,333,682**	**2,433,623,771**
المجموع كما في 31 كانون الأول 2019	**1,842,861,052**	**45,341,123**	**30,868,672**	**10,187,409**	**44,928,306**	**1,974,186,562**
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
كفالات	89,497,260	9,884	203,270	-	-	89,710,414
اعتمادات	13,357,646	-	3,661,675	-	-	17,019,321
سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	89,092,223	-	-	-	-	89,092,223
المجموع كما في 31 كانون الأول 2020	191,947,129	9,884	3,864,945	-	-	195,821,958
المجموع كما في 31 كانون الأول 2019	209,592,633	-	3,837,778	-	-	213,430,411

6. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2020 و2019:

31 كانون الأول 2020	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	1,940,255,826	206,566,167	63,644,129	2,210,466,122
دول عربية	85,935,053	2,255,155	718,816	88,909,024
أوروبا	86,914,943	-	-	86,914,943
أمريكا	-	-	-	-
أخرى	47,333,682	-	-	47,333,682
المجموع	**2,160,439,504**	**208,821,322**	**64,362,945**	**2,433,623,771**

31 كانون الأول 2019	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
داخل فلسطين	1,563,682,172	233,468,389	45,710,491	1,842,861,052
دول عربية	37,950,511	7,390,612	-	45,341,123
أوروبا	30,868,672	-	-	30,868,672
أمريكا	10,187,409	-	-	10,187,409
أخرى	42,669,640	2,258,666	-	44,928,306
المجموع	**1,685,358,404**	**243,117,667**	**45,710,491**	**1,974,186,562**

7. فيما يلي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الإقتصادي:

	قطاع عام	مالي	تجاري	عقاري	زراعي	إجمالي	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	351,825,082	-	-	-	351,825,082	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	215,989,883	-	-	-	215,989,883	-
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	486,551,099	-	376,119,424	327,231,007	10,681,098	1,750,545,046	549,962,418
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	31,055,118	-	-	-	31,055,118	-
موجودات مالية أخرى	-	84,208,642	-	-	-	84,208,642	-
المجموع كما في 31 كانون الأول 2020	**486,551,099**	**683,078,725**	**376,119,424**	**327,231,007**	**10,681,098**	**2,433,623,771**	**549,962,418**

	قطاع عام	مالي	تجاري	عقاري	زراعي	إجمالي	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	261,980,354	-	-	-	261,980,354	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	158,059,895	-	-	-	158,059,895	-
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	295,749,796	-	398,144,407	323,213,792	22,878,591	1,426,741,078	386,754,492
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	64,275,108	-	-	-	64,275,108	-
موجودات مالية أخرى	-	-	-	-	-	63,130,127	63,130,127
المجموع كما في 31 كانون الأول 2019	**295,749,796**	**484,315,357**	**398,144,407**	**323,213,792**	**22,878,591**	**1,974,186,562**	**449,884,619**

8. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2020 و2019:

31 كانون الأول 2020

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	351,825,082	-	-	351,825,082
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	215,989,883	-	-	215,989,883
قطاع عام	486,551,099	-	-	486,551,099
القروض العقارية	261,649,815	56,012,335	9,568,857	327,231,007
الصناعة والتجارة والزراعة	285,722,781	71,551,886	29,525,855	386,800,522
قطاع خدماتي	82,884,579	2,067,330	1,317,721	86,269,630
قروض استهلاكية	363,526,476	76,934,616	23,231,696	463,692,788
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	28,081,147	2,255,155	718,816	31,055,118
موجودات مالية أخرى	84,208,642	-	-	84,208,642
المجموع	**2,160,439,504**	**208,821,322**	**64,362,945**	**2,433,623,771**

31 كانون الأول 2019

	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	261,980,354	-	-	261,980,354
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	158,059,895	-	-	158,059,895
قطاع عام	295,749,796	-	-	295,749,796
القروض العقارية	230,847,058	82,848,294	9,518,440	323,213,792
الصناعة والتجارة والزراعة	328,732,322	64,062,394	28,303,006	421,097,722
قطاع خدماتي	9,119,181	1,148,395	385,095	10,652,671
قروض استهلاكية	283,083,596	85,439,551	7,503,950	376,027,097
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	54,656,075	9,619,033	-	64,275,108
موجودات مالية أخرى	63,130,127	-	-	63,130,127
المجموع	**1,685,358,404**	**243,117,667**	**45,710,491**	**1,974,186,562**

9. عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام اكثر من سيناريو:

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2020:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو	القيمة العادلة للضمانات: نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%) 2020	2021	2022	2023	2024	2025
		(%)						
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	40	(19,10)	5,69	2,70	(0,31)	(0,26)	(0,23)
	السيناريو الأفضل	30	(11,39)	13,40	10,41	7,40	7,45	7,48
	السيناريو الأسوء	30	(22,96)	1,84	(1,16)	(4,17)	(4,12)	(4,09)
معدلات البطالة								
	السيناريو العادي	40	26,77	(12,42)	(7,80)	0,77	0,76	0,76
	السيناريو الأفضل	30	19,37	(13,19)	(8,36)	0,83	0,82	0,82
	السيناريو الأسوء	30	**30,47**	**(12,07)**	**(7,55)**	**0,74**	**0,74**	**0,73**

قام البنك باحتساب وزن مرجح بنسبة 100% للسيناريو الأسوء عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لموظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية.

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2019:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو	القيمة العادلة للضمانات: نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%) 2019	2020	2021	2022	2023	2024
		(%)						
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	80	1	(0,8)	(0,8)	(0,8)	(0,8)	(0,8)
	السيناريو الأفضل	10	1	0,58	0,58	0,58	0,58	0,58
	السيناريو الأسوء	10	1	(2,18)	(2,18)	(2,18)	(2,18)	(2,18)
معدلات البطالة								
	السيناريو العادي	80	(1,53)	(2,71)	(2,71)	(2,71)	(2,71)	(2,71)
	السيناريو الأفضل	10	(1,53)	(4,59)	(4,59)	(4,59)	(4,59)	(4,59)
	السيناريو الأسوء	10	**(1,53)**	**(0,83)**	**(0,83)**	**(0,83)**	**(0,83)**	**(0,83)**

قام البنك باحتساب وزن مرجح بنسبة 100% للسيناريو الأسوء عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لموظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية.

10. تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر

الجدول التالي يبين تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر باستخدام التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
القطاع الخاص:		
من +AAA الى -A	3,668,063	1,226,214
من +BBB الى -B	3,626,934	8,989,515
أقل من -B	718,816	3,870,225
غير مصنف	22,378,150	21,699,442
حكومات وقطاع عام	663,155	28,489,712
المجموع	**31.055.118**	**64.275.108**

ثانياً: مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

1. مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير استناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

العملة	2020 الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	2020 حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	2019 الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	2019 حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)
دولار أمريكي	10	(103,312)	10	(127,795)
شيقل إسرائيلي	10	(80,039)	10	(109,589)
دينار أردني	10	(72,447)	10	23,709
عملات أخرى	10	22,599	10	(18,786)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2020	فجوة إعادة تسعير الفائدة						
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	15,341,633	-	-	-	-	593,598,184	608,939,817
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	64,156,382	19,567,978	-	16,146,426	-	-	116,119,097	215,989,883
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	2,527,347	2,527,347
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	175,804,360	108,628,585	130,801,683	193,861,235	588,161,852	553,287,331	-	1,750,545,046
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	16,611,633	16,611,633
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	663,155	5,002,321	9,582,956	7,068,058	8,738,628	-	31,055,118
استثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	11,669,721	11,669,721
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	8,375,983	8,375,983
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	49,267,935	49,267,935
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	16,025,258	16,025,258
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	3,018,587	3,018,587
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	32,340,660	32,340,660
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	10,793,439	10,793,439
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	87,584,877	87,584,877
مجموع الموجودات	239,960,742	144,201,351	135,804,004	219,590,617	595,229,910	562,025,959	947,932,721	2,844,745,304
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	19,590,467	44,031,637	-	-	25,000,000	-	8,507,503	97,129,607
ودائع العملاء	909,356,692	97,341,906	60,551,946	213,719,922	19,952,483	539,103	867,871,587	2,169,333,639
تأمينات نقدية	2,146,200	6,938,686	4,836,481	11,893,419	107,570,539	-	26,838,574	160,223,899
أموال مقترضة	5,651	16,406	516,589	20,867,846	42,285,463	17,222,223	-	80,914,178
قروض مساندة	-	-	-	-	-	40,000,000	-	40,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	16,364,190	16,364,190
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	3,333,360	3,333,360
مطلوبات عقود الايجار	164,688	329,374	991,388	2,328,421	1,652,365	10,340,304	-	15,806,540
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	40,694,871	40,694,871
مجموع المطلوبات	931,263,698	148,658,009	66,896,404	248,809,608	196,460,850	68,101,630	963,610,085	2,623,800,284
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	91,764,707	91,764,707
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	5,236,409	5,236,409
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	4,085,562	4,085,562
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(6,881,906)	(6,881,906)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	2,296,925	2,296,925
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	-	-	-	-	119,488,321	119,488,321
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	101,456,699	101,456,699
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	220,945,020	220,945,020
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	931,263,698	148,658,009	66,896,404	248,809,608	196,460,850	68,101,630	1,184,555,105	2,844,745,304
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(691,302,956)	(4,456,658)	68,907,600	(29,218,991)	398,769,060	493,924,329	(236,622,384)	-
الفجوة التراكمية	(691,302,956)	(695,759,614)	(626,852,014)	(656,071,005)	(257,301,945)	236,622,384	-	-

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2019	فجوة إعادة تسعير الفائدة						
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	14,508,190	4,162,382	-	-	-	-	540,029,390	558,699,962
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	56,706,121	37,865,200	-	-	-	-	63,488,574	158,059,895
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	2,687,473	2,687,473
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	132,069,317	103,268,851	77,614,624	203,717,497	603,618,764	306,452,025	-	1,426,741,078
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	15,707,541	15,707,541
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	72,085	10,312,957	518,345	20,606,849	27,506,481	5,258,391	-	64,275,108
استثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	11,635,582	11,635,582
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	8,643,725	8,643,725
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	43,568,981	43,568,981
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	17,349,668	17,349,668
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	3,240,568	3,240,568
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	32,758,719	32,758,719
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	7,960,085	7,960,085
موجودات أخرى	13,954,165	11,628,471	4,360,677	1,453,559	3,488,541	-	32,261,148	67,146,561
مجموع الموجودات	217,309,878	167,237,861	82,493,646	225,777,905	634,613,786	311,710,416	779,331,454	2,418,474,946
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	93,970,204	-	-	-	-	-	17,101,346	111,071,550
ودائع العملاء	898,373,491	77,236,229	77,279,876	129,277,132	4,014,739	626,520	650,541,094	1,837,349,081
تأمينات نقدية	-	13,503,725	5,736,607	10,605,576	4,995,173	-	99,891,877	134,732,958
أموال مقترضة	-	23,143,461	500,000	500,000	1,000,000	9,444,444	-	34,587,905
قروض مساندة	-	-	-	-	-	40,000,000	-	40,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	15,606,263	15,606,263
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	-	3,117,045	3,117,045
مطلوبات عقود الايجار	183,666	367,331	550,997	1,372,363	8,488,932	5,512,193	-	16,475,482
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	33,124,432	33,124,432
مجموع المطلوبات	992,527,361	114,250,746	84,067,480	141,755,071	18,498,844	55,583,157	819,382,057	2,226,064,716
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	78,000,000	78,000,000
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	564,451	564,451
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	5,236,409	5,236,409
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	3,425,111	3,425,111
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(5,520,327)	(5,520,327)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	8,776,829	8,776,829
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	-	-	-	-	95,698,764	95,698,764
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	96,711,466	96,711,466
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	192,410,230	192,410,230
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	992,527,361	114,250,746	84,067,480	141,755,071	18,498,844	55,583,157	1,011,792,287	2,418,474,946
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(775,217,483)	52,987,115	(1,573,834)	84,022,834	616,114,942	256,127,259	(232,460,833)	-
الفجوة التراكمية	(775,217,483)	(722,230,368)	(723,804,202)	(639,781,368)	(23,666,426)	232,460,833	-	-

2. مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه.

	2020			2019		
المؤشر	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية الموحدة	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على حقوق الملكية الموحدة
	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بورصة فلسطين	10	252,735	1,526,305	10	268,747	1,411,066
أسواق مالية أجنبية	10	-	62,759	10	-	87,588
أسهم غير مدرجة	10	-	72,100	10	-	72,100

3. مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الصرف مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

	2020		2019	
العملة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة
	(%)	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي
شيقل إسرائيلي	10	33,556,255	10	14,746,879
عملات أخرى	10	553,098	10	668,816

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

31 كانون الأول 2020	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	118,258,268	318,230,585	11,811,188	448,300,041
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	83,325,068	13,976,975	12,652,906	109,954,949
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	238,126,772	902,883,380	63,792,729	1,204,802,881
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	11,283,498	664,496	2,457,500	14,405,494
موجودات أخرى	32,985,580	65,799,807	3,837,274	102,622,661
مجموع الموجودات	483,979,186	1,301,555,243	94,551,597	1,880,086,026
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	68,821,260	79	68,821,339
ودائع العملاء	501,052,997	827,371,599	80,709,811	1,409,134,407
تأمينات نقدية	18,919,441	58,537,147	6,636,011	84,092,599
مطلوبات أخرى	9,642,532	11,262,692	1,674,719	22,579,943
مجموع المطلوبات	**529,614,970**	**965,992,698**	**89,020,620**	**1,584,628,288**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	(45,635,784)	335,562,545	5,530,977	295,457,738
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	**3,596,699**	**50,151,205**	**30,262,278**	**84,010,182**

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

31 كانون الأول 2019	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	98,426,606	334,098,813	10,921,371	443,446,790
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	42,709,848	19,989,421	13,330,299	76,029,568
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	236,896,965	610,484,311	58,379,046	905,760,322
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	13,909,734	2,919,152	-	16,828,886
موجودات أخرى	21,497,946	34,780,980	2,303,770	58,582,696
مجموع الموجودات	413,441,099	1,002,272,677	84,934,486	1,500,648,262
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	8,815,257	82,575,260	1,099,071	92,489,588
ودائع العملاء	411,998,714	710,782,636	68,112,898	1,190,894,248
تأمينات نقدية	13,348,342	50,839,336	7,194,225	71,381,903
مطلوبات أخرى	8,397,665	10,606,659	1,840,134	20,844,458
مجموع المطلوبات	**442,559,978**	**854,803,891**	**78,246,328**	**1,375,610,197**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	(29,118,879)	147,468,786	6,688,158	125,038,065
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	**7,135,721**	**34,944,344**	**29,009,006**	**71,089,071**

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، ولتجنب هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى تعظيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة. ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفة مناسب.

يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة. ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات والنسب المالية المختلفة.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

31 كانون الأول 2020	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	25,649,094	44,031,637	-	845,411	1,606,021	25,462,212	-	97,594,375
ودائع العملاء	1,777,355,076	98,751,879	60,950,415	214,668,238	19,918,005	659,065	-	2,172,302,678
تأمينات نقدية	2,146,200	6,940,826	4,836,481	38,731,993	61,411,040	46,159,499	-	160,226,039
أموال مقترضة	5,651	16,406	516,589	20,915,337	42,394,091	17,359,197	-	81,207,271
قروض مساندة	-	-	-	-	-	48,913,963	-	48,913,963
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	16,364,190	16,364,190
مخصصات الضرائب	-	2,043,961	-	1,289,399	-	-	-	3,333,360
مطلوبات عقود الايجار	164,688	329,374	991,388	2,328,421	1,652,365	10,340,304	-	15,806,540
مطلوبات أخرى	35,660,832	932,012	-	4,102,027	-	-	-	40,694,871
مجموع المطلوبات	1,840,981,541	153,046,095	67,294,873	282,880,826	126,981,522	148,894,240	16,364,190	2,636,443,287

31 كانون الأول 2019	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	111,149,930	-	-	-	-	-	-	111,149,930
ودائع العملاء	1,549,585,495	77,961,881	77,751,536	129,877,856	4,019,238	633,795	-	1,839,829,801
تأمينات نقدية	1,658,128	12,179,648	3,736,607	76,677,052	40,657,446	-	-	134,908,881
أموال مقترضة	-	23,388,369	778,288	759,417	1,722,628	9,498,774	-	36,147,476
قروض مساندة	186,599	373,198	559,796	1,119,593	6,591,150	42,286,697	-	51,117,033
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	15,606,263	15,606,263
مخصصات الضرائب	-	-	-	3,117,045	-	-	-	3,117,045
مطلوبات عقود الايجار	191,013	382,024	573,037	1,146,073	6,876,438	7,965,916	-	17,134,501
مطلوبات أخرى	26,737,181	955,887	-	5,431,364	-	-	-	33,124,432
مجموع المطلوبات	1,689,508,346	115,241,007	83,399,264	218,128,400	59,866,900	60,385,182	15,606,263	2,242,135,362

تم خلال عام 2018 اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/4) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%. حيث تهدف نسبة تغطية السيولة إلى تعزيز قدرة البنك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقا لسيناريو الاجهاد ولمدة 30 يوما، وبغرض استمرار البنك بتقديم خدماته خلال الفترة المذكورة منذ بداية تاريخ الاجهاد ولحين اتخاذ البنك الإجراءات لحل المشكلة بطريقة منظمة.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020:

	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الأصول عالية الجودة	**620,628,035**	**609,353,996**
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع المستقرة	761,839,878	38,091,994
ب- الودائع الأقل استقراراً	908,218,831	103,283,394
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع التشغيلية	61,361,834	15,165,090
ب- الودائع غير التشغيلية	608,533,188	204,590,997
الودائع والتمويل المضمون	2,339,953,731	361,131,475
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم	52,823,463	2,641,173
أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى	310,651,374	310,651,374
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	**2,703,428,568**	**674,424,022**
الإقراض المضمون		
التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة	26,076,636	13,038,318
أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلة أخرى	499,699,380	362,841,157
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	**525,776,016**	**375,879,475**
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		**298,544,547**
مجموع الاصول عالية الجودة بعد التعديلات		609,353,996
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		298,544,547
نسبة تغطية السيولة (%)		%204

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الأصول عالية الجودة	**612,495,391**	**596,340,629**
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع المستقرة	672,310,221	33,615,511
ب- الودائع الأقل استقراراً	835,534,282	100,527,852
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:		
أ- الودائع التشغيلية	58,597,715	14,470,822
ب- الودائع غير التشغيلية	454,267,941	231,643,883
الودائع والتمويل المضمون	2,020,710,159	380,258,068
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم	46,302,140	2,315,107
أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى	157,494,371	157,494,371
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	**2,224,506,670**	**540,067,546**
الإقراض المضمون		
التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة	22,392,304	11,196,152
أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلة أخرى	221,617,063	156,859,945
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	**244,009,367**	**168,056,097**
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		**372,011,449**
مجموع الاصول عالية الجودة بعد التعديلات		596,340,629
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات		372,011,449
نسبة تغطية السيولة (%)		**%160**

تم اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر الى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى البنك من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقرار لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد البنك على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة صافي التمويل المستقر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و2020:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رأس المال الرقابي	228,931,503	255,373,930
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)	690,772,881	620,605,705
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)	962,277,349	881,187,036
التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون	94,750,344	55,322,808
تمويل وودائع أخرى	73,824,000	207,000
فئات الالتزامات الأخرى (والتي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه)	28,476,000	10,077,000
إجمالي التمويل المستقر المتاح	2,079,032,077	1,822,773,479
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة	-	-
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة	1,776,930	6,677,408
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/ الفئة (ب) غير المرهونة	9,868,049	10,928,107
الأصول السائلة عالية الجودة والمرهونة	73,519,629	-
المطالبات على المصارف المركزية	6,347,000	-
القروض	1,435,048,174	1,064,437,784
أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك	-	-
الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	18,795,871	18,405,103
الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	-	-
القروض غير المنتظمة	86,476,500	45,296,000
جميع الأصول الأخرى	55,949,048	91,981,436
تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والقابلة للإلغاء المشروطة	1,813,437	5,286,477
التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:	7,789,260	5,183,522
جميع التعرضات خارج الميزانية التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	3,156,260	-
إجمالي التمويل المستقر المطلوب	1,700,540,158	1,248,195,837
نسبة صافي التمويل المستقر	122%	%146

47. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ. معلومات عن أنشطة البنك:

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- **حسابات الأفراد**: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- **حسابات الشركات والمؤسسات:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات.
- **حسابات القطاع العام:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالقطاع العام.
- **الخزينة :** يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات.

بالإضافة الى ذلك تم توزيع أنشطة البنك إلى قطاعي أعمال رئيسية:

- **قطاع الصيرفة التجاري:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية التجارية الأخرى.
- **قطاع الصيرفة الاسلامي:** يشمل متابعة الودائع والتمويلات الائتمانية والخدمات المصرفية الاسلامية الأخرى.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

31 كانون الأول 2020	أفراد	شركات ومؤسسات	قطاع عام	الخزينة	أخرى	المجموع	يعود إلى	
							قطاع الصيرفة التجاري	قطاع الصيرفة الإسلامي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	51,749,904	34,661,170	22,210,442	12,530,935	4,582,552	125,735,003	66,653,408	59,081,595
صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(10,926,690)	(4,713,212)	(1,402,877)	(3,179,368)	-	(20,222,147)	(14,549,322)	(5,672,825)
نتائج قطاع الأعمال	25,719,569	24,466,334	20,807,565	1,860,492	1,415,433	74,269,393	29,766,414	44,502,979
مصاريف غير موزعة						(70,703,068)	(34,685,867)	(36,017,201)
ربح (خسارة) السنة قبل الضرائب						3,566,325	(4,919,453)	8,485,778
مصروف الضرائب						(4,279,762)	(900,000)	(3,379,762)
(خسارة) ربح السنة						(713,437)	(5,819,453)	5,106,016
معلومات أخرى								
إجمالي موجودات القطاع	682,636,516	581,893,147	486,551,100	542,861,739	550,802,802	2,844,745,304	1,496,402,318	1,348,342,986
إجمالي مطلوبات القطاع	1,632,387,827	545,302,684	151,867,027	218,519,185	75,723,561	2,623,800,284	1,377,927,376	1,245,872,908
استثمار في شركات حليفة						11,669,721	-	11,669,721
مصاريف رأسمالية						4,506,996	3,009,713	1,497,283
استهلاكات وإطفاءات						9,775,613	4,845,374	4,930,239

31 كانون الأول 2019	أفراد	شركات ومؤسسات	قطاع عام	الخزينة	أخرى	المجموع	يعود إلى	
							قطاع الصيرفة التجاري	قطاع الصيرفة الإسلامي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	55,302,309	34,962,901	16,560,748	13,711,478	4,885,848	125,423,284	61,382,754	64,040,530
صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(2,817,033)	(1,477,011)	64,492	(1,243,142)	-	(5,472,694)	(1,466,472)	(4,006,222)
نتائج قطاع الأعمال	38,899,981	26,095,149	16,622,240	6,995,493	3,190,278	91,803,141	39,984,572	51,818,569
مصاريف غير موزعة						(71,882,675)	(31,333,754)	(40,548,921)
ربح (خسارة) السنة قبل الضرائب						19,920,466	8,650,818	11,269,648
مصروف الضرائب						(1,798,028)	(498,989)	(1,299,039)
(خسارة) ربح السنة						18,122,438	8,151,829	9,970,609
معلومات أخرى								
إجمالي موجودات القطاع	672,620,179	459,154,934	294,965,965	819,709,286	172,024,582	2,418,474,946	1,216,878,361	1,201,596,585
إجمالي مطلوبات القطاع	1,414,782,870	444,603,566	112,695,603	185,659,455	68,323,222	2,226,064,716	1,120,694,207	1,105,370,509
استثمار في شركات حليفة						11,635,582	-	11,635,582
مصاريف رأسمالية						8,223,814	3,546,886	4,676,928
استهلاكات وإطفاءات						9,192,436	4,114,059	5,078,377

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		دولي		المجموع	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	124,094,642	122,581,240	1,640,361	2,842,044	125,735,003	125,423,284
مجموع الموجودات	2,624,444,597	2,286,273,555	220,300,707	132,201,391	2,844,745,304	2,418,474,946
المصروفات الرأسمالية	4,506,996	8,223,814	-	-	4,506,996	8,223,814

48. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2020	أقل من شهر دولار أمريكي	من شهر إلى 3 شهور دولار أمريكي	من 3 شهور إلى 6 شهور دولار أمريكي	من 6 شهور حتى سنة دولار أمريكي	من سنة حتى 3 سنوات دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات دولار أمريكي	بدون استحقاق دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	419,548,311	15,341,633	-	-	-	-	174,049,873	608,939,817
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	171,739,214	19,567,978	-	15,313,723	-	-	9,368,968	215,989,883
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	2,527,347	2,527,347
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	161,816,852	108,628,585	130,801,683	193,782,391	187,660,952	967,854,583	-	1,750,545,046
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	16,611,633	16,611,633
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	663,155	5,002,321	9,582,956	269,295	15,537,391	-	31,055,118
استثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	11,669,721	11,669,721
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	8,375,983	8,375,983
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	49,267,935	49,267,935
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	16,025,258	16,025,258
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	3,018,587	3,018,587
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	32,340,660	32,340,660
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	10,793,439	10,793,439
موجودات أخرى	17,829,714	1,564,970	1,465,016	-	-	3,579,181	63,145,996	87,584,877
مجموع الموجودات	770,934,091	145,766,321	137,269,020	218,679,070	187,930,247	986,971,155	397,195,400	2,844,745,304
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	25,646,538	44,031,637	-	845,411	1,606,021	25,000,000	-	97,129,607
ودائع العملاء	1,777,228,279	97,341,906	60,551,946	213,719,922	19,834,160	657,426	-	2,169,333,639
تأمينات نقدية	2,146,200	6,938,686	4,836,481	38,731,993	61,411,040	46,159,499	-	160,223,899
أموال مقترضة	5,651	16,406	516,589	20,867,846	42,285,463	17,222,223	-	80,914,178
قروض مساندة	-	-	-	-	-	40,000,000	-	40,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	16,364,190	16,364,190
مخصصات الضرائب	-	2,043,961	-	1,289,399	-	-	-	3,333,360
مطلوبات عقود الإيجار	164,688	329,374	991,388	2,328,421	1,652,365	10,340,304	-	15,806,540
مطلوبات أخرى	36,147,861	932,012	-	3,614,998	-	-	-	40,694,871
مجموع المطلوبات	1,841,339,217	151,633,982	66,896,404	281,397,990	126,789,049	139,379,452	16,364,190	2,623,800,284
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	91,764,707	91,764,707
علاوة اصدار	-	-	-	-	-	-	17,770,333	17,770,333
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	5,236,409	5,236,409
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	4,085,562	4,085,562
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(6,881,906)	(6,881,906)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	2,296,925	2,296,925
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	-	-	-	-	119,488,321	119,488,321
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	101,456,699	101,456,699
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	220,945,020	220,945,020
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,841,339,217	151,633,982	66,896,404	281,397,990	126,789,049	139,379,452	237,309,210	2,844,745,304
فجوة الاستحقاق	(1,070,405,126)	(5,867,661)	70,372,616	(62,718,920)	61,141,198	847,591,703	159,886,190	-
الفجوة التراكمية	(1,070,405,126)	(1,076,272,787)	(1,005,900,171)	(1,068,619,091)	(1,007,477,893)	(159,886,190)	-	-

31 كانون الأول 2019	أقل من شهر دولار أمريكي	من شهر إلى 3 شهور دولار أمريكي	من 3 شهور إلى 6 شهور دولار أمريكي	من 6 شهور حتى سنة دولار أمريكي	من سنة حتى 3 سنوات دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات دولار أمريكي	بدون استحقاق دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	475,750,199	4,231,312	-	-	-	-	78,718,451	558,699,962
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	110,825,728	37,796,270	-	-	-	-	9,437,897	158,059,895
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	2,687,473	2,687,473
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	132,069,317	103,268,851	77,614,624	203,717,497	603,618,764	306,452,025	-	1,426,741,078
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	15,707,541	15,707,541
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	72,085	10,312,957	518,345	20,606,849	27,506,481	5,258,391	-	64,275,108
استثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	11,635,582	11,635,582
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	8,643,725	8,643,725
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	43,568,981	43,568,981
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	17,349,668	17,349,668
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	3,240,568	3,240,568
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	32,758,719	32,758,719
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	7,960,085	7,960,085
موجودات أخرى	9,930,515	870,463	814,867	-	1,803,082	-	53,727,634	67,146,561
مجموع الموجودات	728,647,844	156,479,853	78,947,836	224,324,346	632,928,327	311,710,416	285,436,324	2,418,474,946
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	111,071,550	-	-	-	-	-	-	111,071,550
ودائع العملاء	1,548,914,585	77,236,229	77,279,876	129,277,132	4,014,739	626,520	-	1,837,349,081
تأمينات نقدية	1,658,128	12,003,725	3,736,607	76,677,052	40,657,446	-	-	134,732,958
أموال مقترضة	-	23,143,461	500,000	500,000	1,000,000	9,444,444	-	34,587,905
قروض مساندة	-	-	-	-	-	40,000,000	-	40,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	15,606,263	15,606,263
مخصصات الضرائب	-	-	-	3,117,045	-	-	-	3,117,045
مطلوبات عقود الإيجار	183,666	367,331	550,997	1,372,363	7,562,917	6,438,208	-	16,475,482
مطلوبات أخرى	26,737,181	955,887	-	5,431,364	-	-	-	33,124,432
مجموع المطلوبات	1,688,565,110	113,706,633	82,067,480	216,374,956	53,235,102	56,509,172	15,606,263	2,226,064,716
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	78,000,000	78,000,000
علاوة اصدار	-	-	-	-	-	-	564,451	564,451
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	5,236,409	5,236,409
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	3,425,111	3,425,111
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(5,520,327)	(5,520,327)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	8,776,829	8,776,829
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	-	-	-	-	95,698,764	95,698,764
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	96,711,466	96,711,466
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	192,410,230	192,410,230
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,688,565,110	113,706,633	82,067,480	216,374,956	53,235,102	56,509,172	208,016,493	2,418,474,946
فجوة الاستحقاق	(959,917,266)	42,773,220	(3,119,644)	7,949,390	579,693,225	255,201,244	77,419,831	-
الفجوة التراكمية	(959,917,266)	(917,144,046)	(920,263,690)	(912,314,300)	(332,621,075)	(77,419,831)	-	-

49. السياسات التطورية للبنك

انطلاقاً من الخطة الاستراتيجية للبنك وحرصاً من البنك على تلبية احتياجات العملاء المصرفية وخدمتهم بصورة متكاملة قام البنك بالتوسع في العديد من القطاعات الجديدة لخدمة هذا الهدف حيث أن أبرز ما تتضمنه الخطة الاستراتيجية للبنك الأمور التالية:

- بناء شبكة فروع تغطي كافة المناطق في الضفة الغربية.
- تطوير منتجات جديدة غير تقليدية تلبي حاجات العملاء المصرفية المتعددة فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار في جميع القطاعات المصرفية (أفراد، شركات، مشاريع صغيرة، الخزينة، والشركات الصغيرة والمتوسطة).
- تحسين الإجراءات المتبعة لخدمة العملاء بالسرعة والكفاءة التي تعكس رؤية البنك وأهدافه.
- بناء ذراع استثماري خاص بالبنك يقوم بإدارة الاستثمارات لصالح العملاء والبنك.
- بناء وتطوير شراكات استراتيجية مع المؤسسات والشركات المالية.
- تطوير وتدريب طاقم متخصص في الأمور المصرفية المتعددة من الطاقم البشري في البنك.
- تطوير وتحسين الأنظمة البنكية التكنولوجية التي تخدم العملاء عن بعد بسهولة ويسر وسرعة.

50. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين. يقوم البنك بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

تم تصنيف البنك كمصرف ذو أهمية نظامية على المستوى المحلي وفقاً للإطار العام للمصارف ذات الأهمية النظامية المعتمدة من مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8) المستندة لمقررات بازل III وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للسنة:

	2020			2019		
	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
	دولار أمريكي	%	%	دولار أمريكي	%	%
رأس المال التنظيمي	210,064,407	7,38	12,61	209,081,074	8,65	14,22
رأس المال الأساسي	168,035,917	6,52	10,08	156,986,715	6,49	10,68

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياته التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية، ويتكون رأس المال لعام 2020 وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8) المستندة لمقررات بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

	31 كانون الأول 2020
	دولار أمريكي
صافي الأسهم العادية (CET 1)	168,035,917
الشريحة الأولى لرأس المال	168,035,917
الشريحة الثانية لرأس المال	42,028,490
قاعدة رأس المال	210,064,407
مخاطر الائتمان	1,451,685,327
مخاطر السوق	38,952,835
المخاطر التشغيلية	175,641,073
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	**1,666,279,235**
	%
نسبة الأسهم العادية (CET 1) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	10,08
نسبة الشريحة الأولى إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	10,08
نسبة الشريحة الثانية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,52
نسبة الشريحة الأولى إلى الموجودات	6,52
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات	7,38
نسبة كفاية رأس المال	12,61

51. ارتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية الموحدة التزامات محتمل أن تطرأ مقابل ما يلي:

	2020	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
كفالات	89,710,414	89,656,585
إعتمادات مستندية	17,019,321	17,851,974
سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	89,092,223	105,921,852
	195,821,958	213,430,411

بلغت العقود الآجلة لبيع وشراء العملات للعملاء القائمة كما في 31 كانون الأول 2020 مبلغ 19,173,093 دولار أمريكي، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة نظراً لقيام البنك بتغطية مخاطر هذه العقود عبر إبرام عقود مقابلة لها لدى بنوك أخرى، بالإضافة إلى قيامه بحجز تأمينات نقدية بنسبة 5% إلى 10% من كل عقد لتغطية أية انحرافات قد تحدث في الأسعار أو عدم التزام العميل بالعقد.

52. القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك وذلك ضمن النشاط الطبيعي مبلغ 8,613,713 دولار أمريكي و16,126,529 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2020 و2019، على التوالي. في تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا.

53. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

54. خسائر ناتجة عن حدث تشغيلي

تبين لمجلس إدارة البنك خلال العام وجود عمليات مصرفية غير أصولية داخل البنك، وعليه قام مجلس إدارة البنك بتشكيل لجنة للتحقيق في هذا الحدث والتي بدورها قامت بتقييم الأثر والمسببات لهذا الحدث التشغيلي. تم ارتكاب هذا الحدث عن طريق اجراء عمليات تشغيلية غير أصولية مثل تحويلات بنكية وعمليات خزينة لصالح أطراف أخرى ذات صلة بالحدث. تم حصر أثر هذا الحدث بمبلغ 9,6 مليون دولار أمريكي والذي يمثل ما يلي: 2,6 مليون دولار أمريكي مبالغ تخص عام 2020 و7 مليون دولار أمريكي تخص سنوات سابقة والتي تم تسجيل أثرها المحاسبي في السنوات ذات العلاقة، وبالتالي لم يترتب على ذلك تعديل القوائم المالية الموحدة للسنوات السابقة. تم قيد صافي أثر هذا الحدث ضمن بند خسائر تشغيلية في قائمة الدخل الموحدة للعام الحالي. تم خلال العام استرداد مبلغ 867 ألف دولار أمريكي ليبلغ صافي أثر الحدث لعام 2020 مبلغ 1,7 مليون دولار أمريكي والتي تم قيدها كخسائر تشغيلية. قام البنك بقيد مخصص لغرامات سلطة النقد الفلسطينية بمبلغ مليون دولار أمريكي متعلق بالحدث التشغيلي حيث تم قيدها ضمن بنود مطلوبات ومصاريف أخرى.

باشرت إدارة البنك باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل كامل حقوق البنك والرجوع على كافة الجهات ذات العلاقة، هذا وتعتقد إدارة البنك والمستشار القانوني بأنه لن يترتب على هذا الحدث أية خسائر إضافية باستثناء ما تم ذكره.

55. تأثير فايروس كورونا (كوفيد-19) على احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات الصلة

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية من إدارة البنك اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الاخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمانية المتوقعة.

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يلزم نقل التسهيلات والتمويلات الائتمانية من المرحلة (1) إلى المرحلة (2) إذا، وفقط إذا، كان هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ النشأة. تحدث الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية عندما تكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر التعثر.

قام البنك بتقييم المقترضين بحثاً عن مؤشرات أخرى تدل على عدم الرغبة في الدفع، مع الأخذ في الاعتبار النظر في السبب الكامن وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن تكون مؤقتة باعتبارها نتيجة للانتشار كوفيد-19 أو على المدى الطويل.

كما قام البنك خلال العام بتحديث عوامل الاقتصاد الكلي وفقاً لآخر إصدار من صندوق النقد الدولي والجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي بالإضافة إلى تغيير الاحتمالات المرجحة لسيناريوهات الاقتصاد الكلي من خلال احتساب أوزان أكبر للسيناريو الأسوأ والتي أثرت سلباً على احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة

نتيجة انتشار فايروس كورونا (كوفيد 19) أصدرت سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 15 آذار 2020 تعليمات رقم (2020/4) والمتعلقة بإجراءات سلطة النقد للتخفيف من آثار الأزمة الصحية، حيث تضمنت مجموعة من القرارات أبرزها الايعاز إلى البنوك بتأجيل أقساط العملاء أربعة شهور والقطاع السياحي ستة شهور قابلة للتمديد ويحظر على البنوك استيفاء أية رسوم أو عمولات أو فوائد إضافية على الأقساط المؤجلة. بناءً على هذه التعليمات، قام البنك بتأجيل أقساط القروض للعملاء. كما قامت سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 30 حزيران 2020 بإصدار تعليمات رقم (2020/23) والتي توجب على المصارف الإسلامية منح العملاء الذين تم تأجيل أقساطهم مهلة لتسديد أقساطهم المؤجلة حتى تاريخ 31 كانون الأول 2021. رافق ذلك بعض الإجراءات التي قامت بها الحكومة الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية (والتي كان لها أثر على القطاع المصرفي وأعمال البنك) كعدم إدراج العملاء ممن ترفض لهم شيكات لأسباب مالية ضمن قائمة العملاء المتخلفين عن الدفع وعدم تحميلهم العمولات المترتبة عن ذلك.

كما أصدرت سلطة النقد بتاريخ 22 تموز 2020 تعليمات رقم (2020/27) بشأن التخفيف من آثار الأزمة المالية وأزمة فايروس كورونا والتي بموجبها قام البنك بإعادة هيكلة التسهيلات والتمويلات أو إعادة جدولتها أو منح المصارف الإسلامية العميل سقف تورق مؤقت بقيمة الأقساط المستحقة عليه أو إعادة هيكلة الإجارة المنتهية بالتمليك بالإضافة إلى منح المقترض وبناءً على طلبه سقف تورق مؤقت بقيمة التزاماته خلال الفترة من 1 تموز 2020 ولغاية 1 كانون الثاني 2021.

استجابةً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2020/23)، بدأ البنك خلال عام 2020 برنامجاً لتخفيف المدفوعات لدعم عملائه المتأثرين من خلال تأجيل الأقساط المستحقة لمدة أربعة أشهر إلى ستة أشهر بحيث تم منحهم مهلة لتسديد أقساطهم المؤجلة. إن هذه الإعفاءات المدفوعة تعتبر سيولة قصيرة الأجل بغرض معالجة قضايا التدفق النقدي للمقترض. يعتقد البنك أن تمديد إعفاءات الدفع لا يؤدي تلقائياً إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان حيث أن التأثير على العميل من المتوقع أن يكون على المدى القصير. بالنسبة لجميع العملاء الآخرين، يواصل البنك النظر في الحدة ومدى التأثير المحتمل لكوفيد-19 على القطاع الاقتصادي والتوقعات المستقبلية والتدفقات النقدية والقوة المالية والقدرة على التنقل والتغيير في ملف تعريف المخاطر جنباً إلى جنب مع السجل السابق في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

كذلك، قام البنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة) بتأجيل/ هيكلة أقساط تمويلات عملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من شركات وأفراد دون إضافة أي عوائد تطبيقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2020/23) واعتبرت مدة التمويل التعاقدية هي المدة الممددة بعد أخذ تأجيل الأقساط بعين الاعتبار، حيث يتم إطفاء الأرباح المؤجلة على المدة التعاقدية الممددة للتمويل. استناداً إلى ما سبق، فقد قام البنك بتوحيد السياسات المحاسبية لشركاته التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. تم معالجة هذا التعديل وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) – التعديل على التسهيلات، بحيث تم قيد الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والقيمة الدفترية كخسائر ناتجة عن تعديلات على التمويلات الائتمانية للشركة التابعة ضمن بند صافي إيرادات التمويل والاستثمارات بمبلغ 7,970,600 دولار أمريكي في قائمة الدخل الموحدة كما في 31 كانون الأول 2020 (إيضاح 34).

ولتعويض هذه الخسائر التي تكبدها البنك، تلقى البنك الإسلامي الفلسطيني خلال العام وديعة من سلطة النقد الفلسطينية بقيمة 25 مليون دولار أمريكي بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة السوقية بأجل استحقاق ينتهي في 27 أيلول 2023 تم تصنيفها كمنح حكومية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 20 "محاسبة المنح الحكومية والافصاحات المتعلقة بها". أن هذه الوديعة تتعلق أساساً بالتعويض عن خسارة التعديل وجميع التكاليف ذات الصلة التي نشأت عن تأجيل الأقساط. وتم احتساب فائدة معدل التمويل المدعوم على أساس منتظم، وفقاً لمتطلبات محاسبة المنح الحكومية. وعليه تم إثبات إجمالي دخل قدره 2,451,432 دولار أمريكي في قائمة الدخل الموحدة ضمن بند صافي إيرادات التمويل والإستثمار (إيضاح 34)، حيث تضمن الاحتساب قيام الإدارة بتطبيق بعض التقديرات في الاعتراف وقياس الإيرادات من هذه المنحة.

برامج الإقراض المساندة

قام البنك والشركة التابعة بمنح قروض ضمن برنامج مساندة سلطة النقد/ كورونا لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من المحافظة على أعمالها وموظفيها من خلال برنامج تمويلي ميسر بنسبة فوائد/ عوائد 3% استناداً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية (برنامج إستدامة).

56. تعديلات سنوات سابقة

تم تعديل القوائم المالية لعام 2019 بأثر رجعي لتعديل خطأ في طريقة احتساب القيمة العادلة لأحد الاستثمارات العقارية للبنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة).

أثر التعديلات على قائمة المركز المالي كما في 1 كانون الثاني 2019:

	قبل التعديل	التعديل	بعد التعديل
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
استثمارات عقارية	12,371,257	(3,200,073)	9,171,184
احتياطي إجباري	4,516,488	(74,839)	4,441,649
أرباح مدورة	10,229,380	(673,551)	9,555,829
حقوق جهات غير مسيطرة	93,473,741	(2,451,683)	91,022,058

– أثر التعديلات على قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2019:

	قبل التعديل	التعديل	بعد التعديل
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
استثمارات عقارية	11,843,798	(3,200,073)	8,643,725
احتياطي إجباري	5,311,248	(74,839)	5,236,409
أرباح مدورة	9,450,380	(673,551)	8,776,829
حقوق جهات غير مسيطرة	99,163,149	(2,451,683)	96,711,466

57. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرصدة القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2019 لتتناسب مع عرض أرصدة القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2020، باستثناء التعديلات الواردة في إيضاح (56) إن هذه التبويبات لا تؤثر على أرباح السنوات السابقة أو حقوق الملكية.

TNB الوطني

THE NATIONAL BANK | البنك الوطني